



﴿ * * * ﴾ تلخيص الاساس ﴿ * * * ﴾

❖ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ❖

يا من تمدس ذاته عن اللغف والمثال * وتزهد صفاته عن التفصان
والزوال * وكرم بعض عبادك * وجميع البال * وعم لطفه ايانا باعطاه
المضاعف من التوال * وجعل اعنة اختيارنا مصر وفة الى ما به سلامة
البال والحال * حل على من ارشدنا الى طريق به السلامة عن السلال
والاخلال * وعلى آله واصحابه الامرين بالعرف والناهين عن المنكر
بصحة المقال * واحسب به الكاملين المكملين بجوامع كلم النبي عليه السلام
والملك المتعال (اما بعد) فيقول الفقير الى الله الملك الاعلى على بن عثمان
اسكنه ما الله تعالى في فردوس الاعلى من الجنان * لما كان علم التصريف
ربنا واحدا من اركان العلوم العربية * الوسيلة الى دخول الجنان والذريعة
والاسباب القوية * الى رضا الرحمن وقد صنف فيه عطلات شافية *
ومختصرات صافية * من جعلتها المختصر الموسوم بالبناء والاساس الذي
هو شرح المؤلف استاذنا * ومولانا ومن كل وجد اولانا * وهو المحقق
المدقق احمد رشدي القرطبي * صامه الله باطغى النجى * وهذا الشرح
جامع لجميع المسائل الصرفية من الباب الى المحراب * ولا رطب ولا يابس

من هذا الفن الا في ذلك الكتاب * وقد سأل من بعض الأذكياء المستفيدين
 منا * ان الخصة بعبارة سهلة مفيدة للبنددين بمكة تعالى منا * لكون احاطة
 مسائله عسيرة لاطالبين * بل لبعض المعلمين الفا ضلين * واهر ضنت
 عن هذا الخطاب صدا * خوفا من ان اكون للاستفادة معارضا ونذا *
 ومع كوني في هذا التردد رأيت استاذي في المنام * في ليلة مباركة مع اتى
 على وضوء انام * وهو رحمه الله يريد التوضؤ بين الحيطان * وصيت
 الماء على يديه مع ان عندي طالبين من الخلان * وقال رحمه الله يا بني ففضل
 الى مدارس مع الإخوان * فذهبنا اليها ورأينا انها روضة من ربا ضي
 دار السلام * يسر الله لنا يشفاة حبيبه ولا ساتذته الكرام * فاشار
 الى هذا العمل فيها بشارة واطافة وحسن الكلام * ولمفهم منه الاجازة *
 اجبت سؤالهم على وجه الوجازة * واضفت اليه بعض الفوائد *
 وهي من الاوائل كالفرايد * (وسميته تلخيص الاساس) * ونعموذ بالله
 من الجنة والناس * ثم المأمول من الناطرين ان يعذروني في سهوي
 ويصلحوا بحسن الاصلاح * يسر الله لنا ولهم التجاة والفلاح *
 ونسئل الله تعالى ان ينفع به كما نفع باصه في كل حين * ويجعله ذخرا
 ليوم الدين * انه ولي التوفيق * وهو حسبي وجاعل التوفيق خير رفيق *
 قال المصنف (بسم الله الرحمن الرحيم) اقتداء بالكتاب المجيد
 وامثالا بحديث البسملة وجريا على سنن السلف الصالحين وحديث
 البسملة كل امرئ ذي بال لا يبدأ او لم يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو
 ابترأى قليل البركة فان قلت لم ترك المصنف الامثال بالجدلة قلنا ههنا
 امور ثلثة احدها الابتداء بالبسملة وثانيها جمع البسملة والحمدلة
 وثالثها تأخير الحمدلة من البسملة اذا ذكرنا معا فالامثال بالاول والثالث
 لازم وبالثاني غير لازم فليس ترك الحمدلة بعد البسملة كما فعله المصنف
 خرقا للاجماع لانه انما انعقد الاجماع على ذكر الحمدلة بعد البسملة
 لا على ذكرهما معا ويؤيد ما قلنا ما قاله بعض شراح البخاري
 بان في صحة حديث التميمي مقالا فلا يصلح التمجيد وقد وقع كتب رسول الله
 عليه السلام الى الملوكة وكتبه للقضاة فتمت به التسمية دون التمجيد

٢٤٣
 ١٤

وقال الامام النووي في شرح المسلم ان رسول الله عليه السلام كتب
الى هرقل يا تسمية فقط ولذا ذهب ابن الحاجب الى ان لفظ الحمد انما
يحتاج اليه في الخطب دون الرسائل والوثائق ويمكن ان يجاب بان الحمد
حقيقة اظهرها رصفات الكمال وهو حاصل في التسمية او بان تركه هضمها
لنفسه وقبل هومن قبيل الاكتفاء كما في قوله تعالى (وجعلكم سرايل تفيكم
الحر) والتقدير تفيكم الحر والبرد فتأمل وقال الاستاذوا مثال الحد بين غير
مختص بالكتابة بل يجوز ان يستعمل بالذكر والكتابة في التسمية وبما لذكر
قط في التعميد انتهى (ثم ان الباء في بسم الله للملابسة اي الملاصقة
والاتصال عند الزخم مري رحمه الله ولا ستعانة عند البضاوي ولعل
هذا هو الحق) فان قلت هذا يشعر كون اسم الله تعالى الة فيخل بالتعظيم
(قلنا كونها الاستعانة بمعنى ان اسم الله تعالى شبيه بالآلة من حيث توقف
كل الة لفعل شرعا والاعتداد به عليه لا بمعنى انه الة حقيقة حتى يخل
بالتعظيم قال السيد الشريف قدس سره في حواشي الكشاف ان كون
اسم الله تعالى الة ليس الا باعتبار انه يتوسل اليه بركته فقد يرجع الى معنى
التبرك وقد رجح الاستعانة بانه يدل على ان الفعل بدون اسم الله تعالى
كلا فعل فهو او لى من هذه الحثية من الجمل على التليس انتهى والباء
متعلق بمقدر فعل خاص مؤخر اي بسم الله الخ الف او اقر أمثلا فهي
جمله فعليه على الاصح ٢ والاسم من الاسماء المحذوفة الاعجاز عند البصرية
لا يجمع على اسماء ويجمع جمعه على اسامي كما جدد واصله سمو بكسر
الفاء وسكون العين كحمل وجمعه احجال فظهر انه مشتق من السمو
بمعنى الارتفاع ونافص واوى وحذف آخره على غير القياس لمجرد
التخفيف لكثرة استعماله ففعل به ما فعل فكان ما كان وعند الكوفيين
انه مثال واوى واشتقاقه من التسمية بمعنى العلامة لانه كالعلامة المعرفة
للمسمى فاصله وسم حذف الواو وعوضت تاء التأنيث في آخره كما في زنة
وعدة اصلهما وزن و وعد فهو من الاسماء المحذوفة الاوائل زيدت
همزة الوصل في اوله لصحة الابتداء وقيل عوض عنها والاول حق
لانها لو كانت عوضا لما حذف وثمره الخلاف بينهما وتفصيل المذهبين

هـ كافي قولهم كتبت
بأقلم فأقلم آله للكتابة
٢٤

٢ قوله على الاصح
هذا قيد لمجموع
الثلاثة بل لا يعمه فيبصر
٢٤

في الشرح واما قال بسم الله ولم يقل بالله للفرق بين اليقين والتين
ولم يكتب الالف على ما هو وضع الخط لكثرة الاستعمال وطوات الباء
عوضا عنها (والله علم لذات الواجب الوجود المستجمع لجميع الصفات
الكمالية واعلم انه كما تحيرت العقول في ذاته وصفاته فكذلك في اللفظ الدال
عليه انه اسم اوصفة مشتق او غير مشتق علم او غير علم والاظهر انه وصف
في اصله لكنه لما غلب على الذات الواجب الوجود بالمعبود بالحق
ولم يستعمل في غيره صار كالمعلم له تعالى لاعلم لانه انما وضع لشيء يلاحظه جميع
مشخصاته وهي لا تصور في حق الله تعالى اصله اله بمعنى معبود مطلقا
او متحير فيه ارسكون او مفروغ او ملتبس اليه فخذت الهمزة على غير
القياس وعوضت عنها الالف واللام فكان علما معها او كالمعلم على ما
عرفته آنفا وكان الالف واللام بمنزلة الحرف الاصلى فلذلك يصح
ان يقال يا الله بالقطع كالممكن حرف تعريف والاما بما زاجتا عنهما مع
حرف النداء التي هي من آلات التعريف ايضا وقيل اصله الاله وقيل لاه
بمعنى الارتفاع ولما كانت لفظة الجلالة دالة على العظمة والكبرياء
المستلزما للقهر والغلبة وتوهم منها انه موصوف بالجلال دون الجمال
ذكر بعدها وصفين دالين على الجمال ليعلم انه ذو الجلال والاكرام سبقت
رحمته على غضبه فقال الرحمن الرحيم فان قلت اذا كانت لفظة الجلالة
اسما للذات المستجمع لجميع الصفات الكمالية الشاملة للجلال والجمال
خافا فاذة ذكرهما بعد هاهنا قلت هذا تصریح بما علم ضمنا او من باب الاحتراز
وهو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه ويسمى هذا اكتمالا
اطنا بيا على ما تقرر في علم المعاني والمشهور انهما صفتان مشبهتان مشتقتان
من رحم بالكسر بعد الثقل الى رحم بالضم لان الصفة المشبهة لا تبني
الا من اللازم لكن في التحقيق انهما اسمان بقاء فادة المبالغة مناهما
واحد وهو ذو الرحمة وهو في اللغة رقة القلب والانعطاف المتقضي
للتفضل والا حسان واسماء الله تعالى واوصافها انما تؤخذ باعتبار الغايات
التي هي الافعال دون المبادئ التي هي انفعالات فندبرو الرحمن ابلغ
من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى ولذا يقال يا رحمن الدنيا

لانه يعلم المؤمن والكافر ورور حيم الاخرة لانه يختص بالمؤمن من قبيل
 يارحم الدنيا والاخرة ورحيم الدنيا وقدم الرحمن على الرحيم لتقديم رحمة
 الدنيا ولانه كالمعلم من حيث انه لا يوصف به غيره تعالى اذا كان مع قابلا لام
 كما لا يطلق لفظه الله على غيره ثم قال (اعلم) بخطاب عام لمن يستفيد ويتناول
 الواحد والكثير والحاضر والغائب والمذكور والمؤنث وان كان اصل
 الخطاب لمعين لكونه قسما من المعارف ويحتمل ان يكون خاصا بخاص ط
 معين وعلى التقديرين يكون مجازا مرسل من قبيل ذكر الخاص واردة
 العلم او ذكر المقيد واردة المطلق وفي الاول من قبيل اطلاق الحاضر
 على الغائب بعلاقة التضاد ويحتمل ان يكون استعارة مصروفة بتشبيه
 الغائب بالحاضر وذكر المشبه به واردة المشبه هكذا افاده بعض الافاضل
 وما قيل انه خطاب لنفسه بطريق التجريد كان المصنف جرد عن نفسه
 شخصا فخطبه فلا يناسب المقام لان المقام مقام الافادة والمقيد والمستفيد
 لا يكون كلاهما شخصا واحدا وبعارة اوضح لا يكون شخصا واحدا
 متكلا ومخاطبا لان خطاب الشخص لنفسه من علامة الجنون على ما بين
 في محله مع ان هذا القائل اعترف كون المقام مقام الافادة والحث للمعلمين
 الطالبين فاستبان من هذا التحقيق ان المراد ولي من ان يقال اعلموا
 على صيغة الجمع لعدم شموله مادون الثلث على الاصح بخلاف اعلم فانه
 يشمل لكل على ما عرفته ولذا قال اعلم (ان ابواب التصريف) ان بالقبح
 والتشديد من الحروف المصدرية التي هي ان وان وما اسمها ابواب وخبرها
 قوله خمسة وثلاثون فان قلت كيف يا اول الخبر يا مصدرها مع ان التأويلات
 المشهورة لا تجري قلت يقدر الكون ويضاف الى اسمها والخبر يكون خبرا
 للكون المقدر وذلك الكون يكون مفعولا لا علم قائما مقام المفعولين على ما قاله
 الفاضل الجامي قدس الله سره السامعي فالعنى هنا اعلم ان كون ابواب
 التصريف خمسة وثلاثين والابواب جمع باب اصله باب قلت الواو والفاء
 ويجي جمعه على ابوبة ايضا كما فعله وتصغيره بوبب والمراد من الباب
 التسوية (والتصريف علم لهذا الفن ولا مد من زيادة الوصفية الى الإشارة
 الى انه ووصف في الاصل لانه متقول من المصدر ولا ماضية غير لازمة لان

لا حيث قال في بحث
 الحروف المصدرية
 فان تعذر التأويل
 بالمصدر قدرت الكون
 هو اعجبني ان هذا
 زيد اي كونه زيدا
 انتهى وقد عرفت
 انه متعذر هنا فيقدر
 الكون لما قلنا هذا
 ولا تكون من التكرين

ص

العلم اذا نقل عن الوصف الى المصدر يجوز دخول اللام وعدم دخوله وليس
 دخوله مطردا الا يرى انك لا تقول في محمد وعلى محمد والعلی وهذا احد
 الاقسام الثلاثة للعلم وثانيها ما يمنع استعماله مع اللام اذا لم يقع ٧ اشتراك
 اتفاقي وهو ما لم يكن في الاصل المفعول عنه معنى المدح او الذم كزيد وعرو
 وثالثها ما يسمى علما اتفاقا وهو ما كان في الاصل اسم جنس خص لفرد
 منه لخاصية اقتضت ذلك التخصيص يعني كونه علما ليس بوضع واضع
 بل بكثرة الاستعمال مع الاضافة او اللام في شيء بعينه ويسمى هذا
 القسم علما غالبا ايضا فلم ان هذا القسم على نوعين النوع الاول
 ما يستعمل باللام كالصنع لشخص اصابه صاعقة والعروق لكوكب
 مضى مائل الجرة يذهب خلف الثريا ولا يتقدمه والنوع الثاني كابن العباس
 وابن الزبير اذا عرفت هذا فاعلم ان التصريف ليس من العلم الاتفاقي بل
 من العلم القصدى الذى يجوز دخول اللام فيه كالحسن والحسين وغيرهما
 لانك قد عرفت انه في الاصل مصدر نقل عنه وجعل علما لهذا الفن وهو
 علم تعرف به احوال ابنة الكلم التي ليست باعراب لمسايتها من المناسبة لان
 التصريف في الاصل التعبير وفي هذا العلم تغيرات الكلمات وقد عرف
 بعضهم كالزنجاني في تحويل الاصل الواحد الى امثلة مختلفة لعمان مقصودة
 لا تحصل الابهام والجل على معناه الاصلى المفعول عنه بعيد وخلاف
 الظاهر فاحصل المعنى ان انواع الكلمات المبنية في علم التصريف (خسة
 وثلاثون) على مقتضى ترتيبه لانه عد الثلاث ستة وما زيد عليه خمسة
 وعشرين والرابع واحد وما زيد عليه ثلثة فالجموع خمسة وثلاثون
 وان زاد البعض او نقص على ما سنبينه ان شاء الله تعالى (بيان) فان قلت
 هذا مستدرك بعد ذكر الابواب في قوله ان ابواب التصريف (قلنا ذكر
 بعض الشارحين انه تمميز لنا كيد وقال العلامة التنفازاني في المطول ان
 ذراعا في قوله تعالى زرعه سبعة ذراعا تمميز لنا كيد وقال الفاضل
 السالكوتي في حاشية قوله لنا كيد اى مجازا وان كان وضع التميز لدفع
 الابهام هذا اذا كان المراد من زرعه ذراعا واما اذا كان المراد منه
 مرزوعه اى ذات السنبله فالتميز على حقيقته واقول وفيما نحن فيه

٧ واما اذا وقع اشتراك

اتفاقي بجوز دخول

اللام وعدمه

والاضافة فاعلم فيه

وفي مثاله ولا تفتربعدم

مطابقها

ايضا يجوز ان يكون التميز على حقيقته لانه للذكر الابواب على صيغة
الجمع وقع الابهام بان الابواب هو معتبر على طريق الجمعية او على طريق
الانفراد فان اعتبر على طريق الجمعية يلزم ان تكون الابواب مائة وخمسة
اوازيد لان اقل الجمع ثلثة فاذا ضرب الثلثة في الخمسة والثلثين يكون
المجموع مائة وخمسة واذا اعتبر على طريق الانفراد يكون المجموع
خمسة وثلثين فزال ذلك الابهام بقوله بيا معنى انه معتبر على الانفراد
فثبت التميز على حقيقته وهذا كما يقال في مثل الازمنة الثلثة ان الثلثة
تابع للزمان الذي هو مفرد معدوده ولا يتبع لفظ الازمنة لانه لو كان
تابعاً للفظه لاخلل الغرض لانه يقتضي ان يكون الازمنة تسعة اوازيد
لان اقل الجمع ثلثة فاذا ضرب الثلثة في الثلثة يكون الحاصل تسعة وهو
خلاف المتي خذ هذه القاعدة فانها تنفعك في مواضع كثيرة (سنة)
مبتداً لتخصصه بالصفة اعني قوله (منها) اي من الابواب الخمسة
والثلثين وخبره قوله (للالثاني) اي ستة كاثنة منها للثلاثي اي النسوب
الى ثلاث من غير اعتبار التكرار اي ثلثة ثلثة ويجوز ان يكون مجرد
اصطلاح ونسبة لفظية كالكرمى وكذا الرباعي وامثالهما (المجرد)
اي الخالي عن الزيادة لان التجريد يعني التجرد والخلو اومبني على تنزيل
الامكان منزلة الوجود كما في فلان ضيق فم البئر اذا حفرها ضيق الفم
وفي سبجان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل وانما انحصرت
الابواب في الستة لان عين الماضي منه اما مفتوح او مكسور او مضوم
فان كان مفتوحاً فلا يتخلو اما ان يكون عين مضارعه مفتوحاً او مكسوراً
او مضموماً والاول الباب الثالث والثاني الباب الثاني والثالث الباب الاول
وان كان عين الماضي مكسوراً فلا يتخلو اما ان يكون عين مضارعه مفتوحاً
او مكسوراً او مضموماً والاول الباب الرابع والثاني الباب السادس والثالث
ساقط للزوم اجتماع الثقلين المتباينين في باب واحد وان كان مضموماً
فعين مضارعه اما مضموم او مكسور او مفتوح والاول الباب الخامس
وكل من الثاني والثالث ساقط لان فعل بالضم لما خص بافعال صادرة
من الطبع على نهج واحد كالحسن والكرم لم يرضو مخالفة عين مضارعه اعلم

فان قلت هل يجري
هذه القاعدة اذا كان
اسم العدد خبرا كما في
الصفة قلت نعم لان
الخبر في حكم الصفة
عن المبتدأ ويدل عليه
ما قاله الخاسمي في
البرقة شرح الطريقة
في قوله وهي اي
الامور المهمة قيل
الاولى ثلث اهل وجه
الاولوية التظايق
في التانيث لكن يدفعه
ما يقال من ان اسم
العدد تابع على مفرد
موصوفه انتهى وفيه
دلالة صريحة على
ما قلنا فافهم

الى ذلك فاذا سقط ثلثة من التسعة المحتملة بقي ستة لا يقال الاحتمالات ترتقى
على ازيد من التسعة باعتبار حركات الغاء وسكونها ولام الفعل كذلك
وسكون العين لاننا نقول الغاء لا يكون الا مفتوحا لرفضهم الابتداء بالساكن
وسكون الفحة اخف واللام والعين لا يكون الا متحركا الا يلزم التقاء
الساكنين في نحو ضربت وضربن والحركات منحصرة في الفتح والكسر
والضم على ما عرفت آنفا واما ذكره السائل ففرض محض ولذا تركنا
تلك الاحتمالات الفرضية (باب الاول) اللام حرف تعريف فان
اشير بها الى حصة معينة من مفهوم مدخولها فهي لام العهد
الخارجي وان اشير الى مفهومه وحقيقته فلا يخلو اما ان يؤخذ ذلك
المفهوم من حيث هو باعتبار حضوره وتعيينه في الذهن من غير اعتبار
تحقيقه ووجوده في الخارج فهي لام الجنس والحقيقة واما ان يؤخذ من
حيث تحقيقه ووجوده في الخارج بمعونة القرائن فيحتد ان ذات القرينة
على تحقيقه في بعض غير معين فهي لام العهد الذهني كقوله تعالى حكاية
فاكله الذئب وان لم تدل على البعض تقول ان ذلك المفهوم متحقق في الجميع
لئلا يلزم الترجيح بلامر جمع فهي لام الاستغراق فلما أخذ في كل من
الثلاثة هو المفهوم من حيث الحضور والتعيين لاختلاف الواقع في المعاني
الثلاثة اختلاف الاعتبار والاخذ فقط لاختلاف بالذات هذا هو المختار
عند المحققين اذا عرفت هذا فاللام في الباب للعهد الخارجي وهي لام
قصد بها الإشارة الى حصة معينة من مفهوم مدخولها ثم ان الحصة
المعينة المدلولة بلام العهد لا يجب ان يكون شخصية وجزئية بل قد تكون
نوعية كما في ارادة الرومي من الانسان اذ الحصة بمعنى القسم
والاخص من المفهوم والقسم والاخص لا يجب ان يكون جزئيا حقيقيا
ثم تذكر تلك الحصة اعم من ان يكون صراحة او كناية وهنا ذكر كناية في قوله
سنة منها فوجه الكناية ان المراد منه ستة ابواب او المعنى ستة من الابواب
الخمسة والثلاثين والابواب جمع وهو ما يدل على المجموع والفرد في ضمنه
(فان قلت الباب الاول الذي هو حصة من الابواب هو من قبيل الشخصي
ام من قبيل النوعي) قلنا هو من الثاني لان الباب الاول نوع كان تحتها

الكلمات التي هي الاشخاص كنصر ينصر وخرج يخرج وغيرهما
 (فان قلت كون الباب بمعنى النوع حقيقة ام مجاز) قلنا قال بعض
 شراح المتن الباب في اللغة بمعنى النوع انتهى اقول هذا مخالف لما ذكر
 في كثير من كتب اللغة من انه مدخل الدار والحجرة مثلا ولذا قال الاستاذ
 روح الله روحه واسكنه بحبوحه بجنانه ثم في استعمال الباب في النوع
 استعارة مصرحة اصلية وقوله الاول ترشيح او تجريد والاول في اللغة
 نقض الآخر اصله وول ادغمت الواو الاول في الثانية بعد سلب الحركة
 ثم زيدت الهمزة في اوله لتعذر الابتداء بالساكن وله استعمالان احدهما
 بمعنى قبل ويكون منصرفا وثانيهما ان يكون صفة او فاعل تفضيل بمعنى
 السابق فيكون غير منصرف للوصفية ووزن الفعل وفي الاصطلاح ما يكون
 سابقا على الغير غير مسبوق بالغير والسبق هنا بالذكر فلا يستغنى الامر
 عن قيد الاول لانه لا يعلم الاولية بناء على ان لام العهد لا يشار بها الي
 اوصاف العهود بل الى ذاته ولو كان الاوصاف لازما لانه فرق بين
 ملاحظة الشيء وحصوله على ما حققه الفاضل العصام ثم المراد من النوع
 الذي اريد من الباب ليس بنوع منطوق بل نوع لغوي تدر (فعل بفعل)
 هذا بمجموعه خير لقوله الباب الاول فان قلت كيف يكون المجموع
 خيرا من غير عطف بفعل على فعل قلت هذا المجموع علم الجنس ما يوزن به
 من الصيغ من الماضي والمضارع واسم الفاعل والمفعول والامر والنهي
 وغيرها من الكلمات المنصرفه التي تجيء من الباب الاول وكذلك نظائره
 ولذا يقال نصر او ينصر او ناصر مثلا من الباب الاول ولا يقال لكل واحد
 منها هو باب اول فان قيل اذا كان فعل يفعل علما فن اي قسم من اقسام
 الكلمة قلت هو من قسم الاسم لانه وضع للكلمات المذكورة بوضع نوعي
 ونظيره اسامة علم الجنس الاسد على ما بيناه في شرحنا على الوضعية فان قلت
 لم اختاروا فعل يفعل للوزن دون سائر الافعال قلنا اوجود الحروف الثلاثة
 فيه من الخارج الثلاثة اعني الشفة والغنة والخلق لان الغنة شفوية والعين
 خلقية واللام في معانيه اعم الافعال من جهة المعنى لانه يقال فعل النصر
 وفعل الضم والجلوس وغيرها هذا ما قالوا ولكن هذا مقفوض بعمل

لانه كعمل في جميع ما ذكر تأمل (وموزونه) المراد بالوزن هنا الوزن
التصريفي وهو ما يعتبر فيه مقابلة التهر ك بالتهر ك و اساك ن بالساك ن
مع التعبير عن الاصول بالفاء والعين واللام وعن الزا د بلفظ لا الوزن
المروضي الغير المعبر فيه بهذا الضمير اما راجع الى الموزون به ويعبر عنه
بالوزن والميزان وقد عرفته فالتقدير هذ اموزون به وموزونه واما راجع
الى الباب الاول والاو ل اقرب لفظا ومعنى (نصر ينصر) مثلا لان
الموزونات كثيرة ونصر ينصر واحد فنصر كعمل في الحركات وعدد
الحروف وينصر كعمل فيهما وفي السكون فان قلت لم يذكر المصدر
قلت تنبيهها على ان مصدر الثلاثي ان كان غير معي غير متد رج تحت
الضابطة لكونه سما عيا وما ينو امن ان المصدر من الباب الاول هكذا ومن
الثاني كذا الى آخر ما قالوا افهو مبنى على الغالب يعني ان يباهم هذا اكثرى
لاكلبي فلا يكون قياسا على ما ذكره ائمة اللغة وانما جاء من هذا الباب
الصحيح والاجوف والناقص الواو ايان والمضاعف المتعدى ولا يجي
ساعداها من الاقسام السبعة على ما قالوا (وعلامته) الواو اما استنباطية
او طرفة او اعتراضية والضمير اجمع الى الباب الاول اى ما يعلم به الباب
الاول اذ العلامة في اللغة الامارة كالنارة للمجهد على ما بينه ابن ملك في
شرح النار وانما لم يقل وخاصته لان الخاصة تطلق على ما يوجد في الشيء
ولا يوجد في غيره ويجوز انفكاكه وتكون شاملة وغير شاملة واما العلامة
فقد تطلق على ما يوجد في الشيء وفي غيره ويمتنع انفكاكه وتكون شاملة
ولما امتنع انفكاكه كون عين الماضي مفتوحا وعين المضارع مضموما من
الباب الاول وكان شمول ذلك الكون لجميع افراد الباب الاول لا زما عبر
المصنف عن ذلك الكون بالعلامة دون الخاصة فتفنن فتح الله عليك
(ان يكون عين فعلة!) وهذه الجملة اعنى قوله ان يكون عين فعلة مفتوحا
ومضموما خبر لقوله وعلامته بعد التأويل بالمصدر اى كون عين فعلة والجملة
الكبرى اسمية لاجل لها استنباطية او معطوفة على جملة سابقة او اعتراضية
وضمير فعلة راجع الى الباب الاول والمراد بالفعل بكسر الفاء اصطلاحى
وهو كلمة ذات معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة واما بالفتح

فصد ر فعل يفعل على ما قاله السعد في شرح الزنجاني تمام الفعل اما
 علاجي ان احتج في حدوده الى تحريك عضو كضرب وشتم واما غير علاجي
 ان لم يحتج كعلم ووطن (مفتوحا في) الفعل (الماضي) وهو الفعل الذي دل
 على معنى وجد في الزمان الماضي فان قيل هذا التعريف دوري لذكر الماضي
 فيه قلنا المراد من المعرفة صناعي والماضي المذكور في التعريف لغوي
 فلا دور والمراد من الدلالة الدلالة الوضعية فلا ينتقض التعريف جمعا
 بقولنا ان ضربت ضربت ومنعا بل يضرب لان دلالته الاولى على الاستقبال
 ليست بالوضع بل بواسطة ان الشرطية ودلالته الثانية على الزمان الماضي
 ايضا ليست بالوضع بل بدخول المراد بالماضي الذي هو المعرفة ما يكون
 متصرفا فلا ينتقض جمعا بنعم وبئس وليس وعسى لانها غير متصرفه
 فلا يضرب اخر وجهها عن التعريف ويمكن ان يجاب بان هذه الافعال تدل
 على الزمان في اصل الوضع والتجرد مارض فلا اعتداده كافي صيغ العقود
 نحو بعث واشترى على ما ذكره السعد رحمه الله (ومضموما في) الفعل
 (المضارع) وهو ما كان في اوله احدى الزوائد الاربع بشرط ان تكون
 تلك الحروف زائدة على الماضي وهي حروف اتين فلا ينتقض بمثل نصر
 فان النون فيه وان كان من حروف اتين الا انه ليس زائدا على الماضي واعتراض
 على هذا التعريف بمثل يزيد ويشكرو يعسوق ويفوت اعلاما لانها
 لا يصدق عليها المرفاع اعني المضارع مع ان التعريف صادق عليها
 فلا يكون مانعا لا غيره واجيب بان هذه داخلة في المعرفة بحسب اصل
 الوضع او جود حرف المضارعة فيها لان كل واحد منها مضارع في
 الاصل والا سمية عارضة فلا اعتبار ثم ان المضارع يصلح بحسب الاستعمال
 لاحد الزمانين الحال والاستقبال ويحتملها لكونه مشتركا بينهما بالوضع
 اشتركا لفظيا على ما ذهب اليه السيد السند قدس سره وهو الاصح
 ولذا يحتاج الى القرينة في استعمال احدهما كلفظ ما والآن للحال ومثل
 غدا اولن ولا والسين وسوف للاستقبال وقيل حقيقة في الحال وتجاوز
 في الاستقبال وقيل بالعكس وانما يسمى مضارعا لمضارعة ومشابهته لاسم
 الفاعل لفظا ومعنى واستعمالا على الاصح كما بين في محله (وبناؤه) الواو

فيه كالواو في وعلا مته و الظاهر ان اضافة البناء الى الضمير الراجع الى
الباب الاول لامية كعلام زيد وعلم الفقه لان البناء عام والباب الاول خاص
واضافة العام الى الخاص لامية وعموم البناء هنا لكونه شاملا للبَاب الاول
وغيره من الابواب لان البناء عبارة عن عدد بالحروف الكلمة المرتبة مع
حركاتها وسكونها باعتبار الوضع فيشمل الابواب كلها قبل الاضافة
وبعد ها يختص بالبَاب الاول مثلا والمعنى وبنائه مختص بالبَاب الاول كائن
(للتعديسة) اى لان يتعدى او يحكى له يعنى ان بناءه منقسم على قسمي
الاول متعدد وهو ما يكون فهم معناه موقوفا على ذكر المتعلق وافراده
هذا القسم كثير واليه اشار بقوله (غايبا) اى كونا غائبا ويجوز ان يكون
حالا من فاعل الظرف والقسم الثانى لازم وهو ما لا يكون فهم معناه
موقوفا على ذكر المتعلق وافراده اقل بالنسبة الى القسم الاول واليه اشار
بقوله (وقد يكون) اى بناء الباب الاول (لا زما) اى غير موقوف على
ذكره وكلمة قد هنا للتقليل وهو ضربان لتقليل وقوع الفعل نحو قد يصدق
الكذوب وقد يجود البخيل اى قلما يصدق وقلما يجود وتقليل متعلقه نحو
قوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه اى ما هم عليه اقل معلوما ته تعالى على
ما في المعنى فكلمة قد هنا يجوز ان يكون لتقليل الفعل فيكون المعنى قلما يكون
بناء الباب الاول لازما ويجوز ان يكون لتقليل متعلقه فيكون المعنى ان ما هو
البناء لازم اى الكلمات اللازمة اقل ببناء الباب الاول اى اقل كلماته
على ما اشرنا اليه والاول اظهر بحسب العبارة والثاني انسب بحسب
المرام عند من هو مارق باسلوب الكلام خذ هذا فان الشارحين قد غفلوا
عن هذا التحقيق في هذا المقام ووجهه واما لا يرضى به صاحب هذا الكلام
(واعلم انه قد يوجد لغة في باب واحد متعدد يا ولا زما كالتقص قال في مختار
الصالح نقص الشيء من باب نصر ونقصا نا ايضا ونقصه غيره يتعدى
ويلزم يعنى يكون متعد يا ولا زما قلت التقص مصدر والتعدى والتقصان
مصدران لل لازم والتعدى يتعدى الى مفعولين تقول نقصه حقه قال الله
تعالى ثم لم ينقصوكم شيئا واما قولك نقص المال درهمين والبرمدا فدرهما
ومد انمير انتهى كلامه وكذا الزيادة من الباب الثانى يتعدى ويلزم قال

في المختار ايضا الزيادة المتووبا به باع وزيادة ايضا وزاده الله خير اقلت
يقال زاد الشيء وزاده غيره ولازم ومتعد الى مفعولين وقولك زاد المال
درهما والبرمدا قدرهما ومدا تمير انتهى وقد يكون في بابين يكون من
احدهما متعديا والاخر لازما مثل حزنه بالضم فهو محزون من الباب
الخامس ايضا وحزن بالكسر فهو حزين من الباب الرابع فن الاول
قوله تعالى لا يحزنهم الفزع الاكبر ومن الثاني قوله تعالى ولا هم يحزنون
كذا قال الاستاذ رحمه الله لكن في المثال الاخير اعني الحزن نظرتا مل
وكذا اكله حرم متعدي ويلزم ويجيء من الباب الخامس ومن الثاني فن
الخامس لازم ومن الثاني متعدي والتنزيل في الشرح (مثال الفعل المتعدي)
فان قلت ما الفرق بين المثال والشاهد قلت المثال هو الجزئي الذي
يذكر لا يوضح القاعدة الكلية وايضا لها الى فهم المستفيد والشاهد هو
الجزئي الذي يذكر لا يثبت القاعدة الكلية مع الايضاح بشرط ان يكون
من القرآن او الحديث او من كلام من يوثق به فينبغي ان يكون مخصص
من وجه فالشاهد اخص مطلقا لكونه مشروطا بالشروط المذكورة على
ما ذكره العلامة التفاضلي في الطول وينه في هامشه عليه فكل شاهد مثال
من غير عكس كلي ثم الفرض من التمثيل رفع الحجاب عن معنى المثل له وابعاده
في معرض الشاهد (نحو نصر زيد عمرا) بالالف لا بالواو (والجوهل معان
القصد والجهة والمقدار والمثل والنوع وهذه خمسة معان يجمعها على
الترتيب قول الشاعر * نحونا نحو دارك يا حبيبي * لقينا نحو الف من
رقبي * وجدناهم جيا عا نحو كلب * تمنوا منك نحو من شرابي * والمعنى
قصدنا جهة دارك يا محبوبي ولقينا مقدارا الف من رقبتي وعدوي ووجدنا
هم اي الرقيب الكثير جيا عا هو ضد الشبعان نحو كلب اي مثل كلب تمنوا
اي سلوا على سبيل التمني منك يا حبيبي نوما من شراب وقد يجيء بمعنى
الصر في نحووت بصرى اليه اي صرفته اليه ويجيء اسما لقبيلة يقال
لهم بنونحو وهم قوم من العرب ويطلق على فن مخصوص تعرف فيه
احوال الكلمة من حيث الاعراب والبناء على ما ذكره السكاكي في المفتاح
والمراد هنا معنى المثل فان قلت ان لفظ النحو بعد ذكر لفظ المثال زائد

لا طائل تحته بل هو قيد مفسد يقتضي ان لا يكون نفس نصر زيد عمرا
مثالا للتعدي بل المثال نحوه وشبهه وليس كذلك بل المثال نفسه ونحوه
معا فلنا لا نسلم انه زائد وقيد مفسد بل هو قيد لازم يستعمل في تكثير
الامثلة فاصل التركيب مثال التعدي نصر زيد عمرا ونحوه بطريق
عطف المضاف الى ضمير يرجع الى هذا التركيب ثم حذف المضاف
اليه الذي هو الضمير فبقى ونحو ثم حذف حرف العطف وقدم المضاف الذي
هو النحو على هذا التركيب وشاع بين المؤلفين لتلك الاشارة حتى كانه
حقيقة عرفية على ما نقل الاستاذ عن استاذ محمد الامين الاسلا مبولي
وتوضيح المثال ان نصر فعل ماض وزيد فاعله وعمرا مفعوله ولا شك
ان فهم المعنى يتوقف على ذكر متعلقه لان النكرة يقتضي التناصير
والمصور يقال نصره اي اعانته ونصر الغيث الارض اي اعانها قال
ابو عبيدة في قوله تعالى من كان يظن ان لن ينصره الله ان لن يرزقه
على ما ذكره التتسازاني في شرح الزنجباني واعلم انه مما ينبغي ان ينه عليه
ان عمرا الواقع مفعولا ههنا لم يكتب بالواو لان الواو الواقعة فيه للفرق بين عمر
وعمره والفرق بينهما واضح حين كونهما مفعولا لان عمرا اذا كان
منصوبا ومفعولا لا يكتب بالالف مندونا لكونه اسما مفردا منصرفا وعمر
يكتب بلا الف ولا تنوين لكونه غير منصرف لاعدل التقديرى والعلمية
فلا يحتاج الفرق بينهما الى الواو الفارقة وكثير من المحصلين لم يفهموه
ويكتبونه بالواو في الاحوال الثلاث (ومثال الفعل) (اللازم نحو خرج زيد)
وتوضيح المثال ان خرج فعل وزيد فاعله ولا شك ان فهم المعنى لم يتوقف على
شيء غير الفاعل اذ الخروج معنى لم يتوقف على غير زيد ولم يتجا وزاياه
فبذلك الاعتبار يكون لازما وسيجيء تفصيله ان شاء الله تعالى (التعدي)
اي جنس الفعل التعدي وانما لم تعطف هذه الجملة على ما قبلها لانها
جواب سؤال اقتضته الجملة الاولى لانه لما قال وبناء للتمدية غالبا
وقد يكون لازما فكأنه قيل وما التعدي واللازم فاجاب بقوله التعدي كذا
واللازم كذا ولذا فصل هذه الجملة عما قبلها كما يفعل الجواب عن السؤال
على ما قرر في علم المعاني وانما قدم التعدي على اللازم لان مفهوم التعدي

وجودى ومفهوم اللازم عدى والوجودى اشرف فينا سب التقديم
 (هو ما) أى الفعل الاصطلاحي لان تعيين الموصول بمعونة المقام سنة
 سنينة وعادة قديمة على ما قال الفاضل العصام وغيره (يتجاوز) لم يقل
 يتعدى كما قال الزنجاني حذرا عن الدور (فان قلت يرد على تعريف المص
 ايضا بانه تعريف الشئ بمرادفه اذ هو يوجب الدور ايضا وتغير اللفظ
 لا يدفع الدور على ما اشار اليه التفازاني في شرح المقاصد (قلنا هو
 مدفوع بانه جائز عند كون احدهما مترادفين اجلى من الآخر كقولهم القضاة
 الاسد والقود العصا من لكون هذا التعريف تعريفا لفظيا على ما فى
 كتب الآداب (فعل الفاعل) الفعل هنا بالفتح لغوى بمعنى الحدث
 على ما بيناه آنفا والعايد الى الموصول محذوف والتقدير ما يتجاوز فعل الفاعل
 فيه كقوله تعالى فاصدح بما تومر اى به فيحدث مجوز ان يكون المراد
 من الفاعل ذات يقوم به الفعل ومن المفعول ذات يقع عليه الفعل كما يجوز
 ان يكون المراد منهما ما هو المصطلح في علم التجو هذا ويجوز ان يكون
 التقدير فعل فاعله على ان يكون اللام عوضا عن المضاف اليه فيحدث
 يكون المراد من الفاعل والمفعول ما هو المصطلح فيه لا غير لان الفاعل
 المضاف الى ضمير الموصول الذى هو عبارة عن الفعل الاصطلاحي
 لا يكون الا فاعلا اصطلاحيا وما قاله الكفوى ركيك جدا فانظر وتدبر
 والا وضح في التعريف ان يقال هو ما يتجاوز عن الفاعل الى المفعول
 فيحدث يكون الموصول كناية عن الفعل اللغوى (فان قلت التمدى
 والتجاوز ليس الا الفعل اللغوى فلم جعلوا الفعل الاصطلاحي متعديا
) قلت جعلهم اياه متعديا باعتبار تضمنه المعنى اللغوى كسميتهم اياه
 فعلا لذلك تسمية للكل باسم الجزء مجازا بعلاقة الكلية والجزئية والا
 فالتجاوز في الحقيقة هو الفعل اللغوى وكذا الحال في اللازم (الى المفعول به)
 وانما قيد بقوله به لان التمدى وغيره منساويان في نصب ماعدا المفعول به
 نحو اجتمع القوم والا مبرهوم الجمعة في السوق اجتمعا لما لتأديب زيد ونحو
 ذلك كذا في شرح الزنجاني للعلامة التفازاني ويسمى التمدى واقعا
 لوقوعه على المفعول به وبما وزا ايضا المجاوزة الفاعل بخلاف اللازم

والمراد من التجاوز عبارة فيدخل مثل ضرب زيد عرام كذبه
ويدخل ايضا مثل ما ضرب زيد عرا اوجود التجاوز اليه عبارة والا
لم يفد النفي فيه وهذا قريب مما يقال من ان التجاوز في النفي ذهني
لتوقف النفي على الاثبات لان الاعداء تعرف بعلقاتها كتوقف عدم
البصر على البصر ولا شك في وجود التجاوز في الاثبات الذي هو
الاصل فيوجد في النفي ايضا فلا اشكال قصد ظهر مما سبق ان التجاوز
ليس بسبب اما رض فيخرج مثل ذهبت زيد لان التجاوز فيه بسبب
العارض الذي هو البلاء ومنه يعلم ان المراد من التعدى ما يكون بغير واسطة
حرف الجر وهو المقابل للآزم والمراد عند الاطلاق المقابل للآزم وههنا
بحسب نفيس مذكور في الشرح والحاصل ان لكل فعل اذا نظرتوتمل
فيه لا بدله من شيء يقوم به يقال له الفاعل فان اقتضى بعده مفعولا
شيئا تجاوز الفعل من الفاعل اليه ووقع عليه فهو متعد وهو اما متعد
الى مفعول واحد كمثل المتن اذ الى اثنين نحو عمت الله واحدا او الى ثلاثة
نحو عمت الله الم نافعا وان لم يقتض بعد الفاعل مفعولا بل ينحصر
في فاعله ولا ينفك عنه فهو الآزم وهذا معنى قول المص (والآزم)
اي الفعل الآزم (ما) اي الفعل الاصطلاحي الذي (لا يتجاوز) فيه
(فعل الفاعل) اي حدثه القائم به سواء كان ذلك الحدث بتأثير من الفاعل
كشال المتن اولا كحمق زيد فان الجاف قائم بزيد لا بتأثير منه ولا ينفك عنه
لعل القصر على الاول تقصير ولا تكن من القاصرين وكذا الحال في
التعدى كضربت زيدا وكفهمت مسئلة (الى المفعول به) الذي هو
متعلق الفعل (بل وقع) ذلك الفعل اي الحدث (في نفسه) اي نفس
الفاعل الذي يقوم به ذلك الفعل ولزمه بان لا ينفك عنه اصلا فان الخروج
مثلا لا ينفك عنه ولا ينتقل الى آخر ومنه يعلم وجه التسمية بالآزم ثم انه
قيل في معرفة التعدى والآزم ضابطه وهي ان ما يفعل بجمع البدن
فهو لازم كقام وذهب ودخل وخرج وما يفعل بعضو واحد او قلب
او حس فهو متعد لكن هذا اشتقاعا بآثار الخلف كما اشرنا اليه آنفا
والحق ان متعلق الفعل ان كان مما يستثنى عن تصرفه فلازم والا فمتعد

٢ ومثل مات زيد فان
الموت قائم باليت
لا صنع فيه ولا تأثير
لا تخليقا ولا اكتسابا
م

خذ هذا (الباب الثاني) اى النوع الثاني من الابواب الستة (فقل)
 بفتح العين (بفعل) بكسر ها واما قدم الباب الذى كان على هيئة
 فعل بفتح العين و يفعل بضمها على ما كان على هيئة هذا لان الاول
 ادل على المعنى واكثر اشتقاقا وكذا اختاره الامام البيهقي والوزنى والفاضل
 العصام في ميزان الادب واما العلامة الزمخشري فقد عكس الامر نظرا
 الى ان المخالفة بين الفتح والكسرة اعم من المخالفة بين الفتح والضمة
 اذا الفتح علوية يتصدر الصوت عند قراءة الحرف بهما والكسرة سفلية
 ينقل الصوت والضمة بينهما ولذا قدم الزمخشري الثاني على الاول
 واعتراض عليه ان هذه العلة جارية في باب علم اذ المخالفة فيه بين الفتح
 والكسرة ايضا فجعل باب ضرب بابا اول دونه تحكيم (واجب بان باب
 ضرب اكثر استعمالا من باب علم ولان الابتداء بفتح العين في الماضي اسهل
 من الابتداء بكسره وما ظله الفاضل الكفوي من ان تقدمه على الباب
 الثالث لكونه من دعائم الابواب فلا يستقيم لانه لو كان مطلق الكون
 من دعائم الابواب سببا لتقدمه لصح تقديم الباب الرابع على الباب الثالث
 مع انه اخر عنه بل الوجه في تقديم الثاني على الثالث كثرة لقائه ووفرة
 استعماله بالنسبة الى ما بعدهما (والمراد من دعائم الابواب اصولها باعتبار
 اختلاف عين الماضي وعين المضارع لان الاختلاف يدل على الاصاله
 اذ معنى الماضي مخالف لمعنى المضارع فينبغي ان يكون اللفظ مخالفا
 من جهة الحركة ليكون اللفظ مطابقا للمعنى وبهذا اظهر وجه تسمية
 الباب الاول والثاني والرابع بدعائم الابواب للمخالفة المذكورة في كل
 واحد من هذه الابواب الثلاثة (فان قلت فعلى تقدير ان يكون الباب
 الرابع من الدعائم فينبغي ان يقدم على الباب الثالث كما فعله البعض فلم
 يحس المصنف (قلت تقدمه على الرابع لكونه مناسبا للاولين في كون
 عين ما ضيه مفتوحا وان لم يكن من الدعائم لعدم المخالفة المذكورة فيه
 (موزونه) اى موزون الباب الثاني (ضرب) يقال ضربه بالسوط
 وغيره وضرب في الارض اى سار فيها كقوله تعالى اذا ضربوا في الارض
 اى سافروا منه قوله تعالى اذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح

ولا تذايردا كذا الابواب
 على ذلك الباب في بناء
 المباني على ما في
 الشافعية وغيره على
 ما سنبينه في آخر
 التلاني المجرد ان شاء
 الله تعالى
 ه الدعائم جمع دعامة
 وهى عمود البيت وانما
 سمي الثلاثة بدعائم
 الابواب لاختلاف
 حركاتهن في الماضي
 والمستقبل وهو يدل
 بما قلنا

ان تقصروا من الصلوة اى اذا سافرتم على ما فى الكشاف وغيره ويقال
ايضا ضرب مثلا كذا اى وصف وبين على ما فى مختار الصحاح ومنه
قوله تعالى ان الله لا يستحي ان يضرب مثلا الخ وقوله تعالى وضرب لنا
مثلا وغير ذلك (وعلا مته) اى الامر المختص به الغير المنفك عنه الشامل
لجميع افراد على ما عرفته فى الباب الاول فتذكر (ان يكون عين فعله
مفتوحا فى الماضى ومكسورا فى المضارع وبناء ايضا) اى مثل بناء الباب
الاول فى كون اكثر افراده للتعدية وبعضها لازم وكلمة ايضا فى مثل
هذا المقام مصدر مفعول مطلق ماضيه محذوف وجوبا سماعا بمعنى العود
يقال آض يئض ايضا من الباب الثانى اى عاد عودا ثم غلب فى معنى
مثل ما سبق على ما فى تناسخ الافكار وهذا معنى قولهم هو لا يستعمل
الامع الشيتين الذين وقع بينهما توافق بحيث يمكن الاستغناء عنهما
عن الآخر (للتعدية غالباً وقد يكون لازماً) تذكر ما سبق وقد عرفت
فما سبق ان لفظ الزيادة يحى من هذا الباب متعديا ولازماً وكذا رجع فانه
يحى متعديا مثل قوله تعالى فان رجعت الله الى طائفة منهم فحينئذ يكون من
الرجوع ويحى لازماً مثل قوله تعالى حكايه ارجعوا الى ابيكم فحينئذ يكون
من الرجوع وكلاهما من الباب الثانى كذا قال الاستاذ فى الشرح قال
فى مختار الصحاح رجع الشيء بنفسه من باب جلس ورجعه غيره من باب
فتح وهذيل تقول ارجعه غيره بالالف انتهى (وقال البيضاوى فى تفسير
قوله تعالى فان رجعت الله الى طائفة منهم اى فان ردت الله الى المدينة
وفيه طائفة من المخلفين يعنى منافقيهم الخ واقول فسلم من هذا
التفسير ان رجع فى هذه الآية من قبيل رجع غيره وهو متعد لكنه من
باب فتح اى الباب الثالث فاقاله الاستاذ رجع الله تعالى من انهما من الباب
الثانى مخالف لما فى المختار نفع تل (مثال التعدى) من هذا الباب (نحو
ضرب زيد عمرا) يعنى ضرب زيد عمرا ونحوه على ما عرفته فان الضرب
الصا در من زيد يجاوز الى عمرو ونحوه عرف زيد المسئلة فان العرفان القائم
زيد وقع على المسئلة ونحوه وجدت العلم نافعا (ومثال اللازم) منه (نحو
جلس زيد) فان الجلوس قائم زيد حيث وقع فى نفسه ولا ينفك عنه اصلا

وهو معنى الزوم (الباب الثالث) اى النوع الثالث منها (فعل يفعل)
 علما لجنس ما يوزن به من الكلمات المتصرفة (موزونة فتح بفتح) وقد عرفت
 ان تفديم هذا الباب على باب علم وان كان باب علم من دمايم الابواب
 لمشابهة هذا الباب للاول والثاني في كون عين الماضى مفتوحا ومغايرة
 باب علم لهما في حركة عين الماضى والمضارع وتقديم المشابهة الاولى
 وقيل ان الفتحه علوية واصل والكسرة سفلية وفتح وفيه بحثنا مل
 ثم ان الفتح يجى لمعان يقال فتح الباب بمعنى ضد السد والغلق وفتح
 الامير البادية قهر اهلها وغلبها وفتح اى نصر وظفر وفيه لغات كثيرة
 (وعلا منه ان يكون عين فعله مفتوحا) يعنى ان يكون فعله الاصطلاحي
 مفتوح العين (فى الماضى والمضارع) لكن لا مطلقا بل حال كون ذلك
 الفعل مشروطا (بشرط ان يكون عينه) اى عين فعله (او لامه احدا
 من حروف الخلق) فقد ظهر مما قلنا ان قوله بشرط الخ حال من قوله فعله
 لان المضاف اليه يجوز ان يكون ذا الحال اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا
 مع جواز حذفه واقامة المضاف اليه مقامه كما فى قوله تعالى (بل نتبعه
 ابراهيم خنيا) اذ يجوز ان يقال بل تتبع ابراهيم وكفى قوله تعالى (ان يا كل
 لحم خيه ميتا) فانه يجوز ان يقال ان يأكل اخاه ميتا ولفظ خنيا وميتا
 حال عن المضاف اليه فيهما فكذلك يجوز ان يقال ان يكون فعله مفتوح
 العين كما قلنا (فان قلت ان المضاف هنا اعنى لفظ العين لم يكن فاعلا
 بل اسم يكون) قلنا هو فى الحقيقة فاعل كفا فعل الفعل اتام لكن سمي
 اسما اشعارا بانحطاطه عن حكم الفاعل لتقصان تامله على ما بين فى محله
 والذ اقالوا فى تعريف الافعال الناقصة انها موصوفة لتقرر الفاعل على
 صفة فعنا ها غير مستقل بالمفهومية على ما له القاضل السبيل لكونه فى
 حاشية المطول ويجوز ان يكون حالا من المضاف اعنى العين لانه جزء
 المضاف اليه ويكون من قبيل (ان دبره لاء مقطوع مصبحين) ويقرب
 منه قول من جعله حالا من الضمير المستكن فى قوله مفتوحا لانه راجع
 الى العين قال الاستاذ رحمه الله تعالى هذا الجاعل لم يعرف الحال تعريضه
 واقول ان الاستاذ رحمه الله تعالى فى ظنى لم يعرف المقال لانه قال انه حال

من الماضي والمضارع ومقال المصنف يتأدى على خلافه بأعلى صوت
 اما اولاً فلان افراد الضمير في عينه اولامه يدل على انهما راجعان
 على فعله مع ان اضافة العين اليه قبيله قرينة قوية عليه والحال ان ارجاع
 ضمير الحال الى غير ذى الحال شان من لا يعرف الحال وادعاء الرجوع الى
 كل واحد من الماضي والمضارع مع كونه خلاف الظاهر يرد عطف
 المضارع على الماضي بالواو الواصلة لا بالواو الفاصلة واما ثانياً فلانه لو كان
 حالاً عنهما يلزم ان يكون الشرط لهما فقط وليس كذلك بل لجميع
 الكلمات التي تلي من هذا الباب واما ثالثاً فلانه لم يسمع وقوع الحال
 عن المفعول فيه وهذا ناش من قلة التدبر لامن قلة العلم والافهم ممن ينبغي
 ان يقال في حق من مطلب الا وهو فيه اوحى وما من مقصد الا وهو
 فيه المي سعيدا اونه وسيد زمانه رحمه الله تعالى باكل رحمة وانما اشترط
 هذا الباب بهذا الشرط لتحقيق الثقل ويتعدى رعاية المغايرة بين الماضي
 والمضارع في حركة عينهما على ما مر مع ان تلك المغايرة هي القياس
 وانما قلنا هكذا لان الغرض من الاشتراط بيان وجه صحة العدول على
 القياس المذكور اذ لو لم يعدل عن ذلك القياس حين تحقق الثقل بهذه
 الحروف الثقيلة لادى الى الجمع بين التثنيين لكون كل من الضمة والكسرة ثقلية
 ايضاً وهذا لكثرة في اقتهم مع ان سلامة لغتهم من كل لكنة وبشاعة واجب
 عندهم ولذا عدل عنه وقال الفاضل الكفوي تبعا للعلامة في بيان وجه
 الاشتراط ان الباب بالقح فيهما في كمال الخفة ولا يكون معاد لا لاختواته
 فاشترط حرف ثقل في عينه اولامه ليحصل التعادل انتهى وفيه نظر
 لانه يناسب الغرض المذكور تأمل فيه (وهي) اي حروف الخلق (سته)
 وقيل سبعة سابعها الالف لكن الجمهور لم يقولوا به قال المرعشي رحمه الله تعالى
 في جهده المقل (ان قلت وقع في بعض الرسائل اقصى الخلق ينقسم
 الى ثلاثة مواضع يخرج من ثالثها الالف المديّة (قلت ما ذكر فيه من الاقسام
 صحيح لكن جعل الموضوع الثالث مخرج الالف المديّة مجازاً وانما هو مبدأ
 صوته والجمهور لما لم يقولوا بهذا المجاز بل جعلوا مخرج حروف المدجوف
 الخلق والفهم سلكتنا مسلكهم انتهى ولذا قال ابن الجزري في منظومته

* فالف الجوف واختارها * وهي حروف مدلهواء تنهى * انتهى احدها
 وثانيهما الهزمة والهاء وثالثها ورابعها السين والخاء المهملتان
 وخامسها وسادسها الفين والخاء المجهتان وانما سميت حروف الخلق
 لخروجهن من الخلق فالاولان يخرجان من اقصى الخلق اى ابعدهما من الفم
 وهو ماوى الصدر والمتوسطان من وسط الخلق والاخيران من ادنى الخلق
 اى اقربه الى الفم وهو اوله مما يلي الفم على ما في شرح الجزرى فتفسير الاستاذ
 الاقصى بالاول لا يوافق اللغة لان الاقصى في اللغة بمعنى الابعد (فان قلت
 كثير من الافعال وقع في عينها اولها حرف خلق ولم تكن من هذا الباب
 كخفت يخفت ونكح ينكح ورجع يرجع وصح يصح ودخل يدخل وفرح يفرح
 وبعد يبعد فالاربعة الاول من الباب الثانى والخامس من الاول والساس
 من الرابع والسادس من الخامس فكيف يصح هذا) قلنا من القاعدة المقررة
 ان وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط فوجود حرف الخلق في هذه
 الكلمات لا تقتضى ان يكون من الباب الثالث كالوضوء للصلاة فان وجود
 الوضوء لا يستلزم وجود الصلاة لوجوده بدونها فى مس المصحف والكتب
 الشرعية مثلا والا فلا يكون شرطا بل علة لان وجود العلة يستلزم وجود
 المعلول كباين فى محله واما اذا وجد المشروط يستلزم وجود الشرط كاستلزام
 وجود الصلاة لوجود الوضوء لان الصلاة بلا وضوء وخلفه اعنى التيمم
 لا تجوز قطعا (فان قلت ان ابى يابى وقل يلقى وفنى يعنى وركن يركن جاءت
 على فعل يفعل بالقبح فيهما مع انتفاء الشرط) قلنا ان ابى يابى شاذ مخالف
 للقياس لا يعتد به فلا يرتفع (فان قيل كيف يكون شاذا وهو وارد فى افصح
 الكلام قال الله تعالى (الا ابليس ابى واستكبر) وقال الله تعالى (ويا بى الله
 الا ان يتم نوره) (قلت كونه شاذا لا يتناقى وقوعه فى افصح الكلام لانهم
 قالوا الشاذ على ثلاثة اقسام (الاول ما يكون مخالفا للقياس دون الاستعمال
 كالقود والصيد واستحوذ بلا قلب الواو الفسا) والثانى ما يكون مخالفا
 للاستعمال دون القياس نحو ضرب يضرب بضم الراء فى المضارع
 وهما مقبولان لكن الثانى دون الاول على ما قاله نجم الأئمة (والثالث مخالف
 لهما مثل قول وبيع ماضيين بلا قلب الواو والياء الفسا والحمد لله العلى

الاجال وكذلك دخول حرف التعريف على الفعل كقوله * ومن حجره بالشبهة
 البتقص * وهو مر دود فأمل فإني يأبى من القسم الاول لانه وان كان
 مخالفا للقياس لكنه موافق للاستعمال وهو الشاذ الثابت عن الواضع
 والشواذ الثابتة عنه في حكم المستثنيات فكانه قيل القياس كذا الا في هذه
 الصور فخالفة الثابت عن الواضع للقياس لا يتأني فصاحة المفرد اذا المخالفة
 المتأني لها عند اهل البلاغة هي المخالفة التي لم تثبت من الواضع ولذا
 عدوا هذا القسم من الشواذ المقبولة فان قلت هذا ليس بشاذ لان لامة حرف
 حلق على ما قال بعضهم من ان الالف من حروف الحلق فاسذا فتح عينه
 قلنا قد عرفت انها ليست من حروف الحلق عند الجمهور ولو سلم انها
 منها لكن لا يجوز ان يكون الفتح لاجلها للزوم الدور على ما قاله السعد
 رحمه الله تعالى واما قل يلقى بالفتح فيهما فلغة عامرية والفتح الكسر ومن
 التداخل بان اخذ الماضي من باب رمى على لغة والمضارع من باب رضى على لغة
 اخر فقل قل يلقى بالفتح على ما فهم من القاموس واما ببقى يلقى بالفتح فيهما
 ايضا وفي يلقى كذلك فهما من اللغة الطائفة والاصل كسر العين في الماضي
 فقلوه ففتح واللام الفاتحة فاما ركن يركن فن التداخل بان اخذ الماضي
 من باب نصر والمضارع من باب علم فقل ركن يركن بالفتح فيهما لانه
 من باب فتح فلا نقض ونقل عن الرخشمى انه شاذ كإني يأبى (ويتاوه)
 اى بناء الباب الثالث (ايضا) اى مثل ما مر من بناء الباب الاول والثاني
 كأثن (للتعبية) حال كون ذلك البناء (غالبا وقد يكون لازما مثال) الفعل
 (المتهدى نحو فتح زيد الباب) فان الفتح تجاوز من زيد الى الباب ووقع
 عليه (ومثال) الفعل (اللازم) منه (نحو ذهب زيد) فان الذهاب يقع
 الدال لم يتجاوز من زيد الى غيره بل وقع في نفسه وانما قلنا بفتح الدال
 لان الذهاب بالكسر ليس بمصدر بل جمع ذهب بكسر فسكون ففتح
 بمعنى المطروقة لغات كثيرة والاراد هنا ليس بمقصود لنا (الباب الرابع)
 منها (قل يلقى) علما الجنس ما يوزن به (موزونه علم يعلم) مثلا وما يتصرف
 منه (وعلامته ان يكون عين فعله مكسورا في الماضي ومفتوحا في المضارع)
 قد عرفت فيما سبق ان عين الماضي اذا كان مكسورا فعين مضارعه

اما مكسور ايضا وهو الباب السادس او مفتوح وهو الباب الرابع ولا يجي
مضموما لاستكراههم الكسرة والضممة الثقيلتين المتخالفتين في باب واحد
(فان قلت ان فضل يفضل ونعم ينعم وميت يموت جاءت بكسر العين
في الماضي وضمها في المضارع) قلنا كل واحدة منها من تدخل اللغتين
لانها جاءت من باب علم يعلم ونصر ينصر فاخذ الماضي من الاول والمضارع
من الثاني (وكذا الحال في زال يزال لان مضارعه يجي على يزول وبزال في الاول
فعل تام والثاني فعل ناقص مع النفي على ما في نتائج الافكار والمختار) وينتبه
ايضا للتعدي غالبا وقد يكون لازما مثال التعدي) منه (نحو علم زيد المسئلة)
فان العلم القاسم يزيد واقع على المسئلة التي هي المفعول لان العلم عندنا
من مقولة الاضافة وهي تقتضي المضافين وهما الفاعل والمفعول هنا
(واعلم ان علم وان كان من افعال القلوب التي تقتضي مفعولين الا انه هنا بمعنى
صرف للتعدي الى مفعول واحد) (ويجوز ان يكون المفعول الثاني محذوفا وهو
حقا ونحوه كما في قول الشاعر * كان لم يكن بين اذا كان بعده * نلاق ولكن
لا اخل التلقيا * اي ولكن لا اطن الملاقاة كائنا) فالعلم هنا علم زيد المسئلة
حقا (والبحث عن العلم وتعريفه وبيان المذاهب فيه وعن المسئلة لا يناسب
هذا المقام) (ومثال الازم) منه (نحو وجل زيد) الوجل بفتحين بمعنى
الخوف وفي مضارعه اربع لغات (الاولى يوجل وهو الاصل) (والثانية
يججل بقلب الواو ياء لحقة الياء) (والثالثة ياججل بقلب الواو انفا) (والرابعة
يججل بكسر حرف المضارعة وقلب الواو ياء تسكونها وانكسار ما قبلها
(واعلم ان هذا الباب يكثر فيه العلل والاحزان وضد الاحزان نحو سقم
ومرض من العلل وحزن من الاحزان وفرح من ضدها وتجي فيه الالوان
والعيوب والحلى كلها عليه مثل شهب ٢ من الالوان وعور من العيوب
وبلج ٧ من الحلى كذا في السافية وشرحها يعني ان المعاني الاول وان جاءت
في غير فعل بالكسر الا انها فيه اكثر منها في غيره واما الالوان والعيوب
والحلى ٩ فانما تجي على فعل بكسر العين لا على غيره ولذا قال كلها اي
المعاني الاخيرة له اي لفعل بالكسر لا على غيره على ما قاله سيد عبيد الله
في شرحها) (الباب الخامس فعل يفعل) بضم العين فيهما (فان قلت

٢ شهب من الشبهة
وهي اللون البياض
القالب على السواد
على ما في مختار
الصحيح عهد
٧ بلج من البلجة وهي
تفاوت بين الحاجبين
على ما ذكره الجاردي
في شرح السافية عهد
٩ الحلية بالكسر الحلقة
والصورة والصفة
على ما قاله الفاضل
العصام نقلا من
القاموس عهد

القياس يقتضي ان يكون عين الماضي مغايرا لعين المضارع فلم ترك ذلك
القياس في هذا الباب (قلنا اولا بان الضم فيه جبر لتقصان شيء من معنى
التعديّة وجبر ما نقص قياس ايضا على ما قاله السيد السند رحمه الله تعالى في شرح
الزنجاني ولا يلزم في كل باب المطابقة لكل قياس مع ان بين القياسين تنافيا
فلا يجتمعان في باب واحد وثانيا يانه لما كان بناء هذا الباب لازما دائما للترتم فيه
الضم ليكون ثقله عوضا عما نقص من معنى التعديّة وهذا الجواب قريب من
الجواب الاول في المال تأمل فيه تنل حقيقة الحال (فان قلت لم قدم هذا الباب
على باب حسب مع انه يكون بناؤه متعديا لازما ولم يكن من دعائم الابواب ايضا
) قلنا قد عرفت ان هذا الباب وان لم يوجد القياس الذي هو المقصود في الدعائم
لكنه وجد فيه قياس جبر التقصان بخلاف الباب السادس فانه مبني على
الشذوذ على ما سنينه ان شاء الله تعالى (موزونه حسن يحسن) اعلم
ان الحسن له معنيان (الاول انه عبارة عن تناسب الاعضاء على ما ينبغي
) والثاني ما يمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون ولين اللحم ونحو ذلك
والمراد هنا المعنى الاول لان هذا الباب مختص بافعال الطبايع ونحوها وهي
الافعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التي جبل عليها الانسان كالحسن
والقبح من افعال الطبايع وكالصغر والكبر من نحوها فانها لما اختلفا
 باختلاف الاحوال والافاق لم يجعلنا من افعال الطبايع بل من نحوها (فان
قلت لم لا يجوز ان يراد المعنى الثاني من الحسن هنا اعني ما يمكن اكتسابه
بالزينة) قلنا لان المكتسب ليس من افعال الطبايع والصفات الغريزية لان
صاحبها فيها يكون مسلوب الاختيار والمكتسب ليس كذلك والتفصيل
في شروح الشافية (وعلامته ان يكون عين فعله مضموما في الماضي
والمضارع) قد عرفت فيما سبق نبذا من وجوه اختيار الضم فيهما ويمكن
ان يوجه توجيه آخر وهو انه انما اختاروه فيهما لان فعل بالضم لازم
لا يتجاوز فعله عن الفاعل فارادوا عدم تجاوز حركة عين الماضي عن حركة
عين المضارع ليحصل التوافق بينهما ويدل اللزوم اللفظي على اللزوم
المعنوي بذلك التوافق وقال سمد الدين رحمه الله تعالى في وجهه ان هذا
الباب موضوع للصفات اللازمة فاخير للماضي والمضارع حركة

لا تحصل الا بالضعف الشقين رعاية للتناوب بين الالفاظ ومعانيها
 (ومثل هذه التعليلات لاستيناس المتعلمين وتوسيع حوصلتهم واذهانهم
 والا فالكل تمليل بعد الوقوع لان واضع اللغات هو الله تعالى عند كثير
 من المحققين واردة الفاعل المختار من جملة فتبصر (وبناؤه لا يكون الا لازما)
 يعني لا يتعدى الى مفعول بغير واسطة حرف الجر لان افعال الطبايع ونحوها
 لم تكن لها تعلق بغير من صدر عنه فلا تقتضي متعلقا سوى الفاعل (فان قلت
 ان رجب من فعل بضم العين مع انه متعد في قولهم رجبك الدار لنعديته
 الى المفعول الذي هو الكاف) قلنا اولا ان رجب فيه وان كان لازما في الاصل
 لكن تعديته لتضمنه معنى وسع ووسع متعد فغنى رجبك الدار وسعتك الدار
 (وثانيا انه شاذ لا يعتد به ولا ينتقض به القاعدة) وثالثا ان اصله رجبك بك
 الدار فهو لازم في الحقيقة لكن حذف الياء لكثرة الاستعمال فهو من قبيل
 الحذف والايصال (قال ابن الحاجب في الشافية وشذ رجبك الدار اي
 رجبك بك انتهى وفي هذا اشارة الى ما قلنا من الجوابين الاخيرين لاجواب
 واحد كما وهم (فان قلت قد جاء ايضا فعل بضم العين متعديا في نحو سدته
 وقلته لان اصلهما سوده وقولته بضم العين عند الكسائي نقلت ضمة العين
 الى الفاء وحذفت العين لالتقاء الساكنين) قلنا ضم الفاء فيهما ليس ضم
 النقل من العين الى الفاء حتى يكون من الباب الخامس بل الضم لبيان بناء
 الواو اي لتدل الضمة على الواو المحذوفة بعد قلبها القاعند اتصال الضمير
 المرفوع المتصل لا لتقاء الساكنين ولو لم يضم الفاء لم يعلم ان البناء واوى
 ام يائي وهذا على مذهب الجمهور وكذا كسر الفاء في باب بتمته لتدل الكسرة
 على الياء المحذوفة (فان قلت لم لم يضم الفاء في باب خفت مع انه واوى
 ايضا) قلت انهم راعوا في نحو خفت بيان البنية اي بيان انه من فعل بكسر
 العين اذ اصل خفت خوف بكسر الفاء نقلت كسرة عينه الى فائه بعد
 سلب حركة الفاء اولا وحذفت العين لالتقاء الساكنين او حذفت الالف
 المقلوبة من الواو وسلب حركة الفاء وحرك الفاء بالكسر لبيان البنية ومراعاة
 البنية اولى من التفرقة بين الواوى واليائي (فان قلت اذا كان مراعاة البنية
 اولى من التفرقة فلم يراعوا في نحو سدته بيان البنية ايضا) قلت لما كان

مراعاة البنية في نحو سده غير ممكن لموافقة حركة العين حركة الفاء
 راعوا فيه التفرقة على ما في الشافية وشروحه حيث قال ابن الحاجب فيها
 واما باب سده فالصحيح ان الضم لبيان بناء الواو لا للنقل وكذا باب بعته
 وراعوا في باب خفت بيان البنية انتهى وبالجملة ان نحو سده وقلته ليس
 من الباب الخامس حتى ينتقض بشاؤنه بل من الباب الاول قال في مختار
 الصحاح يقال ساد قومه من باب نصر ينصر وقال فيه ايضا واصل قلت
 قولت بالفتح ولا يجوز ان يكون بالضم لانه متعد انتهى ويقول السائل يا بني
 لم اوت كتابه (نحو حسن زيد) فان الحسن لكونه من افعال الطبايع لا يتجاوز
 من الفاعل الى الغير بل يقع في نفسه ولذا كان لازما (الباب السادس فعل
 يفعل) بكسر العين فيهما (موزونه حسب يحسب) من الحسبان بالكسر
 بمعنى الظن الذي هو الاعتقاد اراجح المقابل للوهم واما الشك فهو مساواة
 الطرفين يقال حسبته بالكسر احسبه بالفتح والكسر وحسبانا بالكسر اى
 ظننته على ما في مختار الصحاح (وعلامته ان يكون عين فعله مكسورا
 في الماضي والمضارع) قد صرفت ان تأخير هذا الباب عن الباب الخامس
 لكونه مبنيا على الشذوذ ويسانه انهم لما رأوا اربعة نوادر من الافعال
 الصحيحة مستعملة بكسر العين فيهما وهى حسب يحسب ويئس يئس
 ونعم نعم ويس يس ويس وثمانية نوادر من المعتل مستعملة ايضا كذلك وهى
 ومق يقى مقة بمعنى الكون عاشقا ووفق يوفق وفقا بمعنى المناسبة ووثق يثق
 ثقة بمعنى الاعتماد وورع يورع رعة بمعنى الزهد وورم يرم رممة بمعنى التنفخ
 وورث يرث رثة ووارثة وولى يلى بمعنى القلب فلا جرم وضعوا هذه النوادر
 بياستقلا (فان قلت لم حكموا له هذه الكلمات بالشذوذ مع انها مستعملة
) قلت قد عرفت ان الشاذ على ثلاثة اقسام وهذا ليس من القسم المخالف
 للاستعمال بل من القسم المخالف للقياس لان القياس عندهم ان الماضى
 اذا كان على فعل بكسر العين فمضارعه على يفعل يفتح العين نحو علم
 بعلم وحسب يحسب قال الله تعالى ام حسبتم ان تدخلوا الجنة وحسبوا
 ان لا يكون فتنه وقال يحسب الانسان ان لن نجتمع عظامه ويحسب ان ماله
 اخذه وقال الله تعالى كما يئس الكفار ولا يتبشروا من روح الله انه لا يئس

من روح الله (قال في المختار يئس يئس بالكسر فيهما لغة شاذة والقياس
 الفتح في المضارع ويئس يئس من باب علم والكسر فيهما شاذ ونعم نعم
 كعلم يعلم وبالكسر فيهما لغة شاذة انتهى فعلم مما ذكرنا ان الكلمات
 الاربعة الصحيحة مستعملة على القياس ايضا فتخصيص الاستاذ رحمه الله
 بالاولين لا يخلو عن شيء واكثر الكتب الصغرى مشحونة بهذا المرام
 وما قاله الاستاذ رحمه الله عليك بالتأمل الصادق في هذا المقام فان الشراح
 كلهم قد غفلوا عن هذا المرام لا يخلو عن سوء الظن للعلماء الاعلام
 اللهم الا ان يكون مراده اكثر شراح هذا الكتاب الذين هم ليسوا
 من اولى الاسباب (وبتأوه للتعبية غالباً وقد يكون لازماً مثال المتعدى
 نحو حسب زيد عمراً فاضلاً) فحسب يتعدى الى مفعولين لانه من افعال
 القلوب وزيد فاعله والمنصوبان مفعولان له (ومثال اللازم نحو ورث زيد)
 واسائل ان يقول ان هذا المثال فاسد لعدم كونه مطابقاً للمثل له لان ورث
 متعدى كما في قوله تعالى (وورثه ابواه) على ما في القاموس وغيره فالصواب التمثيل
 بوثق يثق ونحوه من النوادر كذا قال الاستاذ رحمه الله ويمكن الجواب عنه
 بان هذا المثال فرضي لا وقوعي والفرضيات تكن في المثال مع ان المناقشة
 فيه ليست من دأب المحصلين فضلاً عن الفاضلين على ما قاله بعض
 الفضلاء في مثله لكن فيه نوع ضعف لانه في الفرض من التمثيل لان المثال
 هو الفرد المورود لا يوضح المفهوم الكلي على ما عرفته فيما سبق (ولما فرغ
 من ابواب الثلاثي المجرد اراد ان يذكر منشعباته وفروعه عقيب الاصل لرعاية
 المناسبة بين الاصل وفروعه وان كان لذكر الاصلين معاوجه كما ذكره بعضهم
 كالامام الزنجاني فجمع بين الاصل وفروعه لذلك فقال (واثنى عشر باباً من
 الابواب الخمسة والثلاثين كاشفة لما اي لبنا (زيد) فيه (على الثلاثي المجرد)
 والمراد بالزيد عليه هنا ما لم يكن ملحقاً والا فطلق ما زيد عليه عند الص
 خمسة وعشرون على ما سيجي (وهو) اي المزيد عليه الغير الملحق (ثلثة
 انواع) لان الزائد على الحروف الاصلية اما حرف واحد واثنان او ثلثة
 وكل واحد من هذه الثلثة نوع واحد فصار ثلثة انواع فان قيل لم لم يرد
 الزيادة على الثقل قلنا احترازاً عن الثقل او توهم التركيب اذ يمكن ان يذهب

السامع الى انه كلمتان ركبت احدهما بالآخرى ولانه لو كانت الزيادة زائدة
 على الثلاثة تلازم مزية الفرع وفضيلته على الاصل لان الاصل ثلاثة احرف
 لا غير واعلم ان الحروف التي تزداد في الافعال والاسماء لا تكون الا من حروف
 سألثونيتها ويعبر عنها ايضا باليوم تنسأ واتاني سليمان الا في الالحاق
 والتضعيف فانه يزداد فيهما اية حرف كانت على ما قاله العلامة التقنازاني
 في شرح الزنجاني (النوع الاول) اللام للعهد الخارجي لان النوع حصّة
 من الانواع وسبق الذكر هنا صريح لا كثنائي والظاهر ان المراد من النوع
 معنى لغوي فيشمل الاصناف والاول ما يكون سابقا على الغير غير مسبوق
 بالغير على ما مر تحقيق الكل في الباب الاول (هو ما) اي فعل (زيد فيه)
 اي في ذلك الفعل (حرف واحد) وانما اختار الواحد على الاحد لان الاحد
 يختص بوصف الله تعالى دون كلمة واحد فانها غير مختص به بل بوصف به
 كل فرد على ما في مفردات القرآن للراغب (على الثلاثي المجرد) فيكون
 هذا النوع على اربعة احرف ثلاثة منها اصلية وواحد منها زائد ولذا
 يسمى هذا النوع بالرباعي المزداد على الثلاثي (وهو) الضمير اما راجع
 الى النوع الاول لاصلته او الى الموصول لقربه على ما قاله الفاضل العصام
 في مثله (ثلثة ابواب) بحسب السماع (الباب الاول) من الابواب الثلاثة
 تذكر ما ذكر في الباب الاول للثلاثي (افعّل يفعل افعالا) علما بخس ما يوزن به
 من الصيغ وانما قدمه على باب التفعيل لكون زيادته في الاول (فان قلت
 لم ذكر المصدر هنا ولم يكتب بالاضمة والمضارع كما اكتب في بهما في
 الثلاثي) قلنا تسمية الابواب في الثلاثي بفعله لكون مصدره غير مبني على
 القياس وهنا بمصدره لكونها قياسية لانهم ذكروا في مصدره غير
 الثلاثي قاعدة كلية وهي ان كل فعل زيد في اول ماضيه همزة يزداد
 قبل آخر مصدره الف كاكرا ما وانكسر انكسارا واستخرج
 استخرجا وكل فعل زيد في اول ماضيه تاء يضم في مصدره ما قبل الآخر
 كنكسر تكسرا وتباعد تباعدا وتد حرجا وفي الرباعي المجرد
 ومخفاته يزداد في المصدر تاء في آخر ماضيه كد حرج دحرجة وحوقل
 حوقلة وفي فاعل مفاعلة وهذا هو القياس المطرد وقد يجيء في بعضها

على غير القياس ايضا على ما سبقين كلا منها في بابه ان شاء الله تعالى (فان قلت لم كسرت الهمزة في المصدر مع انها مفتوحة في فصله (قلنا فرقا بينه وبين جمع القلة كالادبار يكسر الهمزة والادبار بفتحها وانما لم يجعل الامر بالعكس لان الجمع اثقل من المفرد فالحقة فيه اولى من الحقة في المفرد ويجوز مصدر هذا الباب على خلاف القياس على اذى واذا واذية مصدر اذى بمد الهمزة والقياس اذاء وعلى فعال بفتح الفاء نحو ائبت الله نباتا عند غير سيبويه فانه يقدر هامله من بابه ان ائبت الله وئبت نباتا فامل وعلى مفعول بضم الميم وسكون الفاء وفتح العين نحو قوله تعالى وادخلني مدخل صدق (موزونه اكرم يكرم اكراما) واصل يكرم ويؤكرم حذف الهمزة لدفع الاستكراه الناشئ من اجتماع الهمزتين في التكلم وحده وحذفوا في غيره اطراد الباب وان لم يوجد الاجتماع المستلزم للاستكراه (فان قلت لم لم تحذف الهمزة في قول الشاعر * فانه اهل لان يؤكرما * قلنا هذا شاذ لا يستعمل الاصل المرفوض لضرورة الشعر على ما في الشافية وشروحا (وعلامته ان يكون ماضيه) المفرد المذكور القائب مبنيا (على اربعة احرف) اذ اصله كرم ثم صار اكرم (زيادة الهمزة في اوله) اعلم ان هذه الهمزة همزة قطع لكونها كلفة برأسها زائدة لمعان على ما سبقته ان شاء الله تعالى وما عداها من الهمزة التي كانت في اوائل ابواب الخماسي والسداسي همزة وصل زائدة للتوسل الى النطق بالسساكن وهمزة المصدر والامر كهمزة الماضي فما كان همزة في الماضي قطع فيهما ايضا قطع كما في هذا الباب وان وصلا فيه فوصل فيهما ايضا (و بناؤه للتعدية) اي لتعدية ما كان ثلاثيا مجردا بزيادة مفعول عليه يتضمن معنى الجمع والتصيير بسبب الهمزة فيصير الفاعل للفعل الثلاثي مفعولا مثلا اذا قلت جلس زيد فهو لازم واذا قلت اجلسه يصير متعديا بسببها هذا اذا كان الفعل الثلاثي لازما وان كان متعديا فيه الى واحد يصير متعديا الى اثنين بسببها كقرأ زيد القرآن فاذا قلت قرأته القرآن يصير متعديا الى اثنين وان كان متعديا الى اثنين فيه يصير متعديا الى ثلاثة كاعلم وارى (فان قلت ان اكب واعرض صارا لازمين بعد النقل الى افعال لان كبه بمعنى القاء على وجهه وعرضه

بمعنى اظهره متعديان فكيف تكون الهمزة سببا لمعنى التعددية بل الامر على العكس على ما قاله التفتازاني وددته خليفة والفاضل الكفوي (قلنا هذا القول منهم مبنى على صحة جعل اكب مطاوع كبه وهو ليس بصحيح اذ لا شيء من بناء افعال مطاوعا بالکسر ولا يفتن نحو هذا الا حلة كتاب سبويه وانما كان اكب من باب انقض ٧ والاى الهمزة فيه للصبرورة اوالد خول ومعناه صار ذاك اودخل في الكب وكذا اقصع يقال اقصع السحاب اى صار ذاك اقصع وفتح مطاوع ك وقشع انكب وانفتح يقال كبه فا نكب وقشعت الريح السحاب فانفتح السحاب وفتح على ما قاله صاحب الكشف والبيضاوى في تفسير قوله تعالى اخفى عني مكبا على وجهه والتعويل على هذا القول لاعلى الاول (وقد يكون لازما مثال البناء التعدى نحو اكرم زيد عمرا) فان قولك كرم عمر ولازم فلما قلت اكرم صار متعديا بتضمين معنى الجعل والتصير فالهمزة كانت سببا لحدوث هذا المعنى في الفعل فيجئ بذى صير فاعل كرم مفعولا لا كرم (ومثال اللازم نحو اصبح الرجل) اى دخل في الصباح وفي استعمال كلمة قد اشارة الى ان البناء اللازم اقل من البناء التعدى على ما استفاد عليه ان شاء الله تعالى واعلم ان هذا البناء يجيى لعمان اخر للتعريض للامر وهوان يعرض فاعل افعّل مفعوله لاصل الفعل اى المصدر ثلثه وهو البيع في نحو اباع الجارية اى عرضها للبيع والبناء بهذا المعنى متعد لفظا ومعنى (وللصبرورة اى لصبرورة فاعله صاحب شئ وذلك الشئ اى اصل الفعل نحو اغد البعير اى صار ذا غدة اى طاعون اما صاحب اصل الفعل نحو اجرب الرجل اى صار ذا ابل ذات جرب فعمل منه ان الصبرورة قسمان ومنها قولهم البن الرجل اى صار ذا البن كثير (وللدخول في الشئ نحو اصبح الرجل اى دخل في الصباح هذا معناه المطابق المقصود بالمبحث عنه في هذا الفن ويلزمه معنى الصبرورة اى صار ذا صباح تأمل فالبناء على هذين المعنيين لازم لفظا ومتعد معنى (والحنونة ومعناها ان يجيى وقت يستحق فاعل افعّل ان يوقع عليه اصل الفعل نحو احصد الزرع اى حان وقرب وقت حصاده وهو بهذا المعنى لازم وجعل بعضهم احصد الزرع للصبرورة ايضا ولا يخفى

٧ من انقض بمعنى

الهلاك الاثم من اللوم

يقال لام زيد اذا فعل

ما يلام عليه كانه

صار ذاملا له

ان الصيرورة تقتضى حصول الفعل كما في اخذ البعير وفي احصد الزرع
لم يحصل بل قرب (ولو جد ان اى لوجود الشئ على صفة ومعناه ان الفاعل
وجد المفعول موصوفا بصفة مشتقة من اصل ذلك الفعل وتلك الصفة
في معنى اسم الفاعل ان كان اصل الفعل لازما نحو المخلتة اى وجدته
بخيلا اوفى معنى اسم المفعول ان كان اصل الفعل متعديا نحو اجدته اى
وجدته محمدا قال بناء على كلا التقديرين متعد (وللازالة اى اسلب الفاعل
اصل الفعل عن المفعول نحو اشكيت اى ازلت عنه شكواه وهو متعد ايضا
وللزيادة في المعنى نحو شغلته واشغلته (وللتمكن نحو اقبرته اى جعلته قبرا
بمعنى اعطيت له مكانا يقبر فيه (وللتمكن نحو احقرت البئر اى مكنت من حفره
وللعمل نحو اكدبته اى جعلته على الكذب (وللدعاء نحو شفيته اى دعوت له
بالشفاء وقد يكون بمعنى قول اى بنسبة اصل الفعل الى الفاعل نحو قلت
البيع واقلته بمعنى فسخته فهذه الاربعة الستة اعني من الازالة الى هنا كلها
متعدية ايضا ولذا قال المصنف ويناقضه للتعدية قال (الباب الثاني)
من الابواب الثلاثة (فعل يفعل) بتكرار العين (تفعيلا) قد مره لكون
الزائد فيه من جنس بعض حروف الاصل وقد عرفت فيما سبق ان
المجموع محمول على الباب الثاني لكونه علما لجنس ما يوزن به على ما مر
غير مرة ويجبى مصدر هذا الباب على فعال بكسر الفاء وتشديد العين
نحو كذب كذا با وفسر فصار اكما في قوله تعالى وكذبوا باياتنا كذا با قال
في المختار وقوله تعالى كذا با احد مصادر فعل بالتشديد ويجبى ايضا على
التفعيل كالتركيب وعلى التفعلة كالوصية والبصرة والتذكرة وعلى
المفعول كقوله تعالى ومن قناهم كل بمنى اى كل بمنى اى كل بمنى انتهى ويجبى على
تفعال بفتح التاء وسكون الفاء نحو تذاكر وتكرار وتوكلف وهو القياس وعلى
تفعال بكسر التاء نحو تبيان وتلقاء بكسر التاء فیهما ولا ثالث لهما على
ما قاله صاحب الكشف فيه وعلى فعال بكسر الفاء وتخفيف العين نحو
كذاب على ما في الشافية قيل الكذاب بالتشديد قياس اهل اليمن وقياس
اللغة المشهورة التكذيب ويدل عليه كلام صاحب المراح قسأمل
(ووزونه فرح يفرح تفرحيا) وفراحا وتفرحة (وعلامته ان يكون ماضيه

على أربعة أحرف بزيادة حرف واحد من جنس عين فعله (فاذ كانت الزيادة من جنس عينه فعلم ان اصل تفرجحا تفرجحا يسكون الراء الثانية وكذا الحال في تكريما وتخريجا ونحوهما ابدلت الراء الثانية ياء لثقل المتجانسين كما قالوا في نحو املت وتفضى البازي والاصل املت وتفضض وقد تبدل الحرف الصحيح الى الياء من غير تكرار تخفيفا كما قال اليوم الثاني اصله انثالث قال الشاعر * قدمه رومان وهذا ثالي * وانت بالهجران لا تبالي * على ما في بعض شروح الزنجاني واختلف في ان الزائد هي الحرف الثالثة ام الاولى فقيل الاولى لان الحكم بزيادة الساكن اولى من التحريك عند التحليل وقيل الثانية لان الزيادة بالآخر اولى والوجهان جائزان عند سبويه لعارضين الاولين واختار المصنف هنا مذهب التحليل فقال (بين الفاء والعين) لظهوره وسهولته من غير ان يتكلف لاسكان الحرف المتحرك وتحرريك الحرف الزائد الساكن بخلاف قول الاكثرين فانه يقتضي هذا التكلف (وينأى للتكثير) غالب الظاهر ان اللام في التكثير توضع عن المضاف اليها لتكثير فاعله اصل الفعل اما بالنسبة الى نفس الفعل او الى الفاعل او الى المفعول ولذا اقال المصنف (وهو) اي التكثير (قد يكون في الفعل نحو طوف زيد الكعبة) ونحو جول زيد اي كثر الطواف والجولان (وقد يكون في الفاعل نحو موت الابل) بكسر الباء وسكونها جمع لا واحد لها من لفظها وهي مؤنثة للجمعية على ما في المختار او رد الفاعل جمعا لان التكثير فيه بالنسبة الى الفاعل وفي المفرد لا يتصور التكثير بل يجب ان يكون محل التكثير جمعا ومن ثمة لا يقال موت الشاة لشاة واحدة بل موت الشاة بغير ثاء لانه اسم جنس يشمل القليل والكثير كالجمع (وقد يكون في الفعل نحو غلق زيد الابواب) وبما عرفت من ان محل التكثير يجب ان يكون جمعا ظهر اراد المفعول جمعا لان التكثير فيه بالنسبة الى المفعول فلا يقال غلق زيد الباب يقال غلق زيد الابواب كما في قوله تعالى وغلقت الابواب (فان قلت ان قولك قطعت الثياب جاز ان يكون المفعول فيه واحدا مع انه محل التكثير) قلنا جواز فيه لجواز ان يقطع الثوب الواحد من ان كثيرة فان فيه معنى الجمعية تقديرا كما في سر اويل

وكان كل قطعة منه فرد على ما في ايضاح الفصل وانما قيدنا التكرير بقولنا لبيان هذا البناء قد يحى "لعان غير التكرير" (نسبة المفعول الى اصل الفعل نحو فسقته بمعنى نسبته الى الفسق لا بمعنى صيرته فاسقا كما توهم) ولا تعدية نحو فرخته والسلب نحو فرخته اى ازلت فرخته والاعتقاد نحو وحدث الله وقد سته اى اعتقدت انه واحد وطاهر مقدس عن كل نقص والقبول التثني كقوله عليه السلام القرأن شافع مشفع يفتح الفاء اى مقبول الشفاعة ومنه قولهم فى دعاء جنازة الصبي واجعله لنا شافعا مشفعا (وللمحذور فى شئ مثل جمع ووسم اى حضرا الجمعة والموسم) والنسبة اصل الفعل الى فاعله من غير زيادة نحو زنته وزيلته فانهما بمعنى فرخته الا ان فى الثانى مبالغة لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى ولاختصاصا بالحكاية كقولهم هلال وكبر وسبح ووجد ومجد وصلى ولى والمعنى قال لا اله الا الله والله اكبر وسبحان الله والمجد لله وقرأ ما يدل على تعجيد الله وتعظيمه وقال اللهم صل على محمد الخ ولبيك اللهم لبك ومما ينبغي ان يعلم انه قد يوجد بين الافعال والتفعيل تمام التقابل مثل الافراط الذى هو غاية التجاوز عن الحد والتفريط الذى هو غاية التقصير والتضييع فكانهات لعل الاول من فرط بمعنى سبق والثانى من فرط بمعنى قصر كذا فهم من المختار ولهذا البيان معان اخر مبين فى المطولات (الباب الثالث فاعل يفاعل مقابلة وفعالا وفعالا) وفعالا (موزونه قاتل يقتل مقابلة وقتلا وقتيالا) وقتيالا بكسر الفاء وتشديد العين مثل ما رتبته مرء ولكنه شاذ فى المقابلة على ما قاله المحققون قال فى الشافية ومرء فيه شاذ انتهى ولذا لم يحمل المفسرون كذا بالالتشديد فى سورة النبأ على معنى المكاذبة قال الفاضل العصام فى حاشية انوار التنزيل ولم يحمل التشدد على معنى المكاذبة لانه شاذ فى المقابلة نحو مرء بالتشديد هذا كلامه وفى المراح قاتل يحى مصدره على قتل لا يعنى بالتحفيف وقيسا لا والقياس مقابلة فعلم مما نقلنا ان فعالا وفيما لا محالة لافان للقياس دون الاستعمال فعلا لا بالتشديد كراء مخالف لهما فان قلت ذهاب بعضهم الى ان الاصل بعد المفاعلة فيعال دون فعلا بدليل ان حروف الفعل ثابتة فيها لئلا يان الا ان الالف قلبت ياء لا نكسار

ما قبلها وهو مذ هب سبويه حيث قال الاصل في قتالا قيتا لاحذفوا الياء
 التي جاء بها اهل اليمن فلم يقدم المصنف فعلا على فيعلا مع أن المناسب العكس
 (قلنا ان فعلا لا أكثر استعمالا من فيعلا كما يقال خالف خلافاى مخالفة وانه
 اصل من فيعلا لا عند بعضهم لان حروف الفعل ثابتة في فعلا بلا زيادة
 لكن الالف الزائدة قلبت مكانها وفيعلا لافرحه لان الياء حاصلة باشباع
 كسرة الفاء وهو المختار عند المختصرى ولان فيعلا لا مبنى على لغة اهل
 اليمن دون غيرهم ولهذا قدمه على فيعلا تأمل (فان قلت لم زيدت الميم
 والتاء في مصدر هذا الباب والتاء في مصدر باب التفعيل مع انها لم تكن
 في ماضيهما (قلنا مصدر غير الثلاثي مشتق من الماضى باتفاق البصريين
 والكوفيين على ما جزم به بعض شراح المقصود فاذا كان كذلك فالمشتق
 من الشئ بالاشتقاق الصغير يشق اما بزيادة الحركة او الحرف فصدر
 هذا الباب اشتق من ماضيه بزيادة الميم في الاول لتقارب الميم والفاء مخرجا
 وبزيادة التاء في الآخر ليكون زيادة التاء في أكثر سائر المصادر كعدة واستقامة
 واستخرجة وغيرها تأمل واما التفعيل فزيدت التاء في اوله فعلا للالتباس
 بمثل فعلة وقس عليهما نظائرهما وهذا القدر يكفي لاستيناس المتعلمين
 والافا لحق في الجواب ان امثال هذه المصادر سماعية وزنا فلا يقتضى
 التعليل بل لا يمكن لان واضع اللغات هو الله تعالى على القول المختار
 وارايدته من حجة على ما سبق (فان قلت فلم قالوا مصدر غير الثلاثي قياسى
 (قلنا كونه قياسى محجى كل واحد منه من يابه على وزن مخصوص دائما
 اى على سنن واحدة بخلاف مصدر الثلاثى فانه لا يحجى على سنن واحدة
 على ما بيناه في يابه (وعلامته ان يكون ماضيه (المفرد المذكور انما ثبت
 اذ البواقي زائدة (على اربعة احرف) حال كون ذلك الماضى ملتبسا
 (بزيادة الالف بين الفاء والعين) اذ ما بين العين واللام محل زيادة الالف
 المصدر وما بعد اللام محل زيادة الالف الثانية والالف لسكونها لا تزيد
 في الاول واذا خص الزيادة بما بين الفاء والعين (وبناؤه للشاركة بين الاثنين)
 اى يكون بناء هذا الباب لتسبة اصل فاعل وهو مصدر فاعله الثلاثى الى
 احد الامرين متعلقا بالاخر صريحا بان يكون الامر الاول وهو زيد في

قولنا قاتل زيد عمرا فاعلا والامر الثاني وهو عمر ومنصوبا وتسبعا اصل
 الفعل الى عمرو وهو الامر الثاني متعلقا بزيد وهو الامر الاول متعلقا بمنيا
 ويلزم من ذلك مشاركة كنهما في اصل الفعل (فان قلت ما قلته يقتضي
 ان لا تكون المشاركة معنى حقيقيا لهذا الباب بل معنى لازماله مع ان قولهم
 وبنائوه للمشاركة يقتضي ان يكون معنى حقيقيا له (قلنا قولهم ان باب
 المفاعلة والتغا على المشاركة والتشارك تفسيره باللازم والتحقيق ان معنى
 قولهم قاتل زيد عمرا ثبوت القتل لزيد متعلقا بعمر وصريحاً وعكسه ضمنا ويلزم
 من ذلك مشاركة كذا احد هما لا آخر لزوما في الجملة على ما حققه سيد المحققين
 في حاشية المطول ثم ان المعنى الموضوع له اذا اقتضى المشاركة يكون
 غير المتعدي من الثلاثي متعديا اذا نقل الى هذا الباب نحو كرامته وشاعريته
 فانهما متعديان مع ان لا يثبتهما لازمان ويكون المتعدي الى مفعول واحد
 متعديا الى مفعولين احدهما لاصل الفعل والثاني ما اقتضاه معنى المشاركة
 نحو جاذبه الثوب فان مفعول جذب وهو الثوب لما لم يصلح ان يكون
 مشاركا للفعل في المجازية احتجج الى مفعول آخر وهو الضمير ويلزم منه
 مشاركة احد الشخصين الاخر في جذب الثوب بخلاف شاعريته فانه لما
 كان المفعول في قولهم شمت زيدا صالحا لان يكون مشاركا لافعال اقتصر
 على ذلك المفعول ولا يحتاج الى مفعول آخر فاذا قلنا شامت زيدا يكون
 معناه ثبوت الشتم لاحد هما متعلقا بالآخر صريحاً وعكسه ضمنا ويلزم
 من ذلك مشاركة احدهما للآخر وحاصل كلام المصنف وبنائوه كاثني
 لمعنى يستلزم المشاركة بين الشخصين او الاشخاص على ما نقل عن الامة
 (غالبا) اي كونها غالبا احوال كونه غالبا وفيه تنبيه على ان لزوم المشاركة
 بين الاثنين للمعنى الموضوع له لبا ب ما على ليس بكلي بل أكثرى غالبا
 هذا تحقيق المقال ولا تلقت الى قيل وقال (وقد يكون) اي البناء المذكور
 (للواحد) اي لثبوت اصل الفعل الى الفاعل فقط بلا اقتضاء مشاركة
 امر آخر في تلك النسبة وهذا مطرد في الافعال المنسوبة الى الله تعالى
 ويجوز بناء هذا الباب لمعنى آخر كتر استعماله ايضا وهو ان يكون من احد
 الطرفين صدق واصل الفعل ومن الآخر ما يقابل به مثل بايع زيد عمرا فان

الصادر من احد هما اصل الفعل وهو البيع ومن الطرف الاخر ما يقابل
وهو الشراء حتى قال بعضهم ان باب المفاعلة حقيقة في القدر المشترك
بين هذا القسم وبين القسم المشهور يعني المشاركة على ما في بعض
حواشي الكشف ويجوز بمعنى فعل بالتشديد نحو نأمت بمعنى نعمت
وضاعفته كحاشي قوله تعالى والله يضاعف لمن يشاء بمعنى يضاعف أي
يكثرا ضاعفاً وبمعنى افعال نحو عافاك الله بمعنى اصفاك كذا في المختار يعني
يتعدى الى معقوف عنه بدون عن وهو مرادهم من كونه للتعدية بخلاف
عفا فانه وان كان متعدياً ايضاً الا انه يتعدى الى الذنب المعقوف يقال عفى
عنه ذنبه ولا يتعدى الى المعفو عنه الا بعن كقوله تعالى عفا الله عنه كذا
حققه بعض المحققين وبمعنى فعل نحو دافع بمعنى دفع وسافر بمعنى سفر
لكن يكون في الاول مبالغة كزيادة المشقة لزيادة لفظه وكقول النبي
عليه السلام من جاوز الاربعين ولم يغلب خيره على شره فليتهجر الى
النار أي جاوز الاربعين وبمعنى تفاعل نحو سارع بمعنى تسارع وللإغناء
عن اصل الفعل نحو بارك الله هذا الامر أي جعل الله ذلك الامر مباركا
في حقك (مثال المشاركة) قد عرفت ما هو المراد منها (نحو قاتل زيد اغمرا)
فان القتل نسب باعتبار القيام الى زيد وباعتبار الوقوع الى عمر وصريحا
وبالعكس ضمنا ويلزم من ذلك مشاركتها فيه على ما سبق تحقيقه
(ومثال الواحد) أي مثال كونه نسبة اصل الفعل الى الفاعل فقط
بلا اقتضاء مشاركة امر آخر في تلك النسبة (نحو قاتلهم الله) فان القتل
فيه نسب الى الله تعالى بالفاعلية والى المقتولين بالمفعولية ولا ينمكس ضمنا
لاقتضاء مقتولية من هو حي لا يموت ابداً تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً وجعل
هذا المعنى منسياً على كون فاعل بمعنى الثلاثي ليس بصحيح لان كونه بمعنى
الثلاثي مجاز بخلاف هذا المعنى فانه مبني على انه نسبة اصل الفعل الى الفاعل
فقط حقيقة بلا اقتضاء مشاركة فثبت التباين بينهما على ما في بعض
شروح الشافعية وغيره فليست مل ولا فرغ من الرابعي الزيد فيه على
الثلاثي اراد ان يشرع في الحماسي الزيد فيه عليه فقال (النوع الثاني)
من الانواع الثلاثة لى الطائفة المخصوصة من الالفاظ المخصوصة الدالة

على الكلمات المتنوعة الواقعة في المرتبة الثانية المعبر عنها بالنوع الثاني
 (هو ما) أي فعل (زيد فيه حرفان على الثلاثي) المجرد وإنما قال زيد فيه
 حرفان ولم يقل زاد حرفان لأن المصنوع عنها نفس الكلمة المشتقة على
 الزائد لا الحروف الزائدة على الثلاثي (وهو) أي النوع الثاني (خسة
 ابواب) بحسب الاستقراء (الباب الأول) منها باب الانفعال وزنه (انفعل
 بنفعل انفصالا) بكسر القاء وزيادة الألف قبل الحرف الأخير لانك
 قد عرفت أن كل فعل زيد في أول ماضيه همزة يزداد قبل آخر مصدره ألف
 (موزونه انكسر ينكسر انكسارا) وإنما قدم الأبواب التي في أوائلها همزة
 على ما في أولها تاء تبعاً للامام الأعظم أولها بهتها لا فاعل الرباعية
 التي سبقت حين سقطت الهمزة لأن الهمزة التي في أوائلها همزة وصل
 تسقط عند الوصل والاثبات عنده لئلا يجب الاحتراز عنه قال على القاري
 في شرحه لمقدمة ابن الجزري ثم إن همزة الوصل توجد في الأسماء والأفعال
 والحروف ومن شأنها أن لا تكون في مضارع مطلقاً ولا في ماضٍ ثلاثي
 أو رباعي كما كل واكرم بل في الخماسي كما نطلق والسداسي كما استخراج
 انتهى أقول أما التي في الأسماء فقد ذكر الجار يردى أنها على ضربين
 سماعية وقياسية أما السماعية ففي أحد عشر اسماً وهي ابن وابنة وابنم
 واسم واست واثان واثنان وأمرأ وأمرأة وابن الله وابن الله واما القياسية ففي
 كل مصدر بعد ألف فعله الماضي أربعة أحرف فصاعداً نحو أفعَل
 واستفعل فعلم أن همزة باب أفعَل للقطع نحو أكرم أكراما كما سبق وكذلك همزة
 الثلاثي نحو اخذ (فإن قلت ينتقض هذه القاعدة بأهراق واسطاع بفتح
 الهمزة فإن همز يهما وهمزتي مصدر يهما للقطع مع أن بعد الفيهما أربعة
 حرف (قلت أصلهما أراق وأطاع زيدت الهاء والسين للمبالغة وأما اسطاع
 بكسر الهمزة فهيمزة لا وصل لأن أصله استطاع فحذف تاءه وهو في قوله
 تعالى فاستطاعوا أن يظهره فلو ابتدئ ذلك ابتدئ بكسر الهمزة
 وأما همزة الوصل التي في الأفعال فالهمزات التي في أفعال المصادر المذكورة
 ما ضياء أو أمر أو نفع أو قطع وانقطع والهمزة التي في أمر الثلاثي انتهى كلام
 الجار يردى لمخفا (قال المرعشي رحمه الله تعالى وقد لا يوجد همزة الوصل

الهمزة والهمزة كلاهما
 مستعملان فلا يرد على
 عبارة الشرح تدبرهما

في باب الكلمة بل يزداد بعد الاعلال كهزمة الطير واطهر وزين الثلاثة كلها
 بنشيد ين واناقل وادارأ وبالجملة ان كل همزة زيدت في اول الكلمة بعد
 الاعلال ليكن ابتداء فهي همزة وصل وليس من هذا القبيل اذكر في سورة
 يوسف لانه من باب افعل سواء قرأ بالبدال المهملة او بالجمة واما همزة الوصل
 في الحروف فالهمزة الداخلة على لام التعريف وميمه ومن لام التعريف اللام
 في الذى والى واللاق وامثالها من الموصولات على ما قاله الفاضل العصام
 (قال على القارى رحمه الله تعالى حكم همزة الوصل في الماضى المرفوع
 الكسز لاغير وفي الماضى الجھول الضم لاغير و همزة الوصل التى فى الاسماء كلها
 مكسورة الهمزة ايمى وايم فانها مفتوحة تان واما امر الحاضر فان كان الحرف
 الثالث منه مضموما ضمما اصليا فهمزة مضمومة نحو انظر وان كان مكسورا
 او مفتوحا فهمزة مكسورة نحو اضرب واعلم واستخرج وانما قلنا ضمما اصليا
 لانه اذا كان عارضا كما فى امشوا فهمزة مكسورة انتهى (واما همزة الوصل
 التى فى الحروف فكلها مفتوحة ثم اعلم ان ما عدا ما ذكر انها همزة
 وصل فهي همزة قطع وما ينبغي ان يعلم ان همزة الوصل تسقط في الدرج
 الاهرى بالله ولم يقع في القرآن وكذا همزة الوصل الواقع بين همزة الاستفهام
 ولام التعريف وهي في ست كلمات في القرآن وهي المذكورين في الموضعين
 في سورة الانعام والآل في الموضعين في يونس والله اذن لكم في يونس والله خير
 في النمل فان همزة الوصل في هذه الكلمات وقعت في الدرج بسبب همزة
 الاستفهام التى قبلها لكنها لا تسقط بل تبدل القائل لا يلبس همزة
 الاستفهام بهمزة الوصل لان همزة الوصل مفتوحة في هذه الكلمات كهزمة
 الاستفهام فيمد ذلك الالف مدا زائدا على المد الطبيعي لاجل الساكن الذى
 بعدها واعلم ان في هذه المواضع الست وجهين الابدال والتسهيل لكل القراء
 سوى نافع في آلان في الموضعين من يونس فانه ينقل فيهما حركة الهمزتين
 الى لام التعريف و اراد الجمع يجب ان يقرأ كلا الوجهين معا واكثر
 الناس عنه غافلون (وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف) لانه اذا
 زيد الحرفان على الحروف الثلاثة الاصلية يكون المجموع خمسة احرف
 (بزيادة الهمزة والثون في اوله) اى في محل يكون قريبا من اوله وقد عرفت

وجهه ولكن جميع زيادة هذا الباب في الاول قسّم على سائر الابواب
 (و بناؤه للطاوعة) اى للدلالة على التأثر وقبول الاثر بمعنى و بناؤه كائن
 لان يكون مطاوعا بكسر الواو وهو عبارة عما لم يمنع عن قبول الاثر على
 ما قاله عبد القاهر والطاوعة في اللغة الموافقة مطلقا وهو ليس بمراد هنا
 بل المراد معناها الاصطلاحي ولذا قال المصنف (ومعنى المطاوعة حصول
 اثر الشيء) اعلم ان الشيء عند اهل السنة هو الوجود الخارجى سواء كان
 واجبا او ممكنا وفي اللغة وعند الحكماء ما يصح ان يصلح ويخبر عنه وهو يعم
 الوجود والمعدوم والممكن والاراد هنا المعنى اثنائى فاندفع ما يقال
 ان الشيء ههنا عبارة عن الفعل التعدى الاقوى الذى هو المعنى المصدرى
 مع ان الشيء يرادف الوجود فكيف يصح ان يجعل الشيء عبارة عن المعنى
 المصدرى الذى هو قيل الحال عند محققهم وهى ليست بموجودة ولا
 معدومة هذا ويجوز ان يراد المعنى الاول ويدفع الاراد المذكور بان الحال وان
 لم يكن لها تحقق باعتبار نفسها لكن لها تحقق بتبعية الغير اذا الحال
 واسطة بين الوجود والمعدوم باعتبار ان الوجود هو ما يتحقق باعتباره
 نفسه والمعدوم هو ما لا يتحقق في الخارج والحال ما يتحقق باعتبار غيره
 اى يكون تحققه تابعا لتحقيق غيره فهى بهذا الاعتبار يطلق عليه الشيء
 وبهذا يتدفع ما يقال ان قولهم ان الحال ليست بموجودة ولا معدومة
 يستلزم ارتفاع التبيين (عن تعلق الفعل التعدى) اى الابقاع والايجاد
 والتأثير كالكسر في المثال المذكور في المتن وكلمة عن متعلقة بالحصول
 (فان قلت الاولى ان يقال عن تعلقه بالضيمير الراجع الى الشيء فانه عبارة
 عن الفعل التعدى والمقام مقام الضمير لسبق مرجعه) قلنا انما ظهر
 في مقام الضمير لثابتهم رجوعه الى الاثر (بمفعوله) الذى هو الزجاج
 في مثال المتن الضمير المجرور راجع الى الفعل التعدى (فان قلت الاثر
 الحاصل للفاعل في الحقيقة فلم جعل المصنف للفعل التعدى حيث اضاف
 الاثر الى الشيء الذى هو عبارة عن الفعل التعدى قلنا نعم الامر كما قلت
 لكن المصنف بنى كلامه على الاستعمال الشائع لان الشائع فيما بينهم ان
 المؤثر الفعل التعدى مجاز تسمية للشيء اعني الفعل التعدى باسم متعلقه

الحال قد يذكر وقد

يؤنث *

بالكسر اعني الفاعل (قال الشريف الجرجاني في شرح الزنجاني اطلاق المطاوع بالفتح على الفاعل وان كانت حقيقة لكن الشايع فيما بينهم اطلاقه على الفعل المتعدى مجازا تسمية للشيء باسم متعلقه وكذلك الحال في جانب المطاوع بالكسر والحاصل ان الكسر في المثال مطاوع بالفتح مجازي والفاعل اعني التكلم فيه مطاوع حقيق بالفتح والا نكسر مطاوع مجازي بالكسر والمفعول اعني الزجاج فيه مطاوع حقيق بالكسر والشايع في الاستعمال المجازيان دون الحقيقين ولذا جعل المصنف الاثر المتعدى دون الفاعل (فان قلت ما الفرق بين الكسر والانكسار مع انهما مصدران) قلنا الكسر هو المصدر الاصل بمعنى الايقاع والتأثير والا نكسار هو التأثير وقبول الاثر وهو معنى المطاوعة اى معنى الكون مطاوعا بالكسر وقد عرفت ان الكسر مطاوع بالفتح ثم ان المعاني المصدرية على تحقيق بعض المحققين امور خمسة الاول معنى المصدر الاصل كالكسر والثاني معنى المصدر المبني للفاعل كالكون كاسرا والثالث معنى المصدر المبني للمفعول كالكون مكسورا والرابع معنى الحاصل بالمصدر المبني للفاعل كالكسرية والخامس معنى الحاصل بالمصدر المبني للمفعول كالمكسورية فاستعمال المصدر في الثلاثة الاول حقيقة وفي الاخيرين مجاز وانكر الفاضل حسن جلبي الثاني والثالث واليه يميل كلام الفاضل الجامعي حيث قال في شرح قول ابن الحاجب فالرفع علم الفاعلية اى علامة كون الشيء فاعلا وفي قوله والفحمة علم المفعولية اى علامة كون الشيء مفعولا والادلة من الطرفين وتحقق الفرق ويبان لا يسعها المقام وذكرها يقتضى تطويل الكلام ولا يتحملها مخاطب هذا المرام (نحو كسرت الزجاج فانكسر ذلك الزجاج) ومقصودنا من هذا المثال لفظ انكسر لانه من هذا الباب ومراعاة منه بيان كون هذا البناء للمطاوعة اى لان يكون مطاوعا بالكسر على ما قد مناه وقوله (فان انكسار الزجاج) الخ لتطبيق المثال للمثل له ولذا ذكر الانكسار الذي هو من هذا الباب فالا نكسر (اثر) مرتب على الكسر الذي هو المطاوع عرفهم كما سبق تحقيقه وذلك الاثر ان حصل في الفاعل يسمى حاصل بالمصدر المبني للفاعل وان حصل في المفعول يسمى حاصل بالمصدر المبني للمفعول

والانكسار هو الثاني ولذا وصف اثر الذي هو الانكسار هنا بقوله (حصل)
 اى ذلك الاثر المعبر عنه بالكسورية في الزجاج (عن تعلق الكسر الذى
 هو الفعل المتعدى) الى مقوله الذى هو الزجاج وذلك الحصول هو المطاوعة
 وقد يعبر عنها بالتأثر وقبول الاثر الذى هو من مقولة الانفعال وهى عبارة
 عن كون الشيء متأثرا مادام متأثرا كالنقطع مادام منقطعا فان الانقطاع
 اثر حصل في الشجر عن تعلق القطع الذى هو الفعل المتعدى ولذا قلت
 قطعت الشجر فما نقطع ذلك الشجر (واعلم ان هذا الباب لا ينقطع عن
 المطاوعة والارزوم اعني انه لا يجبي غدير مطاوع بالكسر ومتعديا ٢ وهذا
 مختص بهذا الباب بخلاف سائر الابواب الذى يكون بناؤه للمطاوعة فانه
 يجوز ان يكون متعديا فالمطاوعة لا تستلزم الزوم بل الزوم من خصائص
 هذا الباب وبهذا ظهر الخلل في قول الفاضل الكفوى حيث قال واعلم
 ان هذا الباب لا ينقطع عن المطاوعة ولذا لا يكون الا لازما انتهى وهكذا زعم
 صاحب روح الشروح فتأمل ١ وتحقق هذا المقام يقتضى ان يبين النسب
 ٢ الخمس بين الامور الاربعة اما النسبة بين المطاوع والكسر واللازم فهى
 عموم وخصوص من وجه وهو المراد بقولهم كان بينهما تباين جزئى
لا اجتماعهما في مثل قولنا كسرت الزجاج فان كسر ذلك الزجاج ويفترق
 اللازم في قولنا جلس زيد ويفترق المطاوع في قولنا علمه الفقه فعلمه واما
 النسبة بين المطاوع ايضا وبين التعدى فكذلك عموم من وجه لاجتماعهما
 في علمه الفقه فعلمه ويوجد المطاوع بالكسر بدون التعدى في مثال
 المتن ويوجد التعدى بدونه في ضرب زيد عمرا مثلاً واما النسبة بين
 المطاوع بالكسر ايضا وبين المطاوع بالفتح فعموم مطلق لانه كما تحقق
 المطاوع بالفتح تحقق المطاوع كمثل المتن وقد يتحقق المطاوع بالكسر
 ولا يتحقق المطاوع كما في انكسر الاتاء من غير ملاحظة الكاسر والكسر
 فالفتح اخص والمكسور اعم واما النسبة بين التعدى والمطاوع بالفتح
 فعموم مطلق ايضا لاجتماعهما في مطاوع كل باب يكون بناؤه للمطاوعة كما
 في كسرت الزجاج لان المطاوع بالفتح يكون متعديا دائما ويوجد التعدى
 بدونه في كل باب يكون بناؤه للتعدى للمطاوعة كضرب زيد عمرا واما النسبة

٦ قوله ومتعديا عطف
 على لفظ غير اعني
 المضاف عند
 ٩ وجه التأمل انه
 يجوز ان يكون مرادهم
 بقولهم لا ينقطع عن
 المطاوعة المعبرة في
 هذا الباب بحمل
 اللام على العهد
 الخارجى عند
 ٦ فان قلت النسب
 بين الاربع يرتقى الى
 ستة فلم قال خمسة
 قلنا النسبة السادسة
 هى النسبة بين التعدى
 واللازم وهى ظاهرة
 مما سبق من تعريفهما
 ولذا تركها عند

بين المطاوع بالفتح وبين اللازم فتبين كل لان المطاوع لا يكون لازما اصلا
 كما عرفته آنفا فقد علمت مما بيناه لك ان المطاوع بالكسر يكون انقص مفعولا
 واحدا من المطاوع فاذا تعدى المطاوع بالفتح الى مفعول واحد يكون ذلك
 المفعول فاعلا في المطاوع كما في المثال المشهور واذا تعدى الى مفعولين
 يكون احدهما فاعلا في المطاوع والثاني مفعولا وبالجملة لا يلزم ان يكون
 المطاوع بالكسر لازما بل قد يكون لازما وقد يكون متعديا كما عرفته اذا عرفت
 هذا فاعلم ان كل باب يصكون بناؤه للمطاوعة يختص بالعلاج والتأثير
 اي بالافعال التي يكون فيها علاج وتأثير اي احداث فعل بالجوارح
 اذ العلاج فعل يتوقف حصوله على عضو من اعضاء الانسان مثلا هذا
 الباب يختص بالافعال العلاجية لانه موضوع للمطاوعة فخص بالعلاج
 الواضحة المحسوسة فلا يقال علمته فانعلم (فان قلت لم جاز في علمته الفقه
 فتعلمه مع انه ليس من الافعال العلاجية بل من افعال القلوب (قلت انما جاز
 ذلك في باب الفعل وان لم يكن علاجا مع انه وضع المطاوعة لفعل لان
 تفعل يحكي التكلف والعمل المكرر فكرره جعل كالمحسوس ولذا قيل الفرق
 بين تكسر وانكسر ان تكسر للكسر الكثير دون الكسر (فان قلت ان بناء
 باب الافعال للمطاوعة ايضا مع انه لم يختص بالعلاج كما في غمته فاغتم
 في غير العلاج (قلنا ان بناء لا يختص بالمطاوعة بل يكون لمعان اخر كما بينوا
 على ما سيأتي في باب ان شاء الله تعالى فكل كلمة من باب الافعال تكون للمطاوعة
 فيجوز ان تكون من الافعال العلاجية كما في اجتمع ومن غيرها كما في غمته
 فاغتم على ما سبق ان شاء الله تعالى قبل وهذا البناء يحكي مشاركة المجرر
 كانه غمته التار بمعنى طغيت ولا غشاء عن المجرر كانه غمته بمعنى ذهب
 وغيره (الباب الثاني) من الابواب الخمسة (افعل يفعل افعالا) قدمه
 لما سبقته لما قبله في كونهما للمطاوعة لا لكونه مشتركين بين الالزام
 والتعدى والانساب فتدعيه ايضا على باب الافعال وليس فليس
 (موزونه اجتمع يجمع اجتماعا) اصله جمع من باب فتح يقال جمع الشيء
 المتفرق فاجتمع (وعلا منه ان يكون ماضيه على خمسة احرف) جمع
 حرف كاف فليس جمع فليس (فان قلت لم يقل حروف قلنا المقام مقام جمع

٧ هذا رد للفاضل

الكفوي رحمه

القلة والحروف جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى مالا نهاية له
واما احرف فهو جمع قلة يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما ولذا
اختاره هنا وفي السابق واللاحق دون الحروف واعلم ان اوزان جمع
القلة اربعة على القول المختار اقل كافلس جمع فليس وافعال كافر اس
جمع فرس وافعلة كارعفة جمع رغيف وفعلة كغلة جمع غلام واختلف
في الجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات فمذ الجهور هو
جمع قلة وقال الشيخ الرضى ان جمعي السلامة يصلحان للقلة والكثرة
وما عدا الاوزان الاربعة والجمع الصحيح جمع كثرة وقد يستعار احدهما
الآخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء (زيادة
الهجرة في اوله و) (بزيادة التاء بين الفاء والعين) فيكون المجموع خمسة (وبناؤه
ايضا) اى مثل ماسبق من بناء الانفعال (للمطاوعة) غالبا اى لطاوعة
فعل سواء كان علاجا اولا قال السيد عبدالله في شرح الشافية وانما جاز
غممته فاغتم لان باب افتعل لم يكن موضوعا للمطاوعة فيجازى بجي مطاعته
في غير العلاج (فان قلت ان بيان الموزون والتثنية بالجمع الذى هو من
الافعال العلاجية يومهم اختصاصه بالعلاج) قلنا ذكر التثنية لا ينافي
ما عداه في مثل هذا لما عرفت ان غممته فاغتم جاز في غير العلاج واما
باب انفعل فهو يختص بالعلاج قال ابن الحاجب في الشافية وانفعل لازم
مطاوع فعل نحو كسره فانكسر وقد جاء مطاوع افعل نحو اسفقت
فانسق اى رددته وازعجته اى ابعده فانزعج قلبا ولا يختص بالعلاج
والتأثير ومن ثم قيل انهم خطأ انتهى كما بينا في باب (نحو جمعت الابل
فاجتمع ذلك الابل) فان قلت الاولى ان يقول فاجتمعت يا ضمير
الفاصل لان المقام مقام الضمير لسبق المرجع قلنا اظهره هنا وفيما قبله
من باب الانفعال تفهيمهما للبتدئين لغموض بحث المطاوعة لكن ينبغي
ان يقول تلك الابل تدبر (واعلم ان عادة المصنف ذكر المعنى الذى كثر
استعماله وترك ما هو اقل استعمالا ولذا قيدنا بقوله غالبا على ما ذكره
ابن الحاجب في الشافية حيث قال وافعل للمطاوعة غالبا نحو غممته
فاغتم وبهذا ظهر انه يجيئ بناء هذا الباب لمعان اخر قل استعمالها

بالنسبة الى معنى المطاوعة للاتخاذ اى اتخاذ فاعله شيئا نحو اشتوى
اى اتخذ شواء ولم نأخذ المبالغة فى المعنى نحو اكتسب اى بالغ فى الكسب
بكسر الكاف او قهها واما كسب فضاء تحصيل الشيء على اى وجهه
كان سواء بولغ فيه ام لا قال الله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وفيه
اشارة الى اطف الله تعالى لانه ثبت ثواب الفعل لهم على اى وجهه كان
بقوله لها ما كسبت ولم يثبت لهم العقاب الاعلى وجهه المبالغة بقوله وعليها
ما اكتسبت ويكون معنى فعل نحو جذب واجتذب و بمعنى تفاعل نحو
اختصموا اى تخاصموا ولاظهار اصل الفعل نحو اعتذر اى اظهر عذره
وجعل صاحب التواضع اعتذر بمعنى اقبل للاستعانة اى بمعنى اعتذر اى
صار ذا عذر والقبول نحو انعط اى قبل الوعظ تأمل فيه وبمعنى تفعل
نحو اجترع وبمعنى تجرع وبمعنى استفعل كاتقد بمعنى استوقد وبمعنى الجرد
نحو اقترب بمعنى قرب واقتدر بمعنى قدر ويقرب منه قولهم استلم الحجر
اى لمس بالقبلة او باليد قال فى المختار السلم الاستلام تدبر (الباب الثالث)
من الخمسة (افعل يفعل افعالا) زيد فى المصدر الالف قبل الآخر لانه
عرفت انه مشتق من الماضى فى غير الثلاثى باتفاق الفريقين والحال
ان المشتق يشق بزيادة حركة او حرف وهنا اشتق منه بزيادة حرف
اعنى الالف تذكر ماسبق وانما قدمه لاشتراكه مع الاولين فى زيادة الهمزة
التي هى للوصل (موزونه اجر يحمر) اصلهما اجر يحمر فادغم
فيهما احدى الزائدين فى الاخرى بعد سلب حركة الراء الاولى لاجتماع
الحرفين المتجانسين (فان قلت لم يدغم احدى الواوين فى الاخرى
فى كلمة ارعوى مع انه من هذا الباب اصله ارعوى فالتقياس فيها يقتضى
ان يقال ارعوى بالادغام كالجر واعور (قلت انما لم يدغم فيهما لانعدام
الجنسية بقلب الواو الاخيرة الفسا لتحركها وانفتاح ما قبلها) فان قلت
لم لم يكن الامر على العكس بان يقدم الادغام على الاعلال (قلت القلب
اعلال فى الآخر والادغام اعلال فى الوسط واعلال الآخر اسبق واولى
لانه محل التغيير وايضا الاعلال يكون بمجرد النظر الى حرف واحد من
حروف العلة بخلاف الادغام فانه لم يكن مالم ينظر الى الحرفين والحاصل

ان ارعوى كان فيه مقتضيان مقتضى الالال ومقتضى الادغام فلما قدم
الالال على الادغام للعتين المذكورتين لم يبق مقتضى الادغام ولذا
لم يدغم (احرارا) على وزن افعلا لا وانما لم يدغم في المصدر لكون الالف
فاصلا بين المتجانسين (وعلا منه ان يكون ما ضيه) المفرد المذكور الغائب
(على خمسة احرف بزيادة الهجزة في اوله و) بزيادة (حرف واحد من جنس
لام فعله) كاحر اصله حر فصار احرا بهذين الزيادةين (فان قلت الراء
مثلا مماثل للراء لا يجانس فلما قال من جنس لام فعله ولم يقل من مثل لام الخ
قلنا من دأب الصرفيين ان يقولوا من جنس عين فعله او من جنس لام فعله
مقام المثل فتعيرهم عن المثل بالجنس الدال على المجانسة اما مبنى على
مساحتهم الشهورة او مبنى على اصطلاحهم ولا مشاحة في الاصطلاح
والا فالفرق بين التماثلين والتجانسين والتفاريق بين ثابت في الحقيقة لان
التماثلين هما المتفقان مخرجا وصفة كالباء مع الباء والراء مع الراء والتجانسين
هما المتفقان في المخرج الكلى دون الصفة كالادال مع التاء المتقاربان
هما المتقاربان في المخرج الكلى اوفى الصفة كالادال والسين والمتقاربان
مخرجا وكائنا والتاء المتقاربان صفة وبعض العلماء ادرج المتجانسين
في المتقاربان كذا قاله المرعشي في الجهد (في) محل قريب من (آخره) اختار
المصنف هنا مذهب المحققين وهو ان الزائد هو اللام الثانية لان الزيادة
بالآخر اول (فان قلت هذا يناقض ما اختاره في باب التفعيل حيث قال
من جنس عين فعله بين الفاء والعين وذلك يقتضى ان يكون الزائد هو
الاول وهو مذهب الخليل ودليله على ما عرفت هناك ان الحكم بزيادة
الساكن اولي (فلنا دليل الخليل رحمه الله تعالى لا يتشبه هنا لكون ساكن الاول
هنا الادغام بخلاف فعل فانه للفرار عن توالي الحركات من اول الامر واما جواز
الامر من على ما يشعره كلام الفاضل الكفوي غير متصور هنا ايضا ولما
لم يتصور مذهب الخليل وسيبويه هنا اختار قول الأكثر فتح ما قبل لكل مقام
مقال ولكل ميدان رجال (وبناؤه) مختص (لمبالغة) الفعل (اللازم) فان
احر مثلا مبالغة حر وهو لازم يعني ان المبالغة يكون في الفعل اللازم
وما يكون لمبالغة اللازم يكون لازما فبناء هذا الباب يكون لازما ومن ههنا

يُعلم ان ما اشتهر في دعاء الوضوء اللهم بوض وجهي بنور لك يوم تبيض
وجوه اوليائك ولا تسود وجهي بفتح التاء والواو وتشديد الدال خطاء
لا يكون حيثئذ من هذا الباب ولا يتعدى الى المفعول اعني وجهي
بل الصواب ان يقرأ من باب التفعيل اعني بضم التاء وفتح السين وكسر
الواو يدل عليه عطفه على بوض فانه من باب التفعيل ايضا وكثيرا ما
عرضته على العقلاء وقعوا في الاستغراب وكادوا ان ينكروا الكمالات اشتهار
ما قرؤا خذ هذا (وقيل) مختص (للا لوان) من غير ملاحظة المبالغة
وهذا خطأ واصل مراد هذا القائل ذلك والا فلا وجه لتمريض المص
بقوله قيل وقد عرفت مما قررناه من الاختصاصين ان اللامين الاختصاص
ولولم يحمل المص مراد القائل على ما قلنا لزم ان يكون بين الاختصاصين
تساف لان احد هما مختاره والاخر مردوده مع ان الحق انه لا منافاة بين
الاختصاصين لاجتماع المبالغة مع الالوان والعيوب في كل كلمة من هذا
الباب كما حروا وعورقا العلامة التفاضلية وهذا الباب للمبالغة ولا يكون
الا لازما واختص بالالوان والعيوب وقال السيد السند قدس سره وهذا
البناء مختص بالالوان والعيوب وفيه مبالغة انتهى قال الاستاذ ذروح الله
تعالى روحه لعل تمريض المصنف لقولهم ارعوى عن القبح اى كف ورجع
اصله ارعوى وهو من هذا الباب مما ليس لعب ولا لون والتحقيق ان بناء
هذا الباب مع كونه لمبالغة اللازم مختص بالالوان والعيوب على ما ذكره
العلامة التفاضلية وايضا شرط بعضهم في هذا الباب عدم كونه
مضاعف العين ولا معتل اللام فعلى هذا يكون ارعوى شاذا وعلى اى
تقدير لا وجه لتمريض المص الان يقال مراده ان كونه لمبالغة اللازم وصف
مشتهر في كونه لالوان والعيوب بلا احتياج الى ذكرهما لاختصاصه
بهما يفهمهما من كونه لمبالغة اللازم من له مبالغة بهذا الفن هذا كلامه
اقول هذا الجواب ركيك جدا لان المخاطب بهذا الكلام ليس له الممارسة
تأمل بل الحق في وجهه انه لا دخل لهذا البناء في افادة اللون والعيوب
بل الثلاثي منه دال على اللون وهذا البناء يفيد زيادتها ولذا قال المصنف
وبناؤه لمبالغة اللازم وقيل الخ واما قولهم اتقص الحائض في الانفعال

من القفض لامن هذا الباب من القفض كما وهم (مثال فعل (الالوان)
 اى مثال الفعل الذى هو الالوان (نحو اجر زيد) وهو لمبالغة جر لانه
 يقال فى اللغة جر زيد اذا حصل له حرة فى الجملة وقال اجر زيد اذا
 حصل له حرة كثيرة على ما سيجي من المصنف (ومثال فعل (العيوب
 نحو اعور زيد) يقال عورت العين بالكسر وعارت ايضا ويقال اعور
 اى بين العور والعور فتختين عدم رؤية احدى العينين على ما فى المختار
 (الباب الرابع) منها (تفعل تفعل تفعلا) بضم العين فرقا بينه وبين
 الماضى وهذا حكم مصدر تفاعل هذا فى غير الناقص وما فيه ٣
 منهما فيكسرا لعين لتجانس الياء كالتمنى والترجى والتوقى والتعدي
 فى التفعّل والتصاّبى والتجاقى والتوائى والتماشى فى تفاعل (فان قلت
 لم يكسر العين فيه فى مصدريهما مع ان القياس الضم (قلنا لو ضم فى
 الناقص العين الذى هو ما قبل الياء لانقلب واو السكونتها وانضم ما قبلها
 فعد لوا عن الضم ليس بناء الياء عن القلب ويجي مصدره على تفاعل
 بكسر الزاء والغاء وتشديد العين وزيادة الالف بين العين واللام نحو
 تملاق من تملق يقال تملقه وتلقى له تملقا وتملقا اذا تودد اليه وتلطّف له
 قال الشاعر * ثلثة احباب وجب علاقة وجب تلاق وجب هو القتل *
 وهو قياس اهل اللين كالكذاب بالتشديد فى باب التفعّل كما سبق واما الفعلة
 بكسر الفاء وفتح العين كالطيرة والخيرة فقد قيل انها مصدران
 من تطير وتخير يعنى من هذا الباب ولا ثالث لهما لكن الحق انها ليست بمصدرين
 بل اسمان وفى المختار يقال تطير من الشئ وبالشئ والاسم الطيرة بوزن
 العنة وهو ما يشأ به من القال الردى وفى الحديث انه عليه السلام كان
 يحب القال وبكره الطيرة وفيه ايضا الخيرة بوزن العنة الاسم من قولك
 اختاره الله تعالى ويقال محمد خيرة الله من خلقه هذا كلام المختار وكذلك
 فى سائر كتب اللغات والتفاسير (موزونه تكلم تكلم تكلم) قدمه على باب
 تفاعل لانه يجي اطلاقا وعلة فعل بالتشديد نحو كسره فكسره ونحو علمه
 الفقه فتعلمه ونحو قيسته اى نسبته الى قيس فتقيس وباب تفاعل يجي
 اطلاقا وعلة فاعل نحو باعدته فتباعد وباب فعل مقدم على باب فاعل فكذا

٣ واما فية اى فى
 الناقص منهما اى
 من التفعّل والتفاعل
 م

قدم ففعل على فاعل اولان بناءه يكون للواحد وبناءه تسامع للشاركة
 وللواحد مقدم على الاثنين وهذا ايضا وجه تقديم الافعال والتفعيل
 على المفاعلة فيما سبق (وعلامته ان يكون ما ضبه على خمسة احرف
 بزيادة التاء في اوله و) بزيادة (حرف آخر من جنس عين فعله بين القاء
 والعين) قد عرفت وجه التعبير بالجنس من المثل فنذكر (وبناؤه للتكلف)
 اى للدلالة على التكلف وهو في اللفظ البعثم قال تكلفت الشيء اذا نجشتمه
 وفي المختار كلفه تكليفا امره بما يشق وتكلف الشيء نجشده قال السيد
 عبد الله معنى التكلف ان فاعل فعل ان يتعاقب ٣ في اصل ذلك الفعل ويريد
 حصوله فيه حقيقة ويجهد في الزيادة قال الشاعر * كريم اذا زرنه
 لم يقتصر بنا * على الكرم الولود او ٨ بتركز ما نحو تشجيع اى تكلف في
 الشجاعة وتعلم اى تكلف في الحلم وطلب حصوله له وقال السيد السند معناه
 ان الفاعل فيه يريد اظهار شيء عن نفسه وليس فيه ذلك كتنجيع وتعلم
 اى اظهر من نفسه الشجاعة والحلم انتهى وما ذكره المصنف معنى كونه
 للعمل المكرر في مهلة وهو عبارة عن حصول اصل الفعل من الفاعل مرة
 بعد اخرى سواء كان حسيما نحو تجمعه اى شربه جرعة بعد جرعة
 او مضمويا نحو تفهم وتعلم اى حصل الفهم والعلم مرة بعد اخرى ولما كان
 مراد المصنف ارجاع هذا المعنى الى المعنى الاول مع كونه غير ظاهر منه
 فسر بقوله (ومعنى التكلف تحصيل المطلوب) اى تمام المطلوب وبناؤه
 (شيئا) اى بتحصيل شيء من افراده واجزائه (بعد) تحصيل (شيء)
 آخر من افراده واجزائه والمطلوب عبارة عن الفن او الكتاب او غيرها
 من ذوى الافراد والاجزاء والتحقيق هذا المقام مقام آخر ولقوله مخاطب
 آخر (نحو تعلم العلم) اى مسأله لان حقيقة كل علم مسأله (مسئلة)
 هذا يدل من العلم بدل البعض من الكل (بعد مسئلة) اى بعد تعليل
 مسئلة اخرى والمعنى نفايت ونجشمت في تحصيل تمام العلم المطلوب
 بتحصيل مسئلة بعد تحصيل مسئلة اخرى فندخل مسائل المطلوب
 كلها في تعلم التكلم فلم من هذا التقرير ان قوله شيئا ومسئلة منصوب
 بترغ الخافض والمضاف مقدر في ستة مواضع على ما اشرنا اليها تدبر

٢ من الثعاني من
 الماء بمعنى المشقة
 طه
 ٧ كلمة او هنا بمعنى
 بل على ما يدل عليه
 الثاني طه

(فان قلت ان غالب بناء هذا الباب ان يكون المطاوعة عند جمهور المحققين فالاولى رايه في هذه الرسالة ان يذكرها دون التكلف لان رايه فيها اخذ المعاني الغالبة على ماسمته فلم يرجع التكلف على المطاوعة مع انه خلاف عادته وكذا خلاف ما عليه الجمهور وهو في قوة الخطاء (قلنا لعل مراده ادعاء اندراج معنى المطاوعة تحت معنى التكلف فعلى هذا فمضى كلامه بنوع تحمل وبنائه للتكلف قابلا اما مطاوعا لفضل مشددة العين نحو علمه الفقه فعلمه او غير مطاوع نحو تشجيع وتورع وهذا من قبيل ضم الشتر وتقليل الاقسام وهو معتبر عند المحققين وبجى بناء هذا الباب لانتخاذ الفاعل المفعول اصل الفعل نحو توسدت الحجر اى اتخذته وسادة والدلالة على ان الفاعل جانب الفعل نحو تهجد اى جانب المعبود اى التوهم كما في قوله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك والدلالة على حصول اصل الفعل مرة بعد اخرى نحو تجرعه اى شربه جرعة بعد جرعة كما في البيت المعزى الى الشافعى رحمه الله تعالى ههنا لارباب التوهم نعيمهم ولعاشق السكين ما يجبرع ٧ اعد ذكر الخ لكن التجرع فيه على سبيل التشبيه على ما بينته في شرح ايات الجامى والطلب اى بمعنى استغفل نحو تكبر وتمظم وتيقن وتبين اى طلب ان يكون كبيرا وعظيما وطلب اليقين والبيان ونحو تعين وفي الحديث تعينوا ليلة القدر في الشتر الاواخر او في السبع الاواخر اى اطلبوا حينه ويومه ٦ ولا فائدة الكمال في حق الله تعالى نحو تقدس وتنزه وتفرده لانه لما استحتمالك التكلف في شأنه تعالى حل في امثالها على الكمال كما قيل في التكبر ٢ وبمعنى تفاعل نحو تعهد بمعنى تعاهد والتشبيه نحو تهجر اى تشبه بالمهاجرين وفي الحديث هاجروا ولا تهجروا وللأغناء من التجرد كتكلم وتصدى وللاعتقاد نحو تعظم اى اعتقد انه عظيم تأمل (قال الاستاذ رحمه الله تعالى وبجى الصبرورة نحو محمول اى صار ذا مال واسم الفاعل محمول وهذا مشهور في المحاورات وللا نقلا ب كهجر الطين اى انقلب حجرا والحصول الشيء بلا عمل نحو تكون وتولد انتهى اقول هذا مخاف لما هو المتصيق وهو

٧ اعد ذكر نعمان لنا

ان ذكره هو

المسك ما كرده

ينضوع كذا

في الجامى ٤

٦ وهذه المعاني ما

ذكره الصلابة

التغاضي في شرح

الزنجاني على طريق

الاجمال (منه)

٣ على ما قاله الولي

بالحال (منه)

ان هذه المسائل اربعة راجعة الى معنى واحد وهو الصبرورة على ما
قاله بعض المحققين بل الصبرورة راجعة في التحقيق الى معنى التكلف
لان الفعل الذي يكون على وجه الكلفة والشقة يلزمه صبرورة الفاعل
من حال الى حال فاستعمل صيغة التكلف في الصبرورة مطلقا وهو الاغلب
في استعماله على ما ذكره الشيخ الرضوي في شرحه للشافية وقال بعض
المحققين للمعنى الثاني يعني الصبرورة فيه من فروج التكلف ولذا لم تعد
ار باب اللغة معنى مستقلا انتهى تأمل في هذا المقام فانه من مرزاني الافدام
(الباب الخامس) منها (تفاعل يتفاعل تفاعلا) قد صرفت حال مصدره
في الصحيح والتأنيص في باب التفعّل فتذكر (موزونه تباعد تباعدا)
بضم العين وتجاوبا بكسرها وبما ينبغي ان يعلم انه اذا كان فاعل تفاعل
قريبا في المخرج من التاء جاز ان تقلب التاء بما يقاربه في المخرج وتندغم
فيها وتجنب همزة الوصل لكون الاول المدغم ساكنا وتعدّر الابداء
بالساكن نحو ادثروا زمل والطبروا زين واضرع واطوف واصدق واسمع
واطوح من التثنية والتمل والتطبر والتزين والتضرع والتطوق
والتصدق والتسمع والتطوع والكل من باب التفاعل ونحو اناقل من هذا
الباب لانه من التاقل كالتصالح (وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة
احرف) كتباعد اصله بعد ثم صار تباعد (بزيادة التاء في اوله والالف بين
الفاء والعين وبتأنيص للشاركة) اي التشارك بين الاثنين في اصل الفعل
مع تساويهما فيه (فصاعدا) اي فذهب الاشتراك حال كونه آخذا في
الزيادة الى ثلثة واربعة وهلم جرا كذا قال السيد عبد الله وانما فسرنا المشاركة
بالتشارك لانها هنا بمعنى التشارك والاشتراك وبناء المضاعلة قد يجيء بمعنى
التفاعل كسارع بمعنى تسارع (فان قلت ما الفرق بين المشاركة والتشارك
) قلنا ان المشاركة لا تضاف الا الى الفاعل او المفعول يقال اعجني مشاركة
زيد عمرا او مشاركة عمرو زيد بخلاف الاشتراك والتشارك فانهما ايضا فان
اليهما معا وبهذا ظهر الفرق بين بناء المضاعلة والتفاعل لان بناء
المضاعلة يكون نسبة اصل الفعل الى احد الشريكين وتعلقه بالآخر صريحا
فلزم عكسه ضمنا كما سبق في بابه وبناء باب التفاعل يكون لافادة الشركة

بين اجزاء الفاعل في اصل الفعل ولذا قال ابن الحاجب في الشافية و تفاعل
 للمشاركة بين الاثنين فصاعدا في اصله صريحاً نحو تشارك كما يعني يكون الفعل
 في تفاعل منسوباً الى الاثنين فصاعداً على سبيل التصريح فاذا قلت تضارب
 زيد وعمرو كان الضرب منسوباً اليهما على سبيل التصريح بالفاعلية ويكون
 المعنى تشارك زيد وعمرو في الضرب ومن ثمه اى من اجل ان المشاركة في
 تفاعل صريح نقص تفاعل مفعولاً عن فاعل فان كان لفاعل مفعول واحد
 نحو ضارب زيد عمراً كان تفاعل لازماً نحو تضارب زيد وعمرو وان كان له
 مفعولان نحو جاذب زيد عمراً الثوب كان لتفاعل مفعول واحد نحو تجاذب
 زيد وعمرو الثوب والتفصيل في شروح الشافية (مثال المشاركة) اى
 التشارك بين الاثنين (تباعد زيد عمراً) وبما عرفت من ان تفاعل نقص
 مفعولاً من فاعل ظهر ان قوله عمراً منصوباً سهو من قلم الناصح لان باعد
 يتعدى الى مفعول واحد ويكون تفاعل لازماً والعبارة الصحيحة تباعد
 زيد وعمرو على ان يكون الاشتراك بين اجزاء الفعل (ومثالها فصاعداً)
 اى مثال المشاركة بين الاكثر المعبر عنه بقوله فصاعداً والا فلا معنى له
 ولا يجوز ربطه على ما قبله لان الغاء فيه وان دخل عليه بحسب الظاهر
 الا انه داخل في الحقيقة على العامل الضمير اى فذهب صاعداً كما سبق
 آنفاً ولذا قلنا المعبر عنه بقوله الخ فكان المراد منه لفظه تدبر (نحو تصالح
 القوم قوماً) الصواب ايضا ترك قوله قوماً ولعله سهو من القلم ايضا
 ومن جعل تباعد وتصالح بمعنى باعد وصالح فقال ماينا في الغرض من المثال
 لانه على هذا لا يكون المثالان مطابقين للمحل لهما وينبغي بناء هذا الباب بمعنى
 قل نحو توانيت من الونى وهو الضعف ولطواعة فاعل اذا كان فاعل
 لجعل الشيء صاحبه اصله نحو باعده فتباعد اى جعلته بعيداً فتباعد
 ولاراءه ما ليس في الواقع نحو تفاعلت وتمازضت وتجاهمت اى اريت الغفلة
 والمرض والجهل وليست لى هذه الاشياء في الواقع ولا اريد حصولها
 والتكلف نحو تجاهل اى اظهر الجهل من نفسه والحال انه متفهم عنه
 والفرق بين التكلف في هذا الباب وبينه في باب تفعل ان التكلف مثلاً يريد
 وجود الخلم من نفسه بخلاف التماهل كذا ذكره السعدى رحمه الله تعالى (وقال

صاحب الكشف في الفصل وليس تعلم مثل تجاهل لان الفاعل في تعلم
يطلب ان يكون حليما والفاعل في تجاهل لا يطلب ان يكون جاهلا انتهى
فعلم من هذا البيان ان تجاهل يجوز ان يكون للارادة وللتكلف فلا ضير
فا فهم (النوع الثالث) من الانواع الثلاثة لمنشئة الثلاثي التي هي غير
الحق (هو ما) اي فعل (زيد فيه) اي في ماضيه المفرد المذكر الغائب
(ثلثة احرف) ويسمى هذا النوع السداسي المزيد (على الثلاثي المجرد
وهو) اي النوع الثالث ويجوز ان يرجع الى ما بل هو اقرب (اربعة ابواب)
وهي الاستفعال والافعال والافعال والافعال (الباب الاول استفعال
يستعمل استفعالا) زيادة الالف قبل الاخير وكسر التاء في غير الاجوف
واما هو فيجوز فيه وجهان كاستقامة واستقوام وقال ابو زيد هذا الباب
كله يجوز ان يتكلم به على الاصل والتاء في استقامة عوض عن العين
المحذوفة اعني الواو وكذلك اجاب يجب اجابة في باب الافعال (موزونه
استخرج يستخرج استخرجا) قدمه ليكون الزوائد كلها في الاول (وعلامته
ان يكون ماضيه على ستة احرف بزيادة الهمزة والسين والتاء في اوله)
وقد يحذف تاؤه في بعض المواضع نحو اسطاع يستطيع اصلهما استطاع
يستطيع حذفت التاء للتخفيف هذا اذا كانت الهمزة مكسورة واما اذا كانت
مفتوحة فلا يكون من هذا الباب بل من باب الافعال ويكون السين زائدة
اذ اصله حيث سد اطاع زيدت السين على خلاف القياس كذا في بعض
شروح المراح وقد سبق بيانه في بيان همزة الوصل بينه الاستاذ هنا على
الوجه الاكمل ان اردت التحقيق والتفصيل فارجع الى شرحه وكذا
استكان يجوز ان يكون من هذا الباب من الكون اي انتقل من كون الى كون
ويجوز ان يكون من الافعال من السكون اشبت قهقهة عينه كما في بمنتراح
في قول الشاعر * وانت من القوائل حين ترمي * ومن ثم الرجال بمنتراح *
اي انت بمنترح من القوائل ومن ثم الرجال اي بعيد منهما فاشبت قهقهة
الراي فصار بمنتراح والاصل فيما نحن فيه استكن فاشبت قهقهة الكاف
فصار استكان (و بناؤه للتعدية غالبا وقد يكون لازما مثل التعدي نحو
استخرج زيد المال) وكونه متعديا لكونه بمعنى اخرج كاستغن بمعنى ابقن

اصله خرج وهو لازم وبعد التقل الى صار متعديا الى مفعول تأمل (ومثال
اللازم نحو استخرج الطين) اى تحول الطين الى الحجيرية على ما فسر به
التقاربان هذا مضاه الحقيقى ويلزمه صيرورة الطين حجرا ولذا فسر
الشريف قدس سره بقوله صار الطين حجرا اى كالحجر وليس المراد
انه يكون حجرا فى الحقيقة لان حقايق الاشياء ثابتة عندنا ولا يجوز انقلاب
حقيقة الى حقيقة اخرى فيكون لازما على كلا التفسيرين فلا يرد السؤال
بعدم مطابقة المثال للمثل له على تفسير الشريف انا عرفت هذا فاندفع
ما قاله السيد عبدالله انه يجوز ان يكون التحول فيه حقيقة الطين حجرا
او مجازا اى صار الطين كالحجير فى صلابته ولذا قال البركوى فى الامعان
فى شرح قوله تقلب الفاى تلفظ الالف مكان الواو او الباء لعدم انقلاب
الحقيقة وقال ابن كمال فى اعلال لا تخشون بالفراسطه لا تخشون فصار
الحى ميتا بقلب الذات بالاعتبار لا بالحقيقة خذ هذا وكن من الشاكرين
(وقيل لطلب الفعل) اى لطلب فاعله عن مفعوله اصل الفعل ولعل وجه
تمريره ان هذا البناء يكون متعديا غالبا ولازماتارة بجميع حروفه الاصول
والزوائد لكونه بمجموعها يعد من السداسى وامامنى الطلب فستفاد من
السين فقط لامن مجموع البناء ولذا لم يذكر الامام الاعظم فى المقصود عند
معانى بيان السين معنى التعدية وال لزوم (فان قلت ان الشراح بينوا ان هذه
المعانى لمجموع البناء لا للسين فقط والسين سببها فلنا يجوز ان تكون هذه
المعانى بسبب السين فقط ومعنى التعدية وال لزوم بسبب مجموع الزوائد (فان
قلت الهزمة زيدت للتوصل (فلنا كونه زائدا للتوصل لاينا فى كونه جزءا
من السبب وبالجملة ان ما قلنا لاينا فى ما يند الشراح فافهم وههنا كلام طويل
فى الشروح تركناه مخافة الملل وبما ذكرنا اندفع ما اورد الشراح على
تمرير الص (نحو استغفر الله العظيم) (اى اطلب المغفرة منه) اى من الله
العظيم فهذا مثال لكونه لطلب (فان قلت هل فرق بين الطلب والسؤال
قلت نعم فرق بعضهم بتخصيص الطلب بالقلب والسؤال باللسان
والاكثر لم يفرقوا بينهما بل جعلوا هذين المعنيين معنى واحدا على ما ذكره
الامام البركوى فى الامعان ثم ان الطلب والسؤال اما ان يكون صريحا اى

حقيقيا نحو استكتبته اى سألت عنه الكتابة وطلبته واما ان يكون تقدير يا
 نحو استخرجت الوند من الحائط لان الوند لا يطلب منه الخروج لكنه لما
 اعلمت الحيلة في اخراجه نزل ذلك السعي والحيلة منزلة السؤال والطلب واذا
 صار تقدير يا وقد يجي ذلك البناء بسبب السين للحصول نحو استخزل الخمر خلا
 اى انقلب الخمر الى الخل (واما قلنا الى الخل لان انقلب من باب الانفعال
 فهو لازم قطعاً على ما سبق) فان قلت لم قال الامام الاعظم في المتى انقلب
 الخمر خلا (قلنا يجوز ان يكون منصوباً بترفع الخافض على ما قاله البعض
 اوسهوا من قلم الناسخ على ما قاله البركوى في الامعان والا فلا يصح نصبه
 يا انقلب لما عرفت فان قلت لم يجي متقبلاً اسم مفعول من باب انقلب في قوله
 تعالى لا جدن خيراً منها متقبلاً (قلنا هذا ليس باسم مفعول بل مصدر
 او اسم مكان ولذا افسر المفسرون بالرجع والعاقبة وللاعتقاد نحو استكرمه
 اى اعتقدت انه كريم وللوجدان نحو استجدته اى وجدته جيداً اولاً للنسليم
 نحو استرجع القوم اى قالوا انا لله وانا اليه راجعون (الباب الثاني) من الاربعة
 (افعل عمل يفعله) (افعيلاً) (زيادة الالف كما سبق) (موزونه اعشوشب
 يعشوشب اعشيشاباً) اصله اعشوشاباً بسكون الواو وكسر الشين ولذا
 قلبت الواو ياء كما في قبل (وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف) ثلثة
 اصلية وثلثة زائدة اذا صلح عشب فصار اعشوشب (زيادة الههزة في
 اوله و) (زيادة (حرف آخر) اى غير الههزة والواو بل تكون ذلك الحرف
 (من جنس عين فعله) يعنى تكون تلك الحرف مماثلة لعين فعله في المخرج
 والصفة كالشين مع الشين مثلاً وهاتان الزادتان تكونان (بين العين واللام)
 والشين بعد الواو فيكون الواو فاصلة بين الشينين ولذا لم يختلفوا في ان الزائد
 هو الشين الثاني بخلاف فعل وتفعّل فانهم اختلفوا فيهما كما بيناه في بابهما
 (فان قلت الشين ليس من الحروف التى تزداد في الاسماء والافعال اعني
 حروف (اليوم نساء) فكيف يصح زيادتها هنا (قلنا قد عرفت في ما سبق انه
 يكون هكذا اذا لم تكن الزيادة للحاق او من جنس الاصول واما اذا
 كانت لاحدهما فقبول زيادة اية حرف كانت وهنا الشين من جنس
 الاصول فلا اشكال كذا حقق (وبنائوه ابالفة اللازم) وما يكون ابالفة

اللازم يكون لازما فبئذ هذا الباب يكون لازما (وان قلت نقل عن بعضهم انه قد يجيء بعد يا نحو احوليت بمعنى جعلته حلوا واعروريت الفرس اي ركبته عربيا فكيف يصح قول المصنف فالصواب ان يقول ابا لغة اللازم غالبا) قلنا نعميتهما ليس لذا اتها بل للتضمن كما عرفت من تفسيرهما او نقول انه لم يتعرض لهما لئلا يندرجا والتادر كالمعوم كما هو المذهب ولذا قيل لا ثالث لهما كذا في شرح مير ان الادب ولما كان في المبالغة نوع غموض بالنسبة الى مبتدئين الذين التفت لتفهم هذه الرسالة صور الابل لغة بمثل بالنسبة اليهم في صورة الاستدلال فقال (لانه) الضمير للسان واعماجي بهذا الضمير من غير ان يتقدم مرجعه لاهتمام ما بعده ليكون مبهما او لا ومفسرا ثانيا فيكون وقع في النفس كما قالوا في نعم رجلا زيد ورجلا وله شروط وتفصيل ذكرتها في شرح الايات ولا بدع هذا المقام بيانها وبيان سائر الضمائر ان اردت فارجع الى محلها (يقال) في لغة العرب (عشب الارض اذا نبت) النباتات (في وجه الارض) لفظ الوجه يجوز ان يكون زائدا كما في قول بعض الشعراء * الاكل شيء هالك غير وجهه اي غير تعالى ويجوز ان يكون مفيد المعنى اي في سطح الارض فاستاد عشب الى الارض استادا مجازي من قيل جرى النهر وسال الميراب اي جرى وسال الماء في النهر والميراب فالجاري والسائل في الحقيقة هو الماء والنهر والميراب مكانه والمعنى هنا نبت النبات في الارض نباتا كائنا (في الجملة) فيكون الخ حاصل المعنى صار الارض ذات نبات قليل وعشب يضم العين اعني عين الفعل وهو الشين من العشب يضم العين وسكون الشين بمعنى النبات الرطب وهو لازم واعلم ان لفظ في الجملة يعمل في القلة كما ان بالجملة تستعمل في الكثرة على ما عرفت من التفسير (ويقال اعشوشب الارض اذا كثرت نبات وجه الارض) اي النبات في وجه الارض فاضافة النبات بمعنى وكذا يقال اعشوشب اذا اشتدت خشونته قال في المختار الخسونة ضد اللينة وقد خشن الشيء من ياب حسن واعشوشب الشيء اشتدت خشونته وهو للبالغة مثل اعشوشبت الارض واعشوشبت واعشوشب الزجل تعود ليس الخشن انتهى وما قاله الاستاذ رحمه الله هو من خشن بكسر العين

٢٠ واعمالا في صورة الاستدلال لانه ليس باستدلال في الحقيقة لان المثال الجزئي لا يكون دليلا للكل بل يكون موضعا بل الاستدلال يكون بالكل على الجزئي او على الكل كما فصل في محله

من الخشونة ضد اللينة من باب حسب فهو لازم ايضا فهو حسيان منه بل
 وهم لامك قد عرفت انه من باب حسن وثاؤه لا يكون الا لازما وايضا كلامه
 مناف لما قاله في باب حسب من انه لم يوجد من باب حسب الاربعة نوادر
 من الصحيح وليس خشن في ذلك الاربعة وهذا لا يليق لمنصبه العالي
 فنذكر ما قلت في حق رجاء الله تعالى وكذا اخشوش من الاخشاش
 وفي حديث عمر رضي الله عنه اخشوشوا وهو الغلظ وبسؤال النفس
 في العمل والاختفاء في الشيء ليغلظ الجسد كذا في مختار الصحاح ايضا
 (الباب الثالث افعول يفعول افعوا الاموزونه اجلوذ يجلوذ اجلواذا) بكسر
 الهمزة وسكون الجيم وتشديد الواو وسين المصنف معناه وانما اختير
 الادغام على الاعلال لان الواوين اذا زيدتا معا وسجي بيانه ولم يبال حركة
 الاولى فاستعد الادغام دفعة فاختر الادغام دون الاعلال بخلاف ارعوى
 كما سبق بيانه وقد قيل اجلواذا بقلب الواو الاولى يله لسكوها وانكسار
 ما قبلها لكن الادغام راجع لما قلنا (وعلامته ان يكون ما ضبه على ستة
 احرف) كاجلوذ اصله جلد ثم صار اجلوذ (بزيادة الهمزة في اوله والواو بين
 بين العين واللام) ولكونهما زائدتين معا ادغمت الواو الاولى في الثانية
 كما عرفت (وبناؤه ايضا) اي مثل ما سبق من بناء باب الافعال (لمباقة
 اللازم) اي لافادة المباعدة والكثرة في اصل الفعل اللازم لان ما يكون
 لمباقة اللازم يكون لازما اصلا وفرعا فان قلت قد يكون هذا البناء لمباقة
 الفعل المتعدي كاعلوط يقال اعلوطني فلان اي زمني ويقال ايضا اعلوط
 الرجل بعيره اذا تعلق بمنقه وعلامه ما لا اول التقييد يقال (فلنا هذا نادر والتادر
 كالمردوم ولذا لم يبال ثم انه صورته بمثال ايضا في صورة الاستدلال فقال (لانه)
 اي الشأن (يقال) اي يقول العرب (جلذا لابل اذا سار) الصواب اذا سارت
 بالتأنيث لكون ضميره راجعا الى الابل وهي مؤنثة لانها اسم جمع لا واحد لها
 من لفظها واسماء الجوع التي لا واحد لها من لفظها اذا كانت لغير الادميين
 فالتأنيث لها لازم كما في المختار على ما سبق بيانه وهو ليس يجمع ٢ بالاتفاق
 وما قاله الاستاذ رحمه الله تعالى انه جمع لا واحد له من لفظه ليس بصحيح تتبع قل
 ماهو الحق (سيرا) ملايس (بسرعة) يقال اجلوذ بهم السير اذا دام مع

٢ على ما قاله الفاضل
 الجامعي في شرح
 الكافية

السرعة وهو نوع من سير الابل وفيه مبالغة وليس في جلد مبالغة اصلا فلا يخلو
 كلام الكفوى عن ضعف فليطالع ولما قلنا يدل كلام المص وهو قوله
 (ويقال) في السنة العرب (اجلوا الابل اذا سار) الصواب ان يقول سارت
 ايضا لما قلنا (سيرا زيادة سرعة) اي سير اسريعا لاسرعة فوقها (الباب الرابع
 افعال يفعل افعيالا) اصله افعال يفعل ال افعلا لا قبلت الالف في المصدر
 ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار افعيالا لان الالف الساكنة اذا كان
 ما قبلها مكسورا تقلب بحس حركة ما قبلها واما الماضي والمضارع فادغم
 اللام الاولى في الثانية فيهما فصار افعال يفعل فان قلت فعلى هذا يلزم اجتماع
 الساكنين لان الالف ساكنة واللام الاولى ساكنة ايضا وهو غير جائز عند
 غير يونس فانه يجوز في مثل اضربان واضربان بالنون الخفيفة وفي غيره
 لا يجوز ايضا (قلنا اجتماع الساكنين فيما نحن فيه على حده وهو ما يكون
 الاول من الساكنين حرف مد والثاني مدغما نحو دابة وخوصصة وهناولن
 اجتمع ساكنان لكن الالف حرف مد واللام مدغمة فيجاز لان اللسان
 يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير كلفة والمدغم فيه متحرك فيكون الثاني من
 الساكنين كلا ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالص ومما ينبغي ان
 يعلم انه يجوز اجتماع الساكنين في خمسة مواضع الاول في المدغم قبله حرف مد
 اولين كما عرفت آنفا والثاني في الوقف مطلقا سواء كان الحرف الثاني
 مدغما او لا لان الوقف على الحرف يسد مسد الحركة فيجاز مع ساكن قبله
 فانك اذا وقفت على عمرو مثلا وجدت للراء من التكرار توفر الصوت عليه
 ما ليس له اذا وصلته بغيره ولان الوقف له صد الاستراحة فيجوز فيه ما لا يجوز
 في غيره نحو زيد وعمرو والثالث في نحو ميم ونون وعين وقفا ووصلا اما في
 سالة الوقف فلما ذكرنا واما في حالة الوصل فلانه لا حركة للثاني لئلا يلهي عدم
 التركيب والاول ساكن ياصل الوضع فيلزم تجاوز الساكنين والرابع في ما
 كان في اوله همزة مفتوحة دخلت عليها همزة الاستفهام وذلك في ثلثة
 مواضع الاول لام التعريف نحو الحسن عندك بفتح الهمزة وبعد ها
 الالف المبدلة من الهمزة والثاني ايمن وايم في نحو ايمن الله وايم الله يمينك
 بهمزة والاف لذلك والثالث الآن كذلك وقع منه في التنزيل في موضعين

من سورة بونس وانما جاز في هذه الصور الثلاث التي هي الصورة الرابعة
من الخمس لانه لو حذفت الهمزة الثانية عند دخول همزة الاستفهام
عليها لزم الالتباس لاستحباب اخبار لا تفاق الهمزتين في الحركة والخامس
في مثل لاها الله بايات الفها ونحو اى الله اصلهما لا والله واى والله
وانما لم يحذف الالف في ها لان لفظها بمجموعه عوض عن الواو
فلو حذفت لزم حذف جزء عوض ولم يحذف الباء في اى لكرها ان
يجى اسم الله بعد همزة مكسورة واما خلقنا البطان ٢ بايات الف خلقنا
فشاذ والقياس حذفها كما تقول غلاما لا امبروثوبا ايتك فاك لا تلتلفظ
بالالف فيهما هذا وان كان التقاء الساكنين غير هذه الصور الخمس
واوليهما منه حذفت المدة اى حرف الطة نحو قل وخف وبع وغيرها
هذا ملخص ما في الشافية وشرحه جاردي وسيد عبدالله وان نجاني
وشرحه لفتنارنى فخذ ما آيتك وكن من الشاكرين (موزونه اجار
بحمار اجبرارا) تذكر ما في الوزن (وعلامته ان يكون ماضيه على ستة
احرف بزيادة الهمزة في اوله والالف وحرف اخر من جنس لام فصله
في آخره) وفيه اشارة الى ان الزائد الحرف الاخير من المثليين وقدم
بانه في باب الافعال فتذكر (وبناؤه ايضا) اى كنهه باب الافعال وهو
الملايم لسياق كلام المص ومن قال كنهه البابين المذكورين يرد اللاحق
(مبالغة اللازم) اى لا فائدة بالمبالغة والكثرة في اصل الفعل اللازم ثم لما توهم
متوهم ان بناء هذا الباب وبناء باب الافعال بيان في كونهما لمبالغة اللازم
بدلالة قوله ايضا اراد دفعه بايات الفرق بينهما بكلمة لكن الدالة على
الاستدراك فقال (لكن) بناء (هذا الباب ابلغ) اى اكثر مبالغة (من باب
الافعال) لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى (فان قلت ما معنى الاستدراك
(قلت هو دفع توهم يتولد من الكلام السابق دفعا شبهها بالاستثناء
في كون ما بعدهما مخالفا لما قبلها في النفي او الاتبات تدبر ثم اوضح بالبنية
بمثال في صورة الاستدلال فقال (لا اله الا الله) من الثلاثي (اذا كان له)
اى حصل زيد (حرة في الجملة) اى قليلة (وبقال احمر زيد) من باب
الافعال (اذا كان له حرة مبالغة) اى كثيرة بنوع كثرة وفيه اشارة الى رد

٢ البطان الجنان
الذى تحت بطن
البعير وفيه خلقتان
فاذا القتادل على
نهاية الهزال
وبهذا التل
بضرب في شدة
الامر وتقام الشر
كذا في سيد عبدالله
شرح الشافية
(منه)

ما نقل عن سيبويه ان احمر مقصور من احجار لطول الكلمة و ايماء الى ان
باب احمر باب مستقل تنصيصا لا رجح و هو ضيحا للمبالغة و يزيدتها و يدل
عليه عدة بابا مستقلا ايضا فيما سبق (و يقال احجار زيد) من هذا الباب
(اذا كان له حرة زيادة مبالغة) اكثر مبالغة لاحرة اكثر مبالغة فوقها
لان ابلغته من باب الافعال لا يقتضى ذلك و لا يوجد بناء غير هذا البناء
يفيد زيادة مبالغة منه ومنه ادهام يدهام ادهيما ماى اسود يسواد اسويدا
قال الله تعالى مدها متان اى مسودتان من شدة الخضرة والعرب تقول لكل
اخضر اسود) فان قلت كيف التميز في مثل هذه الكلمة بين اسم الفاعل
واسم المفعول وهكذا مشهاب ومختار ومنجاب وغيرها (قلنا الفرق بينهما
في مثلها لا يظهر في اللفظ بل الفرق تقديرى مثلا مدهام اذا كان اسم
فاعل فالتقدير مدهام بكسر الميم الاولى واذا كان اسم مفعول يكون
بتنقيها وكذلك البواقي (فان قلت هو في الآية اسم فاعل ام اسم مفعول
(قلنا تفسيرهم بالاسود ان يقتضى ان يكون اسم فاعل ثنية مؤنث وبالادغام
اشبهت باسم المفعول ومن هذا الباب اصفار و اياض وهما ابلغ ايضا
من اصفر و ابيض (ولما فرغ من الثلاثي ومنشعباته الغير المخففة اراد
ان يشرح في الرباعي المجرد و مزيداته وبعض مزيدات الثلاثي من
المخففات على ما استعرفه فقال (و واحد منها) اى من الابواب الخمسة
والثلاثين قوله واحد مبتدأ وخبره قوله (للرباعي المجرد) والجملة معطوفة
على قوله ستة منها للثلاثي المجرد او على قوله واثنى عشر الخ (فان قلت
كيف يصح ان يكون واحد مبتدأ مع انه نكرة (قلنا اذا كانت النكرة
مخصصة بشئ من المخصصات يجوز كونها مبتدأ و هنا تخصصت
بالصفة اعنى منها والتقدير و واحد كائن منها وهذا من قبيل قوله (و اريد
مؤمن خير من مشرك) ولما توهم متوهم من قوله واحد ان هذا الواحد
هو عبارة عن النوع ذى الابواب ام عن الباب دفعه بقوله (وهو) اى
الرباعي المجرد (باب واحد) فان قلت رجوع ضمير منها الى الابواب
يقتضى ان يكون الواحد عبارة عن الباب فلا حاجة الى هذا القول
دفعنا لذلك التوهم لان دفع التوهم فرع تحيله وليس فليس (قلنا المضمرات

كناية فلا يقتضى ما ذكرت ولو سلم فهو يقتضيه لمن له ممارسة بالفنون وهذه
 الرسالة ليست مؤلفة لهم بل للبتدئين وفهمهم ولذا عبرنا عنه بالثوهم
 لا بالفهم تدبر في ما قلنا ودع ما لا يسمي ولا يفنى من جوع وههنا بحث
 نحوى مذكور في الشرح ولا فائدة في ذكره هنا وإنما انحصر ارباعى المجرى
 في باب واحد لان الفعل الماضى لا يكون اوله وآخره الامتوحيين ولا يمكن
 سكون اللام الاولى لالتقاء الساكنين في نحو دحرجت ودحرجنا فحركوها
 بالفتحة لختها وسكن الميم لانه ليس اربع حركات متواليقة كلمة واحدة كذا
 قال العلامة التتازانى (وزنه) اى الموزون به للرباعى المجرى او مبناته
 (فعلل يفعل ففعله وفعلا لا) قد ذكر المصنف مصدره لان مصدر غير
 الثلاثى قياسى يلزم ذكره كالزوائد بخلاف مصدر الثلاثى فانه ليس بقياسى
 ولذا لم يذكره فيه كما ينه فيما سبق وامله لم يوجد في نسخة الكفوى المضارع
 ولذا قال ما قال فليطالع (موزونه دحرج يدحرج دحرجة ودحرجا)
 بكسر الدال هذا في الصحيح واما في المضاف فيجوز الكسر فيه ايضا
 كالزوال والوسواس بكسر الاووين ويجوز القح فيه نحو قوفاة يقال قوقى
 الديك قوفاة اذا صاح قال الفاضل الجامى في هامشه الديك يقوق اى
 يصبح قوفاة وقيقاء على وزن فعلة وفعلا لا انتهى واما الوسواس
 والزوال بقح الاووين فالاول اسم بمعنى الوسوسة والثانى اسم بمعنى الزلزلة
 على ما قاله العلامة الزنجشبرى في تفسير سورة الناس وصرح به البيضاوى
 ايضا والفاضل الكفوى هنا كلام فيه افتراء الى من هو يرى منه ثم ان
 في ززل وصرصر ودمدم وامثالها خلاف بين البصريين والكوفيين فعند
 البصريين ان امثالها من ارباعى المجرى وعند الكوفيين من الملقات
 بالرباعى ودليل الطرفين في الشرح (وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة
 احرف) حال كونه ملابسا او هو (بان يكون جميع حروفه اصلية) بخلاف
 ارباعى الزيد على الثلاثى فان احد حروفه زائد والثلاثة اصلية على ما سبق
 (وبناءؤه للتعبية غالبا وقد يكون لازما مثال التعمى نحو دحرج زيد الحجر)
 يقال دحرج زيد الشيء اذا دوره وززل وبعثره بان ايضا قال الله تعالى (اذا
 زلزت الارض زلزالها) وقال ايضا (اذا بعثرما في القبور) وزلزلت وبعثر

مجهولان فيهما ولو لم يكن كل واحد منهما متعديا لما جاء مجهولا لان اللازم لا يجرى منه المقبول به ولا المجهول (ومثال اللازم نحو درج زيد) اى خضع وطأ طأ رأسه وبسط ظهره وكذا حصص اى ثبت واستقر وهملج الشيء اى مشى مشى الهلاج اى الفرس وقيل هو متعد وجرهم زيد اى ادام النظر وبرهن وكلام صاحب المقي من ان ابواب الرباعى كلها متعد الادرج بنافيه مجئ موت وامسى وجلبب وغيرها متعديا على ما قاله الامام البركوى فى الامعان وقد يؤخذ من كلام المفيد التكلم به نحو يسئل اى قال بسم الله الخ قال الشاطبي ويسئل بين السورتين بسنة رجال نحوها درية وتحملا وجدل اى قال الحمد لله وحوقل اى قال لاحول الخ وحسبل وسبعل اى قال حسبي الله وسجسان الله ومنه قول المحدثين هذا الحديث مروي بالسنن اى بان يسأل عن فلان وعن فلان الى رسول الله ومنه قولهم هذه الغاء فذلكه يقال فذلك الكلام اى اجمله ولذا قيل ان الغاء الفضلكة هي التي تدخل على الاجال بعد التفصيل كما فى حاشية انوار التبريل للشهاب ونقل التمنى من التفاتى هكذا فكلام الاستاذ رحمه الله تعالى لا يخلو عن نوع مخالفة لما حققوا قدبر (وسنة ابواب) مبتدأ لخصصه بالاضافة (منها) وخبره قوله (المحق دخرج) اى لما هو ملحق بالرباعى المجرد بزيادة حرف واحد على الثلاثى المجرد لاجل اللاحق فكلام الاستاذ رحمه الله تعالى اى لما هو ملحق بكلمة دخرج لا يخلو عن شئ وسيجئ معنى اللاحق والمراد من زيادة اللاحق ان لا تكون مطردة فى افادة المعنى كافادة زيادة الهمة فى اكرم مثلا فانها لا يقال لهذه الزيادة انها لللاحق وان صار لفظ اكرم بواسطة هذه الزيادة على وزن الرباعى فان هذه الزيادة ظاهرة فى معان اخر على ما بين فى بابه فلا يجوز حل تلك الزيادة على الغرض اللفظى الذى هو اللاحق مع ظهور امكان حل تلك الزيادة على الغرض العنوى وكذلك الحال فى زيادة التفعيل والمفاعلة وغيرها من الزيادة لغير اللاحق والحاصل ان الزيادة لغير اللاحق تكون مطردة فى افادة المعنى كزيادة الهمة فى اكرم وتكرير العين فى كرم مثلا بخلاف الزيادة التي هي لللاحق فانها غير مطردة فى تلك الافادة وجعل هذه الزيادة من قبيل ما لا معنى له اصلا لغير اللاحق

لن يكون ماضيه على اربعة احرف) كي ط ر اصله بطر فصار يطر
 (زيادة الياء بين الفاء والعين) ولكون محل الزيادة فيه مقدما كالباب الاول
 قدمه على باب فقول وان كان لتقديم باب فقول على هذا الباب وجه ايضا
 وهو موافقته للاول في كون زيادتهما واوا ولذا قدمه صاحب المق عليه
 خلاف ما فعله المصنف وتقدم ما فيه الواو على ما فيه الياء لقوة الواو وهو
 ظاهر وبهذا ظهر ان الباب الاول يستحق التقديم على سائر الابواب من وجهين
 كما عرفت (وبناءؤ للتعدية نحو يطر زيد القلم) اى شقه فسر به للتصيص
 على كونه متعديا قال السيد عبد الله اى عمل البيطرة من بطرت الشيء ابطره
 اى شقته ومنه سمي البيطار انتهى اقول فلم من هذا ان المراد بعمل
 البيطار شقه وعلى كلا التفسيرين يكون متعديا لفظا ومعنى والتفريق
 بينهما تحكم بحث فكلام الاساذ هنا لا يخلو عن ركاكة فليطالع (الباب
 الثالث فعول يفعل فعولة وفعوالا) اذا عرفت ما قلنا فاعلم ان تقديم هذا
 الباب على باب فعيل كتقديم الباب الاول على الثاني فنذكر (موزونه جهور
 يجهور جهورة وجهوارا) بكسر الجيم والمصدر الاول موجود في كتب
 اللغات ولم نجد الثاني في الكتب المشهورة تتبع (وعلامته ان يكون ماضيه
 على اربعة احرف) كجهور اصله جهرفصار جهور زيادة الواو بين العين
 واللام (وبناءؤ للتعدية نحو جهور زيد القرآن) اى رفع صوته به كذا
 في المختار والسيد عبد الله فعلى هذا يكون متعديا تدبر ويقال جهور الكلام
 بلند كفت سخن را والجهر والجهورة بمعنى واحد وهو رفع الصوت به
 (الباب الرابع فعيل يفعل فعيلة وفعيلا موزونه عثير بعثيرة وعثيارا) قال
 في الترجان ولا تقل عثير لانه ليس في الكلام فعيل يفتح الفاء الاضهيد وهو
 مصنوع معناه صلب شديد كذا في الصحاح انتهى ولعل لهذا لم يأخذ اكثر
 المصنفين هذا الوزن في باب المحق ولعل المصنف وسأر من اخذه اطلعوا
 عليه واخذوه وبالجلة هذا الوزن اما نادر واما مصنوع ليس بلغة اصلية
 ولا يوجد في كلام العرب وانما الموجود فيه فعيل كثير بكسر الفاء وسكون
 العين وفتح الياء كما قالوا (وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف)
 كثير اصله عثر ففصدا لاحاق فصار عثير (زيادة الياء بين العين واللام

وبناؤه (اللازم نحو عشرين) أي زل ولم يستقر رجله موضع وضعه قال
 في المختار المثرة الزلزلة وقد عثر في ثوبه يمثرا بضم عثارا بالـ كسر يقال
 عثره فرسه فسقط على وجهه انتهى فعلى هذا يكون عثر من العثار
 ويجوز أن يكون من العثر بضمين وهو لغة قريش وأصله أن من عثر
 فهو قافل ينظر إليه حتى يعرفه كذا في الترجمان (الباب الخامس
 فاعمل بفعال فعلة وفعلا لا موزونه جلبب يجلبب جلبية وجلببا)
 قدمه على باب سلقى لأن زيادته من جنس بعض حروفه الأصول فاورث
 ذلك قوة فيه كما سبق في باب التفصيل بخلاف باب سلقى فإن زائده ليس
 من جنس الأصول لأن أصل جلبب جلب زيد من جنس لامه ياء فصار
 جلبب ولم يدغم الياء الأولى في الثانية مع أن الإدغام فيه واجب ثلاثا بطل
 الإلحاق بد حرج لأن الإدغام يبطل الإلحاق ويكسر وزن الملحق
 مطلقا كما يبطله الأعلال في الوسط وأما إذا كان الأعلال في الآخر
 فلا يبطله كما أعل سلقى بقلب آخره الفاء لكون الآخر محل التغير ولأنه
 كالوقوف فكما لا يضرب فيه الأسكان والقلب كذلك لا يبطل الإلحاق
 إذا كان الأعلال في محل الوقف وهو الآخر هذا (فإن قلت المناسب
 للأبواب السابقة أن يزداد الواو في آخر فعل هذا الباب ويقال جلبولان
 الترتيب الطبيعي يقتضي ذلك لأن الباب الأول زيد فيه بين فائه وعينه واو
 وفي الباب الثاني زيد بين فائه وعينه أيضا ياء والباب الثالث زيد فيه بين العين
 واللام واو وفي الرابع ياء في ذلك المحل فالتناسب أن يزداد في آخر الخامس
 واو وفي آخر السادس ياء فلم يراعوا هذا الترتيب قلنا لوزيد فيه الواو وقيل
 جلبولكانت الواو واقعة في الطرف رابعة ولا جرم تغلب الفاء فلم يعلم
 أن الزائد ألف اوواو لكونه مكتوبا بصورة الألف مع أن الألف لا يكون
 للإلحاق عندهم فيوهم خلاف المقي ولذا زيد من جنس لامه وأما في سلقى
 فلا يؤم لكون الألف فيه مكتوبا بصورة الياء لكونه مقلوبا من الياء كما في
 غزى ورمى تدبرو بعض المصنفين رتب هذه الأبواب بغير هذا الترتيب
 ولكل وجهة ومآله الأستاذ رحمه الله تعالى في وجه تقديم هذا الباب على باب
 سلقى لا يخلو عن نوع الثاني بين كلاميه فليطالع معه (وعلامته أن يكون
 ماضيه على أربعة أحرف بزيادة حرف واحد من جنس لام فعلة) في محل

قريب من آخره فلم من قوله في آخره ان الزائد فيه الباء الثانية فلا يجرى فيه الخلاف المذكور في باب التفعيل والترتيب الطبيعي يقتضي ذلك ايضا كما بيناه آنفا ومنه ظهر فساد ما قال صاحب المطلوب شرح المقصود فزيدت فيه احدى البائين قيل اولهما وقيل ثانيتهما وجوز سبويه الامر بن فصار جلبب على وزن فعمل وبناؤه للتعدية نحو جلبب زيد المال اى جره واخذه كذا في المختار فهو متعد لفظا او معنى وبابه ضرب واما الجلبة والجلباب كالدحرجة والدحراج بمعنى الملقفة التى تلبسها المرأة فهو غير معنى الجلب لكن فيه معنى الجلب ايضا يجر الجلباب الى نفسها عند المشى لحفظ نفسها مثلا عن المحارم وحينئذ يكون لازما لفظا ومتعديا معنى يقال جلببت المرأة اى لبست الجلباب وجمع الجلباب الجلباب هذا تلخيص الاساس وفيه كلام سنينته في باب تجليب ان شاء الله تعالى (الباب السادس) منها (فعلى) بقلب الياء القا لان زائده ياء كما عرفت (يفعل) بترك الياء على سائر الالف الضمة عليها كما في يرمى وكتب الالف بصورة الياء في الماضى للدلالة على انها مقلوبة منها كما سبق بيانه (فعلية) كدحرجة ولم تقلب الياء فيه القا لئلا يطل الالحاق لخروجها عن الاخرية بالتاء مع ان الشرط الاول من الشروط السبعة المعبرة في قلب الانواع والياء القسا اذا كانتا متحركتين غير موجود هنا لان التاء اخرجتها عن كونها في وزن الفعل كما في الحوكة فلم تقلب القا كما لم تقلب في الحوكة وفيه اسقاط ما في بعض الشروح هنا (وفعلاء) بالهمزة اصله فعلا يا قلبت الياء القا لكونها واقعة بعد الف زائدة فاجتمع الفان فانقلب الثاني همزة فصار فعلاء ولم تحذف احديهما لئلا تكون الممدودة مقصورة فيختل الغرض (موزونه سلقى بسلقى سلقية وسلقاء) تذكر ما في الوزن (وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف) كساقى اصله سلقى ثم صار سلقى (زيادة الياء في آخره) لكن الياء قلبت القا كما عرفت وقيل الزائد فيه الالف وظاهر كلام الفاضل الكفوى ميل اليه وفيه نظر لانه يخالف لما قالوا ان الالف لا يكون للالحاق (وبناؤه للتعدية نحو سلقيت رجلا) اى القية على ظهره او اوقمته على قضاء ومجرده يجرى على هذا المعنى ايضا يقال سلقته اذا القيته على ظهره ويقال سلقه بالكلام اذا اذاه وهو شدة القول باللسان قال الله تعالى سلقوكم بالسنة

حداد ويقال سلق البقل والبيض اذا اغلاه بالنار اغلاة حقيقة وباب
 الكل ضرب كذا في مختار الصحاح وفسر بعض شراح المتى سلق بقوله
 اى عمل عمل الجاسوس وفيه نظر وفي بعض النسخ سلق زيد اى نام على قفاه
 ولعله من المصنوعات لانه معنى اسلق لاسلق كما يسمى (ويقال) اى يسمى
 (لهذه) الابواب (الستة) التى ذكرت اعنى باب الفعولة والفعيلة والفعولة
 والفعيلة والفعولة كذا قالوا وفيه اشارة الى ان هذه الابواب يذكر
 باسماء مصادرها كالأبواب السابقة (المحقق بالرباعى) وهذه الجملة على
 تقدير ذكرها قبل ذكر هذه الابواب على ما فى بعض النسخ تكرر لتقريب
 المفسر والمفسر وعلى تقدير عدم ذكرها قبلها يلزم ذكره اشد لزوم على
 ما فى اكثر النسخ وهذه الصفحة اول خلوها عن التكرار وبالجمله يلزم ذكرها
 هنا للتقريب المذكور سواء ذكر فيما سبق اولم يذكر ولما استشرعنا سؤال بان
 يقال ما معنى الالحاق عند الصرفين قال (ومعنى الالحاق) اى معنى الالحاق
 المعهود (اتحاد مصدرى المحقق) كالجلبية والجلباب (والمحقق به) كالدحرجة
 والدحراج يعنى اتحاد مصدرى المحقق ومصدرى المحقق به كما مثلنا لهما فلا يرد
 ما قيل ان اخراجا ودحراجا متعديان فى الوزن مع ان باب الافعال ليس بمحقق
 بدحرج لان باب الافعال ليس له مصدران كمصدرى دحرج حتى يحدد
 المصدران منه مع المصدرين لدحرج فلا حاجة الى الجواب بان العبرة
 فى الالحاق بالمصدر الاول وهو الفعولة كالدحرجة ولا بالمصدر الثانى وهو
 الفعل كالدحراج فان المصدر الاول يحكى فى جميع الصور كما فى فحطب وعربدا فان
 مصدرهما فحطبة وعربدة لا فحطابا وعربادا (فان قلت الجواب فرع
 ورود السؤال مع ان هذا السؤال لا يرد اصلا لان الزائد فى اخرجا كان
 فى اوله مع ان الالحاق لا يكون فى اول الكلمة بل فى وسطها او آخرها على
 ما سيصرح به المصنف فلا حاجة الى الجواب بين معنا قلنا هذا تحقيق
 و السائل اورد السؤال على ظاهره لان اخراجا ودحراجا متعديان فى الوزن
 الصورى مع قطع النظر عن هذا التحقيق واما فى التحقيق فلا يرد اصلا
 كما قلت والحاصل ان المعنى الالحاق الاصطلاحي كون المحقق زيادة
 الحرف مماثلا للمحقق به من غير زيادة فى جميع تصرفاته وهذا هو المراد هنا

لامعناه اللغوى وهو الوصول والادراك يقال لحقه ولحق به من الباب الرابع
 اذا ادركه ولم يفرغ عن الرباعى المجرد وملحقاته اراد ان يشرح فى المزيد على
 الرباعى وملحقاته بعضه فقال (وثلاثة) اى ثلثة ابواب من خمسة وثلثين
 بابا كاشفة (لما) اى لبناء (زاد) اى وقع الزيادة (فيه) من قبيل وقد حيل
 بين العبر والنزوان اى وقع الحيلولة بينهما (على الرباعى) المجرد اى الخالى
 عن الزيادة (وهى) اى تلك الابواب الثلثة المعبر عنها بالمزيد على الرباعى
 على نوعين بحسب الزيادة الواقعة فيه لان تلك الزيادة اما بحرف واحد
 او حرفين لا غير لانه لم يأت فى مزيد الرباعى ما زيد فيه ثلثة احرف كما يأتى
 ذلك فى مزيد الثلاثى لا غير لعدم وجود كلمة مبنية على سبعة احرف واووجد
 ذلك لخرج من حد الاعتدال (النوع الاول) من النوعين (ما) اى فعل
 او البناء الذى (زيد فيه حرف واحد على الرباعى المجرد وهو) اى النوع
 الاول او ذلك البناء (باب واحد) بحسب السماع واما تقدم هذا النوع على
 الثانى ليكون زائده واحدا والواحد مقدم على الاثنين طبعا فقدم وضعا
 ايضا ليوافق الوضع الطبع (وزنه) اى الموزون به (تفعلل تفعلل تفعللا)
 ضمن اللام الاول فى المصدر فرقائنه وبين ماضيه و (موزونه) اى موزون
 هذا الباب او موزون ما يوزن به منه (تدرج تدرج تدرجا) بضم الراء
 فيه للمصر (وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف) اذا صله دخرج
 ثم صار تدرج (بزيادة التاء فى اوله) وهذه التاء زيدة للطاوعة كما يجى
 ولذا قال (وبنائه) اى بناء هذا الباب الحاصل بتلك الزيادة (للطاوعة)
 اى للدلالة على التأثر وقبول الاثر على ما سبق تحقيقها (نحو دخرجت الحجر)
 اى دورته يقال دخرجه دخرجة ودخرجا بكسر الدال والمخرج الدور
 كذا فى المختار واعلم انه بالهاء المهملة لا بالهمزة كما يقرأه بعض المتعلمين بل بعض
 المعلمين وهو غلط منهم (قد خرج ذلك الحجر) اى قد دور قال الاستاذ
 رحمه الله فى الاساس اى تدورت هكذا فى اكثر النسخ وفى بعضها ما قد خرج باختيار
 الفاعل وكلتا التسميتين ليست بصواب اذ على الاول يجب ان يقال قد خرج
 تلك الحجر لان الحجر مؤنث متنوى وعلى الثانى يجب ان يقال قد خرجت
 لانه مستند الى ضمير الحجر فيجب تأنيث العامل وقصر الاعتراض على الثانية
 واختيار الاولى كما فعله بعض الشارحين ليس على ما ينبغي قد بر انتهى كلام

الأستاذ رحمه الله أمر بالتدبر مع انه نفسه لم يتدبر وقال الله تعالى انما امرون
 الناس بالبر وتسنون انفسكم والعجب كل العجب منه رحمه الله و من بعض
 الشارح القاصر مع كونهما من فضلاء زمانهما حكما يكون الحبر مؤثرا
 معنويا وقد قال الله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اى
 من ذلك الحجر اثنا عشرة عينا قال صاحب التبيان في تفسيره حجر خفيف
 مربع كانوا يحملون معهم اولم يكن حجرا معينا بل يضرب مؤمى عليه
 السلام اى حجر كان فينشق انتهى وقال اليعاقبة في تفسيره ايضا اللام
 في الحبر للعهد على ما روى انه كان حجرا طوريا مكعبا حله معه وكانت تنبع
 من كل وجه ثلث اعين تسيل كل عين في جدول الى سبط او كان حجرا
 اعطاه آدم من الجنة ووقع الى شعيب عليه السلام فاعطاه او الحجر الذى
 فرشوه لما وضع ليفضل وراه الله به عمار موهبه من الادرة فاشار اليه جبرائيل
 بحمله او للجنس وهذا اظهر في الحبر الى اخر ما قال وقال الله تعالى
 فله يست منه اى من ذلك الحبر وقال في المختار الحبر جمه الاحجار والحجارة
 وجميع الكتب مشهونة بهذا فانظر الى كل هؤلاء الفضلاء كيف عبروا
 في ضمير الحبر وصفاته بالتذكير وليت شعري لم غفلا عما لا يمكن الغفلة
 للطالب فضلا عن الفاضل الا وحدى ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطانا
 واعف عنا واغفر لنا وارحمنا انت مولانا فانصرنا وانت خيرنا صرين
 اذا عرفت هذا فكلنا النسيئين صحيفة سالمة والله در المصنف رحمه الله
 تعالى ومن هذا الباب تسربل يقال تسربله ففسر بل اى البسه السربال
 فلبسه وكذا تبرقع يقال برقعها فتبرقع اى البسها البرقع فلبسه كذا في مختار
 الصحاح (النوع الثانى) من التوعين (هو ما زيد فيه حرفان على الرباعى
 المجرد) فتكون الحروف لاربعة الاصلية مع الحرفين الزائدين ستة ولذا
 يقال لهذا النوع السداسى المزدى على الرباعى (وهو) اى النوع الثانى
 (بابان) اى منهصر فيهما بحسب الاستقراء باعتبار محل الزيادة و ذاتها
 كما يجى (الباب الاول) منهما (افتملل بفتح اللام افتتلا) وقد عرفت وجه
 زيادة الالف في المصدر (موزونه احرنجيم بحر نجيم احرنجاما وعلامته ان يكون
 ما ضيه على ستة احرفى) اربعة منها اصلية و ثنائ زائدتان اذا ضله
 حرجم ثم صار احرنجيم (زيادة الهمزة في اوله والنون بين العين واللام الاولى

وبناؤه للمطاوعة نحو حرجت الابل) يقال حرجم القوم اذا ازدجوا قال
 الفراء المحرجم العدد الكثير يقال احرجم المدد كبر ويقال حرجت
 الابل فا حرجمت اذا رددتها فارتد بعضها على بعض واجتمعت كذا
 في كنب القاب وبما نقلنا عرفت ان قوله (فا حرجم ذلك الابل) ليس
 بصواب بل الصواب فا حرجمت او فا حرجمت تلك الابل لان الابل اسم
 جمع لا واحد لها من لفظها وهي مؤنثة لان اسماء الجوع التي لا واحد لها
 من لفظها اذا كانت لغیر الآدميين فالتأنيث لها لازم كذا في المختار على
 ما سبق بيانه (الباب الثاني) منهما (افعل يفعل) بنسبة اللام الاخيرة
 (افعل لا موزونه اقشعر يقشعر اقشعرا) وبما قلنا فيما سبق عرفت ان لهذا
 الباب يقال باب الافعال وحاله بالنسبة الى الرامى كالافعال بخفيف اللام
 بالنسبة الى الثلاثي تدبر (وعلا منه ان يكون ماضيه على ستة احرف) لان
 الرامى المجرد منه قشعر ثم صار اقشعر (بزيادة الهيرة في اوله وحرف آخر
 من جنس لامه الثانية في آخره) هذا نص في ان الزيادة فيه الراء الثانية
 من الاثنين الاخيرتين واتما اختارنا قول الاكثرين كما اختاره في باب الافعال
 وان اختار قول الخليل في فعل لان هذا الباب بمنزلة افعل في منسبة الثلاثي
 على ما قاله السيد عبد الله في شرح الشافية وغيره كما سبق منا آنفا وبالجملة دليل
 التحليل ودليل الاكثرين بمشي هنا لان سكون اللام الاولى من الاخيرتين للدغام
 وللغرض نوال الحركات الاربع من اول الامر معا ٧ لكنه اختار قولهم
 لما قلنا فقط ظهر بما قلنا ان الخلاف هنا جار وان محل الخلاف اللامان
 الاخيرتان عن اللامات الثلاث ولا دخل للام الاولى المتحركة في الخلاف
 والتريب الطبيعي بين البابين يقتضي ذلك ايضا فاقاله الاستاذ رحمه الله تعالى
 من انه اذا كان اول المكررين متحركا فالتدوير هو الثاني بلا خلاف انتهى
 فاش من غفلته عما قاله سابقا فتدبر وانصف (وبناؤه بالانفة اللازم)
 يعني ان هذا البناء لا فائدة بالانفة في الفعل اللازم لان قشعر لازم واقشعر
 يفيد بالانفة فيه (لانه) اي الشان (يقال) اي يقول العرب (قشعر جلد
 الرجل اذا انتشر شعر جلده) انتشارا كاشنا في الجملة اي قليلا (ويقال
 اقشعر جلد الرجل اذا انتشر) اي اضطرب وتحر كجلده انتشارا

٧ قوله مما يعني ان
 السكون هنا لغرض
 الادغام ولغرض
 الفرار المذكور معا
 فتحمل هنا الدليلان
 لكن اختار قولهم لما
 قلنا

(مبالغة) أي مبالغة بحيث لا انتشار فوقه وفسر العلامة الثاني اقشعر بقوله
 أي اخذته قشعرير وهي بمعنى الاضطراب والحركة ولذا قال صاحب
 البيان في تفسير قوله تعالى تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم أي
 تضطرب وحل القشعرية على الحقيقة هو الاولى إذ يجده الانسان عند الخشية
 وفي الحديث إذا اقشعر جلد العبد من خشية ربه تحانت منه ذنوبه كما يتحانت
 عن الشجرة اليابسة ورقها انتهى فلم منه ان المعنى الحقيقي للاقشعرار هو
 الاضطراب وهو الحركة والانتشار أيضا يجي بمعنى الحركة لانه يجي بمعنى
 حركة آلة الرجل وهذه الحركة وان كانت مقيدة لكن مطلق الحركة
 يوجد فيها لان المطلق في ضمن المقيد كما ان العام يوجد في ضمن الخاص
 فالأقشعرار بمعنى الاضطراب وهو بمعنى الحركة وهي احد معاني الانتشار
 اذا عرفت هذا فتفسير المصنف الاقشعرار بالانتشار صحيح وموافق
 بلغة العرب ولذا ائقني الشراح كلهم اثر المصنف فالحق احق ان يتبع
 قول الاستاذ رحمه الله تعالى واصل هذا مبني على غفلته عن معنى الاقشعرار
 والانتشار وقوله بعد كلمات لا طائل تحتها فتغلطن في هذا المقام فان
 الشراح كلهم لو عرفوا ايضا معناهما لما افتقروا اثر المصنف وافتروا على لغة
 العرب محض افتراء عليهم وسوء ظن بهم فنعيم كلام ابي الطيب *
 اذاساء فعل الرأسات ظنونه * وصدق ما يعتاده من توهم * استغفر الله
 العظيم فعنده مفايح الغيب لا يعلم الغيب الا الله العزيز الحكيم وقال الاستاذ
 رحمه الله ومن هذا الباب ادراسه ابودرر مثل اقشعر الى آخر ما قل انتهى

تدبر (وخسة) كاشنة (منها) أي الابواب الخمسة والثلاثين (المحق
 ندرج) هذا خبر لقوله خسة بعد التخصيص بالصفة وانما لم يذكر باقي
 ملحقاته اعني تفعلل مثل تزلزل وتفعلل مثل تفعللس وتفعلل مثل تمسكن لان
 غرضه بيان ما هو المشهور من هذه الملحقات وهي الخمسة المذكورة
 في المتن واما الثلاثة الباقية فغير مشهورة لا يقال ينبغي للمصنف ان يترك
 الكل في هذا المختصر كما ترك اكثر الصرفيين لاننا نقول انما ذكر فيه الخمسة
 ليفيد للبديين فائدة تامة بذكر جميع الابواب اندارة في الالفاظ العربية
 (الباب الاول) من الخمسة (تفعلل بتفعلل تفعللا) قدمه على تفوعل ليكون
 الزائد فيه من جنس بعض حروفه الاصول (موزونه تجلبب تجلبب تجلببا

وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف (اذ اصله جلب ثم صار تجلب
 (بزيادة التاء في اوله) ليوافق الملحق والمحقق به في موضع الزيادة وذاته وليغيد
 المطاوعة كما يجي (وبزيادة حرف آخر) اي مغاير للتاء (من جنس لام فعله
 في آخره) هذا يدل على ان الزائد هو الباء الثاني بلا خلاف كما عرفت في جلب
 قال الامام البركوي رحمه الله اذ كان اول المكرر بن مكر كما قال زائد هو الثاني
 بلا خلاف هذا كلامه وقد نقل الاستاذ رحمه الله هذا الكلام منه في باب
 افشع مع انه لا يوافق دعواه كما بينا هناك فحله هذا المقام فنعلم ما قيل لكل
 مقام مقال ولكل ميدان رجال وهذه الزيادة لمجرد الالتحاق (وبناءً للمطاوعة)
 اي لمطاوعة فعل نحو جلبته اي البسته الجلباب فهذا باعتبار المعنى متعد الى
 مفعولين وباعتبار اللفظ الى واحد فحلب اي لبس الجلباب فهو من جهة
 المعنى متعد الى واحد وكون المطاوع بالكسر متعداً يجوز كافي علمه المسئلة
 فعملهما واما من جهة اللفظ فهو لازم وكون المطاوع بالكسر لازماً
 اكثر من الاول وعلى كلا التفسيرين يصح كلام المصنف على ما حققنا فيما
 سبق فنذكر وبما ذكرنا سقط كلمات الشراح في هذا المقام (الباب الثاني)
 منها (نفوع على نفوع) (ونحوه) وبما قاله باب النفوع ول وكذا الابواب الآتية
 يسمى باسماء مصدرها كما مر غير مرة (موزونه تجورب بجورب تجوربا)
 والضم فيه وفي السابق واللاحق للفرق بين المصدر وفعله وتقديعه لكون
 الواو قوية ومحلها مدمم (وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف)
 كتجورب اصله جرب على ما قالوا ثم صار تجورب (بزيادة التاء في اوله) لامادة
 المطاوعة (وبزيادة الواو بين الفاء والميم) لمجرد الالتحاق هذا الكلام ظاهري
 ومبنى على ما هو المشهور من مسامحات الصرفيين والتحقيق ان تجورب
 اصله جورب وهو رباعي مجرد والواو بين الفاء والميم اصلية لازمة
 ومصدره جوزبة على وزن دحرجة وجورب معرب لما قالوا ان جمعه
 جوارب والهاء للجمعة ويجي جمعه على جوارب ايضا مثل كيا ليم جمع كيلج
 وهو الكيل ومقتضى ظاهر كلامهم ان اصل تجورب جرب وليس بصحيح
 اذ لا مناسبة بين الجرب والجورب لان الاول علة محصلة من هيئان الدم القاسد
 والثاني لباس القدم المتخذ من الشعر على ما هو المبسوط في كتب اللغة هكذا
 قاله الاستاذ رحمه الله (فان قلت كلامه هنا مخالف لما قال نفسه في شرح قول

المص وستة ابواب للمحق دخرج حيث قال هناك جعل بعضهم الزيادة
 للالحاق من قبيل مالا معنى له اصلا غير الالحاق وهو فاسد لان معنى حوقل
 وشمل يخالف لمعنى حقل وشمل لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى الى
 آخر ما قال وفيه مخالفة ظاهرة لما قال هنا لان كلامه هنا يقتضى اشتراط
 النسابة بين معنى المحق ومعنى الملق به وكلامه هناك يقتضى عدم
 اشتراطها فكيف التوفيق (قلنا لما قلنا بينهما لان زيادة المعنى على معنى آخر
 يقتضى المخالفة بينهما بالزيادة والتقصان ولا يقتضى عدم النسابة بينهما
 تدبر (وبنائوه للطاوعة) اى لمطاوعة فعمل نحو (جوربه) اى البسته
 الجورب (قجورب) اى ليس الجورب تذكر ما قلنا فى تجليب وفى بعض النسخ
 وبنائوه للارز نحو تجورب زيد اى لبس الجورب وعلى هذه النسخة تكون من
 قبيل التكلم بالطاوع بالكسر من غير تكلم بالطاوع قال الجار بردى فى شرح
 الشافية وقد تكلم بالطاوع وان لم يكن معه مطاوع كقولك انكسر الاناء
 وقال عبد القاهر رحمه الله معنى المطاوع انه قبل الفعل ولم يمتنع فالتانى
 مطاوع بالكسر لانه طاوع الاول مطاوع لانه طاوعه الثانى هذا
 كلام الجار بردى قوله وان لم يكن له مطاوع اشارة الى ان المطاوع بالقح يجوز
 ان لا يوجد اصلا او يوجد ولكن لا يتكلم به كما سبق منا تحقيقها (الباب
 الثالث) منها (تفعل يتفعل تفعل) قد مدله كونه مناسباً للاول فى محل
 الزيادة (موزونه تشيطن تشيطن تشيطن وعلامته ان يكون ماضيه) المفرد
 المذكر الغائب (على خمسة احرف) اذا صله شطن ثم صار تشيطن (بزيادة
 التاء فى اوله والياء بين الفاء والعين) وفيه اشارة الى ان الشيطان مشتق من
 الشطن بفتحين او من شطن شطونا والاول بمعنى الحبل المديد والثانى بمعنى
 البعد وكلاهما يتاسبان معنى الشيطان لظوله او بعده عن رضاه الرحمن وقبل
 مشتق من الشيط بمعنى الهلاك وهذا يناسب ايضا لهلاكه فى الدارين
 (وبنائوه للطاوعة) وفى بعض النسخ للارز تذكر ما قلنا آنفاً (نحو
 تشيطن زيد) اى فعل فعلا مكرها على ما فى بعض شروح المقصود فهو
 متعد معنى ايضا او صار كالشيطان وهو لازم قال فى مختار الصحاح الشيطان
 نونه اصلية وقيل انها زائدة فان جعلته فاعلا من قولهم تشيطن الرجل
 صرفته بمعنى يكون منصرفا وان جعلته من تشيطن لم تصرفه لانه فعلان

انتهى (الباب الرابع) منها (تفعول تفعولان) وانما لم يعمل كالعلل
 يخاف ويزال لانه يبطل الالحاق اذا كان في غير الآخر كما سبق (موزونه
 ترهوك ترهوك ترهوك) ولتقدم محل الزيادة بالنسبة الى سلق قدمه عليه
 وزيادة الياء بين العين واللام لم تسمع وان اقتضاه الترتيب الطبيعي (وعلامته
 ان يكون ماضيه على خمسة احرف) كترهوك اصله ركه على مذاقه
 ثم صار ترهوك (زيادة التاء في اوله والواو بين العين واللام وبنائه لل لازم نحو
 ترهوك زيد) اى يختز يقال مرفلان ترهوك اى يتفاخر ويتمايل الى طرفيه
 في مشيه وهو من الاخلاق والصفات المذمومة قال الله تعالى ولا تمس
 في الارض مراحا لك ان تخرق الارض وان تبلغ الجبال طولاً كل ذلك كان
 شبه عند ربك مكروها * وفي بعض النسخ وبنائه للمطاوعة فيكون من
 قبيل ما لم يكن له مطاوع بالفتح ايضا كما عرفت مما نقلناه عن الجار يردى
 ولعل التسخة الاولى ايضا يحمل عليه لان اللازم والمطاسوع بالكسر
 قد تصادقان واولاه لما قال المصنف فيما سبأ في والتاء انما دخلت بمعنى
 المطاوعة لا يقال هذا مختص بتجلبب كما يقول المصنف لانا نقول هذا مبنى
 على التفضلة عن قوله مثلا ويدل عليه اول كلامه اعنى قوله في هذه الملحقات
 كما سنبين ان شاء الله تعالى (الباب الخامس) منها (تفعلى تفعلى) وقلب الياء
 فيهما الفالفتح كهما وانفتاح ما قبلها لا يبطل الالحاق لكونه في الآخر على
 ما مر غير مرة (تفعلى) بكسر اللام ولم يضم كما في مصادر الابواب السابقة
 لبسم الياء عن الاعلال اعنى القلب الى الواو الذى هو اثقل من الياء مع انه
 يوهم خلاف الحق (موزونه تسلى تسلى تسلى) تذكر ما في الوزن (وعلامته
 ان يكون ماضيه على خمسة احرف) اذا صل تسلى مثلاً سلق ثم صار
 تسلى (زيادة التاء في اوله والياء في آخره وبنائه للمطاوعة) اى لمطاوعة
 فعلى (نحو تسلى زيد) اى ساقه بالكلام اى اذا به تسلى اى فتأذى قيل
 * جراحات السنان لها النيام * ولا يلتمام ما جرح اللسان * ولما كان في هذه الملحقات
 نوع خفاء اراد ان يزيله واعتنى بشأه فقال (اعلم) المخاطب به من مخاطب بما وقع
 في اول الرسالة فتذكر (ان حقيقة الالحاق) حقيقة الشيء وما هيته مابه
 الشيء هو هو كالحيوان الناطق للانسان وتطلق ايضا على ما يقابل
 المجاز والكنية وهذا ليس بمراد هنا بل المراد هو الاول يعنى ان مابه

يُتحقق ويحصل الالحاق الكائن (في هذه الملحقات) أي الملحقات الخمسة
التي زُيدت فيها حرفان على الثلاثي المجرد (انما هو) أي لا يتحقق ولا يحصل
ذلك الالحاق إلا بسبب زيادة حرف أي حرف زائد غير التاء أي مغاير للتاء في
نوعه والمراد من حرف زائد غيره هو الحرف المعلوم عند المخاطب لتقدم ذكر
تلك الملحقات لأنه قد علمت أن يادتان الواقعتان في كل واحد منها وهما التاء
وغيره من تكرار اللام أو الواو أو الياء ولما قال المص (زيادة) لم يعلم المخاطب
أن ذلك الحرف الزائد هو التاء أم غيره من المذكورات فميزه بقوله (غير
التاء) فعلم من هذه التقريرات أن قوله غير التاء صفة لقوله زيادة أي حرف
زائد سوى التاء لا مضاف إليه كما ظن الأستاذ رحمه الله تعالى وتكلم بما لا يرضى
صاحبه قال في مختار الصحاح وغير بمعنى سوى والجمع اغيار وهي كلمة
يوصف بها ويستثنى فإن وصفت بها اتبعتها اعراب ما قبلها وإن استثنيت
بها اعربتها بالاعراب الذي يجب الاسم الواضع بعد إلا أن أصل غير
صفة والاستثناء طرأ على هذا كلام المختار ولذا قال ابن الحاسب وغير
صفة حلت على الألف في الاستثناء وقال الفاضل الجاسمي في شرحه ادلائها
على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالأصل فيها أن تقع صفة
كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعملها على هذا الوجه كثير في كلام
العرب لكنها حلت على الألف واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف
الأصل وذلك لا شتر لك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله انتهى وقد يكون
بمعنى الافتصاب على الحال كقوله تعالى فمن اضطر غير باغ ولا عاد كأنه
قال فمن اضطر خائفا لا باغيا وكذا قوله غير ناظرين إناء وقوله غير محلي
الصيد لأن الحال بمنزلة الصفة على ما ينسب المفسرون إذا عرفت هذا
قلت شعري لمن عدل عن هذا الأصل الكثير الوقوع مع كونه صراطا
سويا إلى خلاف الظاهر من غير شاهد فعمله على الإضافة تكلف وتعمد
مع أنه اشغل بما لا يعني فهذا لا يليق بمنصبه العالي رحمه الله تعالى (مثلا)
هذا يذكر في مقام يوهم انحصار البيان في المذكور فيذكر ويدفع به ذلك
الإيهام قالوا هو اسم مصدر بمعنى التمثيل يقال مثل له كذا تمثيلا إذا صورت
مثاله بالكتابة أو غيرها كذا في المختار يعني أمثل لك بالحق نجلب مع أن
البيان شامل للخمسة وأقول (الالحاق) أي تحققه وحصوله (في نجلب)

مثلاً واختر التمثيل به لكونه اول تلك الملحقات اى هو (بتكرار الباء)
 التكرار ذكر الشئ مرة بعد اخرى يقال كرر الشئ تكريرا وتكرارا ايضا
 يقع التاء وهو مصدر وبكرها وهو اسم كذا في مختار الصحاح قال الاستاذ
 رحمه الله تعالى قال ابو سعيد الضرير سألت ابا عمرو عن اتعالم بفتح انا والتفعل
 بكسر ها فقال ابو عمرو الاول مصدر والثاني اسم انتهى هذا مناف لما قاله
 في باب التفعيل ان التفعال بال كسر ايضا مصدر كالتبيان فالصواب ان
 يمثل بلفظ التكرار فان هذا السؤال مخصوص بمادة التكرار وتمثيل بالوزن
 هو مقتضى للتساوي بين كلاميه مع ان قوله هنالك لم يوجد على وزن اتفعلم
 بال كسر غير التبيان والتلقاه نقلا عن الكشف ويؤيد ما قلنا تدوير المعنى
 حصول الالحاق في تجلبب مثلاً بتكرار الباء وذكره مرة بعد اخرى
 (و) اما (التاء) التي فيه فهي (انما دخلت بمعنى المطاوعة) اى
 لم تدخل الا لقادة معنى المطاوعة على ان يقدر المضاف ويكون الباء
 بمعنى اللام يعنى ان الغرض من دخول التاء فيه مثلاً بحصول تلك الافادة
 فيكون المفعول له تحصيلها فلعل تمثيل الاستاذ رحمه الله تعالى بقوله تعالى
 انكم ظلمتم انفسكم بانخاذكم الجبل على تقدير صحتة يكون تمثيلاً لتجرد كون
 الباء بمعنى اللام مع ان صحتهم لان الباء فيه للسببية اى بسبب اتخاذكم الجبل
 كما في قوله تعالى وما خلقنا السموات والارض وما بينهما الا بالحق فان الباء
 فيه للالابة لا لتعليل كما ظن لان الكلمة اذا امكن الجمل على معنى نفسها
 في الجملة لا يحمل على معنى كلمة اخرى تأمل (كما) دخلت التاء (في تدحرج)
 بمعنى المطاوعة والكاف فيه وفي مثله بمعنى المثل اى انما دخلت التاء في الاول
 لتلك الافادة دخولا مثل دخولها في الثاني لها فكلمة ما مصدرية على ما
 قاله الاستاذ التهرير المدقق الحاج سليمان الفرق اغايجي في مثله وقال ايضا
 الارزنجاني في مواضع من كتبه والكتب مشهورة بهذا فلا مجال الانكار
 ولا يبعد ان يكون بعد التأويل بالمصدر خبر مبتدأ محذوف فيكون تمثيلاً
 لحال اتاء في تجلبب بحالها في تدحرج ثم انه لما ورد سؤال المحصر المذكور
 بقوله والتاء انما دخلت الخ بان يقال لانسم ان اتاء في تجلبب للمطاوعة فقط
 لم لا يجوز ان يكون له دخل في الالحاق اويكون المحض الالحاق دفعه بقوله
 (لان الالحاق) اى لان ما به الالحاق على ان يقيم السبب مقام السبب

لان زيادة الحرف سبب اللاحق وذلك الحرف الذي هو سبب اللاحق
 (لا يكون) ولا يوجد (في اول الكلمة بل) يكون (في وسطها) يسكون
 السين قال في المختار تقول جلست وسط الدار بالتسكين لانه ظرف
 وجلست في وسط الدار بالتحريك لانه اسم وكل موضع يصلح فيه بين فهو
 وسط بالتسكين وان لم يصلح فيه بين فهو وسط بالتحريك انتهى فقد عرفت
 ان المصنف عبر فيها قوله بين الفاء والعين وبين العين واللام فصلح فيه
 بين فهو بالسكون وقد يفرق بينهما بان الوسط بالتسكين يهرك ويم
 ما بين الفاء والعين وما بين العين واللام مثلا والوسط بالتحريك يخص
 ما بين الشين فقط على التعيين مثل ابو السعود مفتي الروم عن الفرق
 بين الوسط بالتسكين والوسط بالتحريك واجاب المفتي بان يقال الساكن
 متحرك والتحريك ساكن كذا قال الاستاذ رحمه الله تعالى وعلى هذا ايضا يلزم
 ان يكون بالتسكين فقد ظهر مما نقلناه من المختار ان الاولى ان يترك لفظ في كما
 صرح به الامام البركوي فيظهار الامر انما مل (و) بل يكون ما به اللاحق
 في (آخرها) كالباء في تجلب والباء في تسليق وبالجملة ان الحرف الذي يزداد
 لغرض اللاحق لا يكون في اول الكلمة التي اراد الحافها بكلمة اخرى
 فلا تكون التاء في تجلب لللاحق بل لافادة معنى المطاوعة فقط بل يكون
 ذلك الحرف في وسطها كتهوك وغيره ويكون في آخرها ايضا كجلب
 وغيره (على ما صرح به) ابن الحاجب (في) الايضاح (شرح الفصل) وكذا
 صرح سائر الشراح في شرحه وعلى هذا الكلام يرد ما قال ان مصنف
 هذا الكتاب على ما ذكره الاستاذ هنا من تقدير سؤال قوله
 لان اللاحق الخ وبيان مورد هذا السؤال ركبك جدا ففطن قبح الله
 عليك حقيقة الحال انك لا تهدي من احيت ولكن الله يهدي من يشاء
 الملك المتعال (واثنان يلبا) من الابواب الخمسة والثلاثين كاشن (المحق)
 احرجم) الذي زيد فيه حرفا على الرباعي الجرد (الباب الاول) من
 ذلك السباين ما زيد فيه ثلثة احرف على الثلاثي الجرد الاولان غير
 اللاحق والاخير لجرد اللاحق (وزنه افعلل يفضلل افعللا) هذا باب
 الافعلال وتقديمه على باب الافعلاء ليكون احدي زوائده من جنس
 بعض جروفيه الاصول (وموزونه افنفس يفعنفس افنفسا) فان

وكذا صرح البخاري
 يردى في شرح
 الشافيه حيث قال
 تحقق اللاحق في
 تجلب انما هو بكرر
 الباء والتاء انما
 دخلت لمعنى
 المطاوعة كما كانت
 كذلك في تخرج
 لان اللاحق لا يكون
 في اول الكلمة انتهى
 (منه)

١٥ هذا على تقدير وجود الزوائد في الملقى به وهو ٧٨ ليس بشرط وكذا موافقة الزوائد

والاصول في العدد
في كل من الملقى
والملقى به يعرف
وجهه بتأمل عدد
٦ ولان الزوائد
كلها في الاستفعال
مطردة لافادة معان
بخلاف الاقنساس
تدبر عدد

١٦ الاستاذ رحمه الله
تعالى اقصى اثر
السيد عبد الله في
شرح الشافية ولم
يفهم من كلامه
ما فهم من كلام
السيد فاول كلامه
ينافي آخره بحسب
الظاهر مع ان ما
ذكره السيد من
السؤال والجواب
غير السؤال والجواب
الذين ذكرناهما مع
ان المناسب هنا ما
ذكرنا تدبر ما فيه
عدد

١٧ وانما قال بناء على
ما نقل الى آخره
لانه يكون صحيحا
على ما قاله ٤

قلت لم كان هذا ملحفا باخرنجيم ولم يكن ملحفا باستفعال مع ان جميع تصاريفه
على وزنه (فلنا يجب ان يكون في الملقى كل من الحروف الاصول والزوائد
مواقعها ٢ في الملقى به والحال ان الاستفعال بالسببة الى هذا الباب اعني
الاقنساس ليس كذلك لا في الاصول ولا في الزوائد لان جميع الزوائد في
الاستفعال اعني الهمة والسين والتاء في الاول والاصول بعد ما جعلا
بخلاف الاقنساس فانه يخالف للاستفعال في مواقع الاصول والزوائد
كما ستعرف واما اذا الحق باخرنجيم فبما افق مواقعها في الملقى والملقى به
ولذا الحق باخرنجيم دون ٦ استفعال كما قال المصنف رحمه الله تعالى وما قاله
الاستاذ رحمه الله تعالى ٨ هنا ايضا لا يخلو عن الركابة فليطالع وليتأمل
(وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف) كاقنسس اصله فقس ثم صار
اقنسس (بزيادة الهمة في اوله والتون بين العين واللام) فالهمة للوصول
والتون للطاوعة كما كانتا في اخرنجيم كذلك (و) بزيادة (حرف آخر
من جنس لام فله في آخره) وفيه اشارة الى ان الزائد فيه السين الثاني
ولا يجري الخلاف المذكور هنا لما عرفت ان البركوي رحمه الله تعالى قال اذا كان
اول المكرر ينحرف كما زاد هو الثاني بلا خلاف ولم يدغم لئلا يطل
اللاحق وبتأوه للارزاق هذا ايضا من قبيل المطاوع الذي ليس له مطاوع
لان معنى القس والاقنساس مفيران لان القس يقتضيان اوبقح
التاف وكسر العين وكذا التفاعس بمعنى واحد يقال رجل قس ومتفاعس
اذا ظهر بطنه ودخل صدره وهو ضد الاحدب على ما نقله الاستاذ
عن الاصمعي ومعنى الاقنساس التأخير والرجوع الى خلف فلا يكون
الاقنساس مطاوع القس نحو اقنسس زيد اي تأخر ورجع الى
خلف من غير ملاحظة المؤخر بصيغة الفاعل يعني تأخر من غير مؤخر
كما في انكسر الاناء من غير ملاحظة الكاسر على ما مر غير مرة وفي اكثر
المنح (وبتأوه لمباقة اللازم كما يقال قس الرجل اذا خرج صدره

ودخل ظهره في الجملة ويقال اقنسس الرجل اذا كان كذلك مباقة)
وهو غير صحيح بناء على ما نقل والاصمعي ٤ (الباب الثاني منهما افعلى)
وقلب الياء فيه التا لا يطل اللاحق لكونه في الآخر كما عرفت (يفعلى)
اعلاه كاعلال يرمي (افعلاء) اصله افعلا فاصارت همزة لوقوعها

في الطرف بعد الف زائدة (موزونه اسلتي اسلتي اسلتي) تذكر ما في الوزن
 (وعلامته ان يكون ما ضيه على ستة احرف) كاسلتي اصله سلق ثم صار
 اسلتي (بزيادة الهزة في اوله والنون بين العين واللام) فالهزة فيه ايضا
 للوصل والنون للمطاوعة كما في المحق به (والياء) لمجرد اللاحاق وفيه
 رد لما قيل ان الزائمه فيه الالف في اخره لان ما به اللاحاق يجوز ان يكون
 في آخر الكلمة كما يكون في وسطها على ما سبق (وبناءؤه لازم نحو اسلتي
 زيد) اي نام على ظهره والاستلقاء كالاسلتي وزنا ومعنى قال السيد
 عبد الله في شرح الشافية يقال سلقته اذا قيته على ظهره فاسلتي
 انتهى فلم اعلم منه انه يحكي لمطاوعة سلق كما سبق قيل وهنا باب آخر ملحق
 باقشعر وهو افعل يفعل افعلالا موزونه اطمان يطمن اطمننا يعني
 ان اصله طمن زيد فيه ثلثة احرف والحق باقشعر وقال الاستاذ رحمه الله
 تعالى ما المانع من ان يكون مثل اطمان واشماز من باب اقشعر وما الداعي
 الي كونهما ملحقين به لان اصلهما طمان وشماز تنبع ولما فرغ من تعداد
 الابواب اصلا ومزيدا ملحقا وغيره اراد ان يشرح في بيان اقسام الفعل من
 جهة كونه سالما وغيره فقال (ثم اعلم) عاطفا على اعلم الواقع في اول الكتاب
 تنبيها على ان ما سيذكره ايضا مطمح انظار الصنفين وان كان
 دون الابواب السابقة على ما فهم من كلام الاستاذ رحمه الله تعالى ويمكن ان
 يقال ان ما بعده اعلى مرتبة مما قبله لان كلمة ثم في الاصل للتراخي في الزمان
 ويستعار للتراخي في الرتبة فيكون ما بعدها اعلى مرتبة مما قبلها او ادنى
 على ما قاله الفاضل العصام في حاشية الجامى فكلما ثم هنا للتراخي
 في الرتبة ويمكن جعلها على الحقيقة بالاعتبار الاخر فافهم (ان الفعل)
 الاصطلاحي فهو اذا بكسر الفاء لا بقصه فانه مصدر ولم يذكر الاسم مع ان
 تلك الاقسام تجري فيه ايضا لانه اراد بيان حصر الافعال لا الاسماء فيعرف
 السلامة وعدمها في الاسم بالمقايسة ولم يذكر الحرف بناء على ان التغير
 لا يتطرق الحرف كما يتطرق الفعل والاسم كذا في المطلوب وفي بعض
 شروح النجاشي ولذا كانت الكلمة المبحوث عنها في علم الصرف اثنتين
 والكلمة التهووية ثلثة (المحصر) صفة الفعل والمحصر اربعة عند البعض
 حصر عقلي وهو ما لا يخوز العقل فيه قسما آخر ويكون ذكر الاقسام فيه

بالتريد بين الاثبات والتقي كقولهم المعلوم اماموجود اولا وحصر استغراق
وهو ما يجوز العقل فيه فسيما آخر لكن يحتاج الحكم باقسامه الى التبع
والفحص ويدكر فيه الاقسام المعلومه بالاستغراء كقولهم انحصر اما ارض
اوماء او هواء او نار وحقق عدم التريد بين الاثبات والتقي غالبا تدبر وحصر
وقوى كحصر الكلمة على الثلاثة وفيه كلام وحصر جعل كحصر رسالة
الاعطار على ثلثة ابواب والظاهر ان الحصر هنا استغراق او وقوى لكنه
منضمين للحصر العقلي تأمل فيه تمل وبما ينبغي ان يعلم هنا اجالا ان التقسيم
اما حقيقي واما اعتباري اما الحقيقي فهو ضم قيود متباينة او مخالفة الى القسم
ليحصل بانضمام كل قيد قسم واما الاعتباري فهو ضم قيود متقاربة في الجملة الى
القسم لذلك ويشترط في الاول التباين في الاقسام بخلاف الثاني فانه لا يشترط
فيه بل يجوز فيه تدخل الاقسام وهنا من قبيل الاول لتخصيص المتباينة بين
الاقسام وهذا القدر يكفي لطالبي هذا الكتاب والتفصيل في كتب الادب وقد
بينته في شرح الكفوي بما لا مزيد عليه يعني ان الفعل الذي انحصر (في هذه
الابواب) اي الابواب الخمسة والثلثين على مذاق المصنف ثمانية اقسام
بحسب الاستغراء لانه (اما ثلاثي مجرد سالم نحو كرم) فانه ثلاثي لكونه على
ثلاثة احرف وبمجرد لكونه خاليا عن الزيادة وسالم لكونه عاريا عن حروف العلة
والهزمة والتضعيف فهو سالم عند الصرفيين والتهويين لان جميع حروفه
الاصلية التي تعبر عنها بالفاء والميم واللام كما في فعل سلمت عن الحروف
المذكورة وكلمة رمى غير سالمة عندهما وباع غير سالم عند الصرفيين وسالم
عند التهويين لكون آخره عاريا عن الحروف المذكورة واسلمني سالم
عند الصرفيين وغير سالم عند التهويين فكان بين الطائفتين عموم وخصوص
من وجه باعتبار السلامة لاجتماعهما في مادة واقتراح كل منهما عن الآخر
في مادة اخرى وكذلك غير السالم كما عرفت المواد فلم يمسبق ان السالم
عند التهويين مالمس في آخره حرف علة سواء كان في غير الآخر او لم يكن
وسواء كان اصلا او مزجدا وعند الصرفيين لا يخرج الحرف الزائد الكلمة عن
السلامة لان السالم عندهم مالمس عن الاعلال فلما سلمت اصوله المتبعة كان
سالما فيكون قائل واكرم وفرح سالما بزيادة الالف والهزمة والتضعيف كذا
في بعض شروح الزنجاني وغيره (واما ثلاثي مجرد غير سالم نحو وعد) فانه

في الحار يردى في
شرح الشافية حيث
قال اقمس اي
رجع وتأخر الى
خلف من القمس
وهو خروج الصدر
ودخول الظهر
ضد الحذب انتهى
وما ذكر في الشرح
مبنى على ما ذكره
الاصمعي وهو الاول
تدبر (منه)

مثال والمثال غير سالم عند هم وسالم عند نحو بين وقدّم الثلاثي على
 الرباعي لتقدمه عليه طبعاً فقدمه وضماً ليوافق الوضع الطبع وقدّم السالم
 على غير السالم لتكون مفهومه وجودياً وقدّم المجرد من الثلاثي والرباعي على
 المزيد منهما لأن المجرد أصل بالنسبة إلى المزيد والأصل أولى بالتقديم (وأما
 رباعي مجرد سالم نحو دحرج) فإن جميع حروفه الأربعة أصلية وهاد
 عن الحروف المذكورة (وأما رباعي مجرد غير سالم) أوجود حرف الهلة في
 حروفه الأصلية ولكونه مضاف الرباعي وهو ما كان فاء فعله مع لامه الأولى
 وكذا عين فعله مع لامه الثانية من جنس واحد كززل ولم يدغم هذا النوع
 من المضاعف لوجود الفاصل بين المثليين وهو مانع كما يجيء في بحثه
 والمضاعف غير سالم (وأما ثلاثي مزيد فيه سالم نحو اكرم) فإن الهمة
 كانت زائدة والزيادة لا تخرج الكلمة عن السلامة عندهم بعد أن كان أصله
 سالماً وأصل اكرم كرم وهو سالم كما عرفت وكذا ما زاد عليه (وأما ثلاثي مزيد
 فيه غير سالم نحو اوعد) لعدم السلامة في أصله وكذا المزيد عليه (وأما رباعي
 مزيد فيه سالم نحو تدحرج) لسلامة أصله وهو دحرج (وأما رباعي
 مزيد فيه غير سالم نحو توسوس) لعدم السلامة في أصله وهو وسوس
 وقد عرفت أنه معتل ومضاعف فزيده أيضاً غير سالم (ويقال) أي يسمى
 (لهذه الأقسام) يعني تميز هذه الأقسام عند المعليين والمتعليين (بالأقسام
 الثمانية) كما تميز الأقسام الآتية بالأقسام السبعة كما يجيء وقد عرفت مما سبق
 أن الفعل يكون ثلاثياً ورباعياً ولا تكون الحروف الأصلية زائدة على الأربعة
 ولا يكون ثنائياً أيضاً وإن جوزهما العقل لما قلنا أن الحصر استقرائي أو وقوعي
 وأما الاسم فيجوز أن يكون خماسياً أيضاً قال ابن الحاجب في الشافية وأبينة
 الفعل الأصول ثلاثية ورباعية وأبينة الاسم الأصول ثلاثية ورباعية
 وخماسية والاسم الثلاثي المجرد عشرة أبينة بحسب الاستعمال وهي فلس
 وفرس وكتف وعضد وخبر وعنب وإبل وقفل وصرد وعق ولر رباعي
 المجرد خمسة استعمالاً لا جعفر وزبرج وبرثن ودرهم وقطر وزاد الأخفش
 جحدر وللخماسي أربعة سفرجل وقرطوب وجحمرش وقد جعلوا بالجملة
 أن الفعل إما ثلاثي يحصل حرف يتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف
 يفصل بينهما وما دونه خروجه عن حد الاعتدال ولذا لا يقع ثنائياً وكذلك

الاسم المتكهن ٩ ويشترك الفعل والاسم في كونهما ثلاثيا وورباعيا ولم يكن
للفعل تجاسي ثلاثيا لمساواة الفرع للاصل وهو مستكره اذ الفرع ينبغي
ان يكون منقطا عن الاصل بدرجة هذا ثم شرع في بيان تقسيم الفعل
الى الاقسام السبعة فقال (ثم اعلم) بكلمة ثم ايضا لان ما قبلها متضمن
لما بعدها واذا قدم الزنجاني على الكل فكان ما قبلها اعلى مرتبة مما بعدها
ولا يبعد العكس لما بيناه فتذكر (ان كل فعل) اي كل فرد من افراد الفعل
باعتبار آخر مختصر في سبعة اذ كل كل اذا دخلت على النكرة تكون لاحاطة
الافراد كقولهم كل زمان ما كؤل واذا دخلت على المعرفة تكون لاحاطة
الاجزاء ولذا لم يجز كل الزمان ما كؤل لان كل اجزائه لا يؤكل كاقشر فايراد
كل في المقسم مبنى على ماهو المشهور في ان التقسيم للافراد كما ان التعريف
للماهية (اما صحيح) كلمة اما بكسر الهيرة يدل على انحصار الفعل في الاقسام
المذكورة وفيه سؤال وجواب مشهور ان مذكور ان في كتب الخوف ليطالع
ثمة (وهو) اي الفعل الصحيح لان المقسم يدخل في كل واحد من اقسامه

كباين في الاداب فافهم (الفعل الذي ليس في مقابلة الفاء والعين واللام حرف
من حروف العلة) قدمه على المقتل لانه بالنسبة الى المقتل اصل بحسب الذات
التي نحن بصدد ها لان مراد المصنف منه التقسيم وهو يكون بحسب
الذات والتعاريف تابعة على ما يدل عليه اسلوبه وهذا ظاهر وان خفي على
الاستاذ رجة الله حيث قال المراد مفهومهما اذ البحث في تعريفهما والتعريف
ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم وهذا كلامه ويمكن ان يقال انما قدمه
عليه لانه اراد الاخراج من البين لان مراده هنا البحث عن الاعلال والادغام
فكان ذكر الصحيح هنا للاستطراد لان الاشياء تنكشف باضدادها ولذا قدم
ان الحاجب المقتل على الصحيح فلا وجه لما قاله الاستاذ رجة الله تعالى انما قدم
الصحيح لتجرد عن الاعلال لانه بنا في ماهو الغرض من هذا البيان
كما عرفته قبل لو قدم المقتل على الصحيح لكان اولي لان مفهوم المقتل
وجودي ومفهوم الصحيح عدمي فيستدعي الوجودي التقديم والعدمي
التأخير انتهى يعني ان مفهوم الاول وجودي مفيد بوجود حرف العلة
ومفهوم الثاني عدمي مفيد بعدم ذلك الوجود فالوجودي المفيد يستحق
التقديم على العدمي المفيد قال الارزنجاني في حاشية التصورات الوجود

٩ وانما قيدنا الاسم
بالممكن احتراز عن
المبنى فانه يجوز كونه
ثنائيا كمن وما بخلاف
المتكهن فانه لا يجوز
فيه

٤ وانما قال على ما
هو المشهور لانه في
التحقيق انها للماهية
كالتعريف كما حققه
الآدمي في شرح
الولدية والفاضل
العصام وغيرهما

المطلق لا يكون مقدما على العدم المطلق بل يستحق الوجود المقيد التقديم على العدم المقيد اى عدم ذلك الوجود وكذلك العدم المطلق يستحق التقديم على الوجود المطلق كما كان عدم العالم مقدما على عدمه هنا وقد اعترض الاستاذ رحمه الله على ذلك القيل بقوله وفيه نظر الى آخر ما قال وتكلم بما لا يعنى ايضا وتعبيره فيه وما له ركيك جدا (وهى) اى حروف العلة ثلاثة (الواو والالف والياء) وسميت هذه الحروف بحروف العلة لان العليل لا يتلفظ الا بها عند الانين نحو واى فاضا فوا هذه الحروف الى العلة لتلغظ العليل بها لا من عادتهم انهم اضافوا شيئا الى شئ بادنى ملايسة ولا يبعدان تسمى بحروف العلة لوقوع التغيرات فيها كثير اوحقيقة العلة تغير الشئ عن حاله وتسمى هذه الحروف ايضا حروف الزوائد واللين والمد اما تسميتها بالزوائد فظاهر واما باللين فلما فيها من اللين لا تساع مختار جهها واما بالمد فلقبوها الامتداد فالعلة اعم من المد واللين لصدقها على المتحرك والساكن منها ثم اللين اعم من المد لعدم اشتراط ان يكون حركة ما قبلها من جنسها واما المد فهو مشروط بهذا الشرط واما الزوائد والعلة فينهما عموم من وجه لصدقهما فى واو قعود وصدق الزوائد فى همزة اكرم وصدق العلة فى وسط قال كذا فى الاساس لكن الحق ان الزوائد اعم من العلة لان حروفها عشرة وهى اليوم تنساء او يا اوس هل نمت اولم ياتنساء هو جمعها بعضهم فى بيت وهو يا اوس هل نمت ولم ياتنساء هو فقال اليوم تنساء واتانى سليمون او سلتعنونيها او هويت السمان قيل سئل ابو العباس المبرد الماعثمان المازنى عنها فانشد المازنى * هويت السمان فشيبتنى * وقد كنت قدما هويت السمان * فقال انا اسئل عن حروف الزيادة وانت تشدنى الشعر فقال قد اجبت مرتين كذا فى الشافية وشروحها (والهمزة والتضعيف) معطوفان بالرفع على قوله حرف من حروف العلة لاعلى الواو واختيها وفيه اشارة الى ان الهمزة ليست من حروف العلة اذ الهمزة لا تجرى فيها ما يجرى فى حروف العلة فى كثير من الابواب على ما ذهب اليه الجمهور ولذا لم يعدوا المهموز من المعتل واخرجوه عن حده وفيه اشارة ايضا الى ان المختار عنده المساواة بين الصحيح والسالم على ما ذهب اليه البعض واما عند البعض الاخر فينسبها عموم وخصوص مطلق والسالم

اخص مطلقا والصحيح اعم مطلقا اذ لم يشترط فيه عدم وجود الهزة
 والتضعيف بخلاف السالم فانه شرط فيه ذلك وبالجملة ان الصحيح والسالم
 على ما اختاره ما سلمت حر وفه الاصلية التي تقابل بالقاء والعين واللام
 من حروف العلة والهزة والتضعيف وانما اعتبر الخلو من الهزة والتضعيف
 لانه قد يترتب عليهما احكام المعتل من الابدال والحذف وغيرهما على
 ما سيجي في بحث المهور والضاعف (واما شال) سمي به لماثلة لماضيه
 الصحيح في تحمل الحركات وعدم الاعلال ويقال له المعتل الغائضا
 لوجود حرف العلة في قائه وهو يجي من الباب الثاني نحو وعد يعد عدة
 والامرعد والنهي لاتعد ويسر يسر يسر او الامر يسر والنهي لاتيسر
 ومن الباب الثالث نحو وهب يهب هبة والامرهب والنهي لاتهب ومن الباب
 الرابع وجل يوجل وجلا والامر يجل والنهي لاتيجل ومن الباب الخامس
 وجه يوجه وجاعة والامر اوجه والنهي لاتوجه ومن الباب السادس
 ورث يرث وراثه والامر رث والنهي لاترث ثبت الواو والياء في الماضي لانهما
 اذا وقعتا في الاول لاتغيران غالبا لكن الواو قد تغلب تاء مثل التكلان والتراث
 والتهمة وقد تغلب همزة كما قال النبي عليه الصلاة والسلام لرجل اثار بسبابيه
 في التشهد احدا حد بمعنى اجمل واحدة ووتر اصله وحدثت بركات الله
 تعالى واذا الرسل اقتت اصله وقت من التوقيت بمعنى تعيين الوقت كذا
 في الاساس مع بعض التغيير ولما اخرج الصحيح من البين اراد الشرع
 في المقصود الا هم هنا الذي هو المعتل وقدم المثال على سائر لتقدمه طبعها
 بالاعتبار لما لاجله البحث اعنى حرف العلة كما عرفت في بحث الصحيح فتذكر
 (وهو) اي المثال الفعل (الذي يكون) اي يوجد او يكون واقعا (في مقابلة
 قائه حرف من حروف العلة) وذلك الحرف اما واو (نحو وعد) من وعد
 يعد وعدا وعدة والوعد يستعمل في الخير والشر واما الايباد والوعيد
 فمختصان بالشر (و) اما ياو نحو (يسر) من اليسر يسكون السين وضمها
 ضد العسر واليسور ضد المعسوز كذا في المختار واما الالف فهو ساكن
 دائما فلا يقع في الاول ولذا لم يمثل في المثال بما في اوله الف والتمثيل يقتضي
 الوجود (واما اجوف) جوف الانسان بطنه ويقال للشيء الذي فيه
 تجويف بجوف اجوف كذا في المختار وسمى المعتل العين باجوف لما وقع

في وسطه الذي هو بمنزلة الباطن نجويف أي خلسو من الحرف الصحيح
ويقال له ذوات الشئ لصيرورته في التكلم وحده على ثلثة احرف كقلت وبعث
كذا قالوا بما عرفت من التقدم الطبيعي يعلم تقديم المثل العين على المثل
اللام ويحكي هذا القسم من الباب الاول نحو قال يقول وكان يكون ومنه
قوله تعالى ولم يك شيئا وقوله تعالى فلانك في مريضة حذفك التون فيهما
تخفيفا ومن الباب الثاني نحو باع يبيع وساح يسبح ويجهول يبيع يباع كما وقع
في قول علي رضي الله عنه بكيت على شاب قد تولى فيا ليت الشباب لئلا يود
ولو كان الشباب يباع بعا لا عطيت المايعة ما يريد ومن الباب الرابع
نحو خاف يخاف وزال يزال وكفوه تعالى يخافون ربهم من فوقهم وانا خاف
من ربنا وهذا القسم يعلم فيه من الزوائد اربعة ابواب باب الافعال نحو اقام
يقيم اقامة والاصل اقوم يقوم اقواما اعل بالثقل والحذف وتعويض الناء
عن المحذوفة وكذا اباع واجاب وغيرهما كفوه تعالى اجيبوا داعي الله
وباب الافعال نحو ارتاب يرتاب واصطاد يصطاد كما في قوله تعالى
ولا ترتابوا واصطادوا وباب الانفصال نحو انتقاد يفتاد وباب الاستفعال
نحو استفاد يستفيد واستجاب يستجيب كفوه تعالى استجبوا لله وللرسول
واما الهاء كثيرة (هو) اي الاجوف الفعل (الذي يكون في مقابلة عينه
حرف من حروف العلة) وهو ايضا اما واو (نحو قال و) اما بالهجو (كال)
اصلهما قول وكيل قلت الواو والياء الفاتحة كهما وانفتاح ما قبلهما
فصارا قال وكال وقد يكون القال كالقيل اسما وفي الحديث نهى عن قيل
وقال (اعلم ان هذا القلب ليس على اطلاقه بل بعد وجود شرائط سبعة
الاول كون الكلمة على وزن الفعل وبه يخرج نحو الحوكة بسبب التاء ونحو
حيدي بسبب الف التانيث فانهما لا يوجدان في الفعل والثاني ان يكون
حركتهما اصلية وبه يخرج نحو عوا القوم والثالث ان لا يكون فتحه
ما قبلهما في حكم السكون وبه يخرج نحو عور واجتور اللذين في حكم اعور
ومجاور تدبر والابع ان لا يكون في معنى الكلمة اضطراب وبه يخرج الحيوان
فان الحركة في لفظه تدل على الحركة ٧ والاضطراب في معناه فلو اهل
لغات هذه الدلالة وكذا لا يعمل موثان جلا على نقيضه والخامس ان لا يجتمع
في الكلمة اعلان وبه يخرج طوى بالنسبة الى الواو والسادس ان لا يلزم ضم

٧ يعرف من قوله
وان الاخيرة لهي
الحيوان اي الحيوة
الابدية كما في ديباجة
الطريقة افنبا سا
من القرآن سجد

حرف العلة في مضارعه وبه يخرج نحو خي فانه لو اعل وقيل حاي لكان مضارعه يحاي وكيفاف والسابع ان لاتقوت الدلالة على اصلها فلا يعل نحو استخوذوا نقود ليعلم انها واويان واذا لم توجد هذه الشروط لا يعل كما في المخرجات هذا تلخيص ما في روح الشروح (واما ناقص) ويقال له المتسل اللام وكونه ناقصا لتقصانه في الاخر حركة او حرفا في مثل يغزو ولم يعز ويقال له ايضا ذوالاربعة لكون ماضيه على اربعة احرف في التكلم وحده كذا قالوا لكن فيه وفيما سبق كلام بحال ال المطولات (وهو) اي الناقص (الذي يكون في مقابلة لامه حرف من حروف العلة) وهي اما واو (نحو غزا) اصله غز وفعل به ما فعل يقال (و) اما يا (نحو رمى) اصله رمى بفتح الميم والياء قبلت الفاء كتبت على صورة الياء كما سبق في سابق وهذا القسم يجيء من الباب الاول نحو دما يدعو دعوة ودعاء ومن الباب الثاني كفضى بفضى قضاء ومن الثالث كسعى يسعى سعي ومن الرابع كخشى يخشى خشية ومن الخامس كسرو يسرو مسراوة ولا يجيء من السادس ويعمل في هذا القسم من الزوائد تسعة ابواب باب الافعال نحو اعطى يعطى اعطاء بالهمزة المقلوبة من الياء كما في سلفاء ومنه قوله تعالى فان اعطوا منها رضوا وان لم يعطوا منها اذا هم يسخطون وباب التفعيل نحو حلى يحلى تحلية كما في قوله تعالى وحلوا اساور من فضة ويحلون فيها من اساور وفي الحديث حلوا انفسكم باطاعة وامثالها كثيرة وباب المفاعلة نحو دارى يدارى مداراة قيل بالجنس دارهم مادمت في دارهم وارضهم مادمت في ارضهم وفي الخبر صايكم بالمدارى ومنه تاجي ينادي ونادى ينادى الى غير ذلك وباب الافعال اهتدى بهتدى اهتداء كما في قوله تعالى والذين اهتدوا زادهم هدى وفي الحديث اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وغير ذلك وباب الانفعال نحو انجلى ينجلي انجلاء كما في قول امرئ القيس * الاياها الليل الطويل انجلى * وباب الافعال نحو ارعوى يرعوى ارعواء وقد سبق في حقه كلام في بابه وباب التفعّل تلقى يتلقى تلقيا بكسر القاف وباب التفاعل نحو تراضى يراضى تراضيا وتعالى الله الملك الحق وباب الاستفعال نحو استدعى يستدعى وكقوله تعالى واستشفوا ثيابهم ولا يستشون وغير ذلك وقد قيل باب الافعال نحو اعروى يعروى اعراء

وتصريف اسلنقى مثل تصريف هذه الكلمات (واعلم انه قد تسقط اللام
 اكتفاء بالكسرة الدالة على الياء كقوله تعالى والليل اذا يسر ويوم يأت
 لا تكلم نفس ويوم يدع الداع في يدع وتسقط الواو اكتفاء بالضمة الدالة
 على الواو (واما الليف) سمي به لان فيه اجتماع حرفي اللفة اذ يقال للمجتمع
 لفيف وفيه وجه آخر (وهو اى اللفيف) الذى يكون فيه حرفان من
 حروف اللفة) سواء كانتا واوين او يائين ثم شرع في تقسيمه فقال (وهو)
 اى اللفيف باعتبار اقترانهما واقتراحهما (على قسمين) اى على نوعين
 القسم (الاول اللفيف المقرون) سمي به بالقرون لاقتران الحرفين اللتين
 من غير فاصل بينهما ولذا قال (وهو) اى اللفيف المقرون الفعل (الذى
 يكون في مقابلة عينه ولامه حرفان من هذه الحروف) اى من حروف اللفة
 اعلم ان الاحتمال العقلي في هذا الباب اثنا عشر قسما لان الواو والياء اما
 ان تكونا فاء وعينا او فاء ولاما او عينا ولاما فهذه ثلثة وعلى كل تقدير من
 الثلثة اما ان تكونا واوين او يائين او الاول واو والثانية ياء او بالعكس
 فهذه اربعة فاذا ضربت اثلثة في الاربعة يحصل اثنا عشر قسما لكن كون
 الفاء والعين حرفي لفة لم يوجد في الافعال بل هو مختص بالاسم مثل بين في
 اسم مكان ويوم لازمة مخصوصة وويل لكلمة العذاب فسقط اربعة
 وبقي ثمانية اربعة للمقرون واربعة للمفروق ولم يوجد في المفروق غير ما كان
 فاء واو ولامه ياء الايدى يدي فسقط منه ثلثة اخرى وبقي اربعة ثلثة في
 المقرون وواحد في المفروق اما مثال ما كان عينه ولامه واو نحو قوى يقوى
 قوة اصله قو وقلب الواو الثانية ياء لانكسار ما قبلها فصار قوى كرضى
 ولم يدغم مع وجود مقضى الادغام ايضا لان التخفيف الحاصل بالاعلال ازيد
 منه بالادغام يعرف ذوالطع السليم وانما اعل لامه دون عينه مع وجود
 مقتضى الاعلال فيه ايضا لان الاخر اولى بالتغير والتصرف فيه ويفهم
 منه وجه آخر لعدم الادغام تدبر واما ما كان عينه ولامه يائين مثل
 حي يحى حيوة من باب علم فحي كرضى بلا اعلال العين لانه لو ادغم في
 الماضي لادغم في المضارع ولو ادغم فيه لزم ان يقال يحى بضم الياء وهو
 مرفوض عندهم وجوز فيه الادغام بلا ادغام المضارع كما في قوله تعالى
 ويحي من حي من بينة وحيوة بقلب الياء الفا وكتبت بصورة الواو على لغة

من يميل الف الى الواو وكذلك الصلوة والزكاة والربوا كذا ذكره صاحب الكشف فيه والحق ان امثال ذلك تكتب في المصحف بالواو اقتداء بالسلف وفي غيره بالالف كحياة لانها وان كانت متقلبة عن الياء لكن الالف المتقلبة عنها اذا كان ما قبلها ياء تركبت بصورة الالف الا في يحيى كذا ذكره العلامة التفتازاني وكذا صرح الحق بمساقلنا بالحقيقة واما امثال ما كان عينه واوا ولامه ياء (نحو طوى طيا) من باب ضرب واصل طياطو ياعل بقاعدة قد سبق احدهما ومثله غوى يغوى غيا وهوى يهوى ولوى يلوى كما في قوله تعالى والنجم اذا هوى ونهوى اليهم ويلوون السنهم وليا بالسنتهم وما فهم من كلام الاستاذ رحمه الله تعالى ان القرون يحيى من البابين من الثاني كطوى ومن الرابع كغوى تنبع ومن الزيدات يمل فيه عشرة باب الافعال نحو احى يحيى احياء وفي القرآن والله يحيى ويميت فلنحيينه حياة طيبة ومثله اغوى يغوى اغواء كما قال الله تعالى اغويننا اغوينهم كما غويننا وقال ايضا ومنساعا للفقير وباب التفعيل نحو قوى يغوى تقوية وحى يحيى تحية كما في قوله تعالى واذا حييتم بهيبة فحيوا باحسن منها ومثله سوى يسوى تسوية كما في قوله تعالى فاذا سويته ونفخت فيه وفي الحديث سوا وصفو فكم وباب المفاعلة نحو داوى يداوى مداواة وساوى يساوى مساواة وفي التنزيل حتى اذا سارى بين الصدفين وفي الشعر لعمرك لو ساويت فارون في الغناء وساويت نوحا ثم اقمنا في العمر ونلت الذي نال ابن داود ناله البس قصارىك المصير الى القبر وان كنت لاتدرى متى الموت فاعلم بانك لا تبقى الى آخر الدهر وباب الافعال كما في قوله تعالى لا يستوى اصحاب النار واصحاب الجنة وباب الافعال كما في احو ويحو و احووا بالادغام او الاعلال وباب الافعال احواوى يحوواى احوواى وباب التفعيل نحو تسوى يتسوى وباب التفاعل كما في حديث تداوا فان الذى انزل الداء انزل الدواء وباب الاستفعال نحو استحيى يستحيى استحياء كما في قوله تعالى ان الله لا يستحيى ان يضرب مثلا ما بعوضة (و) القسم (الثاني اللزيف المروق) ويقال المقتل الغاء واللام (هو الذى يكون في مقابلة فائه ولا مدحرفان من هذه الحروف) المذكورة وتسميته بالالفيف لسا مروه بالمفروق لكون الحرفين العلتين مفصولين بالحرف الصحيح

وقد عرفت انه لا يوجد في المروق غير ما كان فاؤه واو اولامه ياء ولذا قال المصنف (نحو وقي يقي وقاية) وهو باعتبار لامه كالناقص فالامر منه ق والنهي لاتي كما في قوله تعالى وقهم السيئات وقنا عذاب النار وهو من الباب الثاني ويحيى من الرابع نحو وري يوري والامر وقي حال الوقف ره بالهاء ومن باب حسب نحو ولي بلى ولاية ويعمل فيه من الزيدات باب الافعال كالولي يولي ايلاموا وحى يوحى ايجاء وباب التفعيل كولي يولي تولية وباب المفاعلة كوالى يوالى موالاة وقوله تعالى يوارى سوا تركم وباب التفعّل نحو قوله تعالى الله يتوفى الانفس وتوفى مسلما وباب التفاعل نحو قوله تعالى وتوا صوا بالحق وباب الافعال كاتقى يتقى اتقاء وباب الاستفعال كالستولى يستولى استيلاء (واما مضاعف) اسم مفعول ويقال له ذلك لان فيه ضعفا اى تكرار حرف واحد ولذا يقال له الاصح لاحتياجه الى تكرار الحرف كما ان الاصح يحتاج الى تكرار صوت ليفهم قدمه على المهموز لزيادة قربته منه الى الصحيح بسبب قلة التغير اذ ابدال احدى حروف التضعيف وحذفه في مواضع مخصوصة وهى في نحو تقضى البازي بقلب الضاد ياء وفي مثل مست وظلت واحسنت يحذف السين اذا صل الاول تقضض واصل الباء وا فى مست وظلات واحسنت وقد قرئ فظالم تفكهون وظالم ايضا على الاصل بخلاف تبيين الهمة فانه في مواضع كثيرة على ما سيجي ولذا جعلها البعض من حروف العلة كذا في بعض الشروح فافهم (وهو) اى المضاعف البناء (الذى يكون عينه ولامه من جنس واحد) فان قيل هذا التعريف غير جامع لانه لا يدخل فيه مثل وسوس قات طائفة بل التعريف الجامع هو هذا وهو الذى اجتمع فيه حرفان متماثلان او متقاربان في المخرج في كلمة او كلمتين قلنا المضاعف له معنيان اعم واخص اما المعنى الاعم فهو ما ذكر واما الاخص فهو ما ذكره المصنّف ومراده بيان المعنى الاخص لا الاعم فلا يرد ذلك الاعتراض (نحو مد) اصله مدد بالتحريك لانه ماض من باب نصر هذا مثال لما يكون التضعيف في اصوله وقد يكون في غيرها كاحر واقشر فيجرى فيه من الادغام ما يجرى في الاول واما نحو وسوس وزلزل من مضاعف الرباعى فلا يدغم لوجود الفاصل بين المتجانسين حذفت حركة الدال الاولى لاجل الادغام لان

اسكان الاول شرط فيه ليتصل بالثاني يحصل التخفيف المط وكذا تحريك
 الثاني شرط فيه لانه ميئ الاول الساكن والساكن كالميت لا يبين نفسه
 فكيف يبين غيره (ثم ادغمت الدال الاولى) الساكنة (في الدال الثانية)
 المهر كة فصار الحرفان في الحقيقة والتلفظ حرفا واحدا في الكتابة
 قد يكونان حرفين في الكتابة ايضا كالرحن والشمس فان الدغم والمدغم
 فيه حرفان فيهما في التلفظ والكتابة معا الا انهما متعديان في التلفظ نوعا
 فانهما آراء في الاول وشينان في الثاني وفي الكتابة مختلفان نوعا لان المدغم
 لام والمدغم فيه راء في الاول وشين في الثاني ويقال لهذا الادغام
 الشمسي لكون لفظ المدغم متعديا في المدغم فيه كما ان الكواكب تنعدم
 بالشمس على ما في بعض كتب الادغام قاله الاستاذ رحمه الله تعالى في هذا المقام
 ركبك جدا فليطالع ثم لما كان هذا المقام مظنة سؤال ناس من ذكر الادغام
 بان يقال بمعنى الادغام قال (الادغام) عندهم (ادخال احد المجازين)
 اي التماثلين على مذاقه وادغام المتقاربين وغيره ٩ مقروك البيان هنا على
 ما عرفت (في الآخر) اي في الحرف الآخر ويعلم منه وما سبق ان الحرف
 قد يذكر وقد يؤتى على ما بين في محله والادغام من الافعال والادغام
 بتشديد الدال من الافعال لانه الادخال المخصوص ٧ قياس الاصطلاح
 ولا يبعد ان يقال هو عينه ولذا قال في مختار الصحاح يقال ادغمت اللجاء
 في الفرس اي ادخلته فيه ومنه ادغام الحروف يقال ادغم الحرف
 وادغم هذا كلام المختار تدبر واعلم ان الغرض من الادغام طلب التخفيف
 اذ مع الادغام يرتفع اللسان ارتقاعة واحدة كما يظهر للراجع الى الوجدان
 ثم شرع في تقسيم ما عرفة ليكون اوقع في النفس فقال (وهو على ثلاثة
 انواع) باعتبار اختلاف العارض كما ستقف عليه النوع (الاول) منها
 ادغام (واجب) ولتوة الوجوب وشرفه قدمه على الجائز والمنتفع (وهو)
 اي الادغام الواجب يكون في صورتين الصورة الاولى (ان يكون الحرفان
 المتجانسان متحركين) في كلمة واحدة بقرينة المثال فان الادغام في مثل
 ضرب بكر غير واجب وان وجد فيه الحرفان المتماثلان لكونهما في كلمتين
 واما اذا كانتا في كلمة واحدة فيجب (فان قلت لم يدغم قرد وسرر وجدد
 وطلل بحر كتين بلا ادغام في الكل) قلنا اما عدم الادغام في قرد د

١٠ واعلم ان الادغام
 على ثلاثة اقسام
 ادغام مثلي وهما
 المتفقان مخرجا
 ووصفة وادغام
 متجانسين وهما
 المختلفان صفة
 والمتفقان مخرجا
 وادغام متقاربين
 وهما المتقاربان
 مخرجا ووصفة كما
 سبق في المشرح

١١ واما قال الادخال
 المخصوص لان
 الادغام في اللفظ
 ادخال الشيء في
 الشيء على ما نقل
 في المرحشي عن الجار
 لمدى ويؤيده ما
 في المختار

فثلا يبطل الالحاق فان فردد بمعنى المكان الفليظ ملحق بجعفر ولذا قالوا
 فرادد وقرئد كما قالوا جعفر وجعفر على ما قاله السيد عبدالله في شرح
 الشافية واما عدم الادغام في البواقي فثلا يلتبس الصكك بالصك اى
 صك القاضي و السرر بالسر اى السررة والجبد بالجدي اى البئر في الطريق
 و طلل بالطل اى المطر الضعيف وكذا قطع شعره و طيب البلد تدبر
 (واما عدم ادغام حى في بعض اللغات فثلا يقع الضمة على الياء في
 مضارعها كما سبق والادغام فيه اكثر و قرئ ويحيى من حى عن ينة على ما
 في المختار والصورة الثانية من صورتى الادغام الواجب ما بينه المصنف
 بقوله (او يكون الحرف الاول) منهما (ساكنا) فكلمة او التقسيم المحدود
 لا تقسيم الحد ولا التشك ولا لتشكك لان الشكل ينال في الغرض من التعريف
 كما بين في محله (و) الحرف (الثانى مفعركا) في كلمة واحدة (نحو مد مد)
 هذان مثالان للصورة الاولى اصلهما مد ديمدد من باب نصر يقال مد
 الثوب فامد وقد عرفت انها اذا كانتا في كلمتين لا يجب الادغام كضرب
 بكر ولذا قيدنا بقولنا في كلمة واحدة وكذلك يجب تقييد الصورة الثانية
 بذلك القيد وكما قيدنا ايضا (نحو مددا) اصله مددا كقلا اذهو مصدر مد
 فالدال الاولى ساكنة والثانية مفعركة فادغمت فيها وفي بعض شروح
 هذا الكتاب ان الادغام في هذه الصورة اى الثانية ضرورى لانه لا يحال
 لعدم الادغام فيها ولو في كلمتين انتهى وصاحب روح الشروح والاستاذ
 رحمه الله افغيا اثره وتكلما بمالم يعنيا وهذا سهو منهم لان الياء او الواو
 وقعت في آخر كلمة مع مثلها في اول كلمة اخرى مع ان الاولى ساكنة والثانية
 مفعركة ولم يدغما كما في قوله تعالى في يوم ٢ كان مقداره وفي فاولا و هم فيلزم
 التقييد في تلك الصورة بذلك القيد ايضا فتدبر ٨ (و) النوع (الثانى) من
 الانواع الثلاثة (جائز) اى جائز ادغامه وعدمه فالجواز بمعنى سلب الضرورة
 اى الوجوب عن الطرفين اى الوجود والعدم جميعا فهو امكان خاص
 على ما استغف عليه ان شاء الله تعالى وانما قدمه على المتمم لكونه وجوديا
 (وهو) اى الادغام الجائز يتحقق في كلمة وقع فيها (ان يكون الحرف الاول
 من المجازين مفعركا) الحرف (الثانى ساكنا) لكن لا يطلق السكون
 بل (بسكون عارض) بسبب الوقف كما في الامر بغير اللام على المذهب

٢ اعلم ان الثلثين اذا
 سكن اولهما يجب
 الادغام عند اهل
 اللغة واهل القرامنة
 واهل الاداء بلا
 خلاف سواء كانا في
 كلمة نحو يدرككم
 او في كلمتين نحو ان
 اضرب بعصاك واذ
 ذهب و آووا ونصروا
 الا اذا كان الاول
 حرف مد فان كان
 المثلان في كلمتين فلا
 يدغمه احد من اهل
 اللغة والقرامنة والاداء
 نحو في يوسف
 والسدى يوسوس
 و قالوا واقبلوا بل
 بعد الاول هكذا
 نقله المرعشى في
 الجهد عن ابى شامة
 فتفطن منه
 ٨ فتدبر وجهه ان
 البعض ذهب الى
 عدم الادغام اذا
 كان الاول حرف
 مد وان كانا في كلمة
 واحدة لكنه غير
 مختار والوجه ما في
 الشرح تدبر منه

الاصح او بسبب الجزم كما في المضارع المجزوم اى جازم كان (نحو لم يعد)
 ولم بعض ولم يفر ولم يجد وغيرها ويقال في الامر بغير اللام مدبجركات الدال
 وعض وفر بفتح اللام وكسره فقط فيهما والاصل لم يعد ولم يعرض
 ولم يفر ولم يجد وامدد واعرض وافرد (نقلت حركة الدال الاولى) اى
 حركة اول المتجانسين ليكن الادغام (ثم) اى بعد ذلك النقل (حركة الدال
 الثانية اما بالضم) اتباعا لحركة العين اذا كان من يفعل بضم العين (او بالفتح)
 في الكل لخفته (او بالكسر) في الكل ايضا لانه اصل في تحريك الساكن
 لشبهه بالسكون في انه يوجد في بعض الكلمات دون بعض فان السكون
 يوجد في الفعل دون الاسم لان انواع اعراب الاسم رفع ونصب وجر
 ولا جزم فيه اعرابا فانه مختص بالفعل وكذا الكسر يوجد في غير المضارع
 وغير المنصرف ولا يوجد فيهما بخلاف اخويه من حركة الاعراب اعني
 الضمة والفتحة فانهما يوجدان في الكل ولان السكون والجزم عوض
 في الفعل عن الكسر في الاسم فعوض الكسر عن السكون ايضا كما في لم يعد
 واما حركت الثانية (لكون سكونها عارضا) بسبب الجزم او الوقف
 فلا اعتداد بما يكون كالمعدوم فيجوز تحريكها (ثم ادغمت الدال الاولى
 فيها) اى في الثانية (فصارت لم يعد بالادغام) نظرا الى عروض سكون اخير
 المقابلة لكونه كالعدم كما عرفت وهذا لغة بني تميم (ويجوز لم يعد بالفتح)
 اى بفتح الادغام وفصله اى عدمه نظرا الى سكون الثاني وان كان عارضا
 مع ان شرط الادغام تحريك الثاني فلم يدغم لعدم شرطه مع وجود الخفة
 بلا ادغام وهذا لغة اهل الحجاز وهو اقرب الى القياس ورد عليه القرآن
 وهو قوله تعالى ولا تمنن تستكثر ولا تشطط واهدنا وليلج اللى عليه الحق
 وهذا عطاؤنا فمن (والثالث) من الانواع الثلاثة ادغام (ممتنع وهو)
 يحقق في كلمة وقع فيها (ان يكون الحرف الاول من المتجانسين موحركا
 والحرف الثاني ساكنا بسكون اصلي) لازم فلم يدغم لعدم تحريك الثاني انذى
 هو شرط الادغام ولانه لو ادغم لم اجتماع الساكنين لان الادغام يقتضي
 سكون الاول مع ان الثاني ساكن لا اتصال ضمير الفاعل (نحو مددن)
 وكذلك مددن وتمددن واعددن ولا تمددن وكذلك مددت الى مددنا
 واما كان الادغام فيها ممتعا لان سكون الثاني فيها لازم لانه بسبب لازم

وهو الضمير المرفوع المتصل الذي هو كالجزء من الفعل اعلم ان المضاعف
يحيى من الباب الاول كمن يمن منا ومن الثاني كفر يفرارا كما في ففروا الى الله
ومن الرابع كعض بعض كافي ويوم بعض الظالم على يديه ومن الخامس
قليل كحب يحب فهو حبيب واب يلب فهو لبيب ومن الزيدات يحيى
من باب الافعال كافي قوله تعالى يحبونهم كحب الله وقوله عليه الصلاة والسلام
عش ماشئت فانك ميت واحبب من شئت فانك مفارقة واعمل ماشئت فانك
مجزى به ومن التفعيل نحو خفف يخفف تخفيفا ومن المفاعلة كافي قوله
تعالى الم ترالى الذى حاج ابراهيم في ربه وكافي قوله تعالى يوادون من حاد الله
ومن الانفعال كانه يتعد ومن الافتعال كاعند يتعد ومن التفعّل كتنز
يتنرز ومن التفاعل نحو تباد يتباد ومن الاستفعل كاستعد يستعد وحكم
احمر واحمر واقشع مثل حكم سائر المضاعف الغير الاصل كذا في
الاساس (واما مهموز) هو في اللغة اسم مفعول من همز همز همز او همزة
يقال همزت الكلمة فكانت مهموزة وهي حرف من حروف التهجى غير
الالف التي هي من حروف العلة لانها اذا وقعت في اول الكلمة تكتب على
صورة الالف في كل حال لقوة الكاتب عند الابتداء وقدرته على مده ولكون
اول مخرج الالف محذوا بمخرجها ويحيى الهمز بمعنى عصر الشيء باليد بمعنى
التعيب والهمز قيل لاعرابي الهمز الفاروق قال الاعرابي السور يهرها يحمله
على معنى العصر باليد مع ان مراد السائل معنى آخر له وهو تلفظ لفظ الغاء
باليهمزة (وهو) اي المهموز في الاصطلاح البناء (الذي يكون احد حروفه
الاصلية همزة) وهذا يناسب المعنى اللغوي بل لا يبعد ان يقال هو عينه
ولا يرد اعتراض الاستاذ على بعض الشارحين قد عرفت ان المهموز لم يكن
من الصحيح على ما يدل عليه كلام المصنف هنا وفي السابق لان الهمزة
قد تخفف بالحدف والقلب بالالف او الواو او الياء او بين وبين وهو جمل
الهمزة بينها وبين حرف من جنس حركتها اذا وقعت في غير الاول بخلاف
الحرف الصحيح فانه لا يخفف اصلا وانما تخفف الهمزة لانها حرف شديد
مع ان مخرجها اقصى الخلق وابعد فاستثقل النطق بها وجوز التخفيف
لما فيه نوع تسهيل النطق وهو لغة قريش وكثير من الحجازيين وامابنو تميم
فلا يخففونها فيا سائر الحروف الخفيفة وانما قلنا اذا وقعت في غير

همزة الوصل فالثانية لا تكون الا همزة قطع ساكن نحو الى الهدى اتنا وفليؤد
الذى او تمن وصالح اتنا و يقول اتنا لى والارض اتنا فان ابتدا
بهمزة الوصل بان يوقف على ما قبلها تبدل الهمزة الساكنة بحرف من جنس
حركة همزة الوصل فتبدل واو فى او تمن ويا فى اليوا فى لاختلاف بين القراء
فى هذا والتفصيل فى كتب الاداء والقراآت واقتضت هذا فى هذا المقام لان
اكثر العلماء والحفاظ غافلون عن هذا المرام ولا فى قصد التبرك بان تكون
من خدمة كلام الملك العلالم (وهذه الاقسام) اى الاقسام المذكورة
(يقال لها اقسام سبعة) هذا التقسيم اعتبارى فيجوز فيه تداخل بعض
الاقسام فى بعضها فلا يراد بمثل ساء يسوء واديئيد وآر بؤل تظن (يجمعهما)
اى تلك الاقسام (هذا البيت) وهو ما يجمعه الوزن والقافية المشتمل على
مصرعين كذا فى بعض شروح الاندلسى وهو (صحىحت ومثالست و
مضاعف) لاف وناقص ومهموز واجوف) فهو خير مبتدا محذوف او بدل
من هذا البيت وذلك البيت اذا ريد التطبيق بالعرض العربى يكون
من البحر الهزج السدس المحذوف على ما هو المشهور لكن عندى انه ونظائره
من البحر الوافر يعرف وجهه الادل وزنه مفاعيلن مفاعيلن فعولن مرتين
فالاولان معصوبان والاخير معطوف ومن نظائره الايات الآتية منا واعلم
ان لفظ است علامة كون الكلمة خيرا واذا كان آخر الكلمة مقنوحا يجب
اثبات الفه فى الخط ولا يلزم فى التلظ مثل دانده است واذا كان آخرها
ساكنا يجب حذفها فى الخط والتلفظ مثل قر بست كذا فى المعانيخ الدرية
وهنا من قبيل الاخير ولذا حذف الالف خطأ ولفظا (فان قلت لم لم يذكر
الرابعة فى غير الاولين قلنا الرابطة لا تخلص فى لفظ است بل قد تكون
كسرة وغيرها وفى غير الاولين الرابطة هى الكسرة كما فى زيد دبير بكسر الراء
على ما يفهم من نظم البيت فعلم من هذا البيان ان كل واحد من السبعة خير
مبتدا محذوف اى الاول صحىحت واثانى مثالست الى آخره لكن الانسب
بتركيب البيت ان يقدر ابتدا بالفارسية هكذا يكي صحىحت دوم مثالست
سيوم اجوف چهارم ناقص بجم لاف ششم مضاعف هفتم مهموز
ولم يراع فيه الترتيب السابق رعاية لتظم البيت اولعدم وجوب ذلك الترتيب

والله اعلم بحقيقة المرام وعندهم ففتح الغيب لا يعلمها الا هو الملك العلام هذا
آخر تلخيص الاساس بعناية رب الناس * ولم آل جهدا في تهذيبه مع ضمي اليه
المسائل الكثيرة بتوفيق * ملائكة * لناس * نفع به وباصله جميع الطلاب
الهائس * ربنا غفر لنا ولوالدينا ولاساتيدنا واعذنا من شر الوسواس
الخناس * الذي يوسوس في صدور الناس من الجنة والناس * فادعوا واقول
ايا رب اجعلنا باعطايا * يوم الحشر في ظل اللواء
لواء محمد خير البرايا * وشفعه بنا يوم اللقاء
فقد احبته والرسول كلا * وهم ذخرا لنا يوم الجزاء
وقد اقررت ياربى ذنوبى * رجوت بك العطايا اذا العطاء
قسا بلنى بغضومك جم * وكثر بعد موتى بالثناء
ولا توحش يوم الحشر قلنى * بحق العلم واسمع لى دعائى
وللاباء مع الاستاذ اغفر * وسلم كلهم يوم البلاء
وجازهم الجليل وكل خير * واكرم روحهم فى الاولياء
يامولى الموالى جد باطرك * بشى نافع جاء الرضاء
وفينا الذنب اكثر من بحار * فانك لا تؤاخذ بالخطاء
ونرجو من جميع طالب الحق * بتبديل الخطاء بالنداء
عفوكم جميع طلابى الهى * فكن بالعفو واقبل رجاى
بحمد الله لتلخيص الاساس * وصليت الرسول ذا الوفاء
وقد تمته جدا فحمدا * بعام السين شين طاء باء

الحمد لله الذى يسر لنا طبع هذا الشرح المنيف * والايضاح اللطيف * المسمى
بتلخيص الاساس المؤسس غراس العلم فى افئدة الناس * من القواعد العربية
الموصلة الى العلوم الدينية * والمعارف الشرعية * فى زمن عصر
حضرة السلطان بن السلطان (السلطان مراد خان) ابن السلطان
عبد المجيد خان * بارك المولى ظلال دولته على مفارق الانام * وابده بالتأييد
والنصر ما دامت السنين والايام * وذلك فى مطبعة الحاج محرم افندى
البوسنوى * مهمل المولى ما ربه الديوى والاخرى * وتصادف
ختام طبعه فى اوائل جمادى الاولى * لسنة ثلاث
وتسعين ومائتين والالف

